الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية

نظام: ل م د

تخصص: إقتصاد كمي

مقدمة من طرف الطالبة: بختاوي أمال

بعنوان:

أثر الإقتصاد الإجتماعي والتضامني على النمو

دراسة قياسية

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بن سكران البودالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر	رئيسا
02	صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر	مشرفا
03	شريفي جلول	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر	مشرفا مساعدا
04	صرصار فاطمة	أستاذة محاضرة قسم "أ"	جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر	ممتحنا
05	مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر – مصطفى اسطمبولي	ممتحنا
06	مكاوي مكي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر – مصطفى اسطمبولي	ممتحنا

السنة الجامعية:2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية

نظام: ل م د

تخصص: إقتصاد كمي

مقدمة من طرف الطالبة: بختاوي أمال

بعنوان:

أثر الإقتصاد الإجتماعي والتضامني على النمو

دراسة قياسية

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بن سكران البودالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر	رئيسا
02	صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر	مشرفا
03	شريفي جلول	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر	مشرفا مساعدا
04	صرصار فاطمة	أستاذة محاضرة قسم "أ"	جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر	ممتحنا
05	مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر – مصطفى اسطمبولي	ممتحنا
06	مكاوي مكي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر – مصطفى اسطمبولي	ممتحنا

السنة الجامعية:2024/2023

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين حفظهما الله و رعاهما

إلى اخواني كلا باسمه

إلى كل الأهل و الاصحاب و الاحباب

، كل طالب علم

بختاوي أمال

شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و تتنزل الخيرات و بحوله تتحقق المقاصد

و عملا بقوله صلى الله عليه و سلم" لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ المشرف "صوار يوسف" على ما تفضل به من نصح و توجيه وإرشاد راجية من المولى ان يبارك فيه و في علمه.

وإلى الاستاذ "شريفي جلول" على كل مجهوداته التي لم يبخل بها علينا

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة

شكرا جميعا.

المقدمة ..... أ
الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنمو الإقتصادي 1
أولا: الاقتصاد الاجتماعي و التضامني 3
1. ماهية الاقتصاد الاجتماعي و التضامني 3
1.1. أبرز التعاريف الخاصة بالإقتصاد الإجتماعي و التضامني 3
2.1. نشأة و تطور الاقتصاد الاجتماعي و التضامني 5
1.2.1. مساهمة Robert Owen في الفكر التعاوني 6
2.2.1. رواد روتشيديل المنصفين (Rochdale Equitable Pioneers) 7
3.2.1. ظهور و إعادة إحياء الإقتصاد الإجتماعي 9
4.2.1.المقاربة الفرانكفونية لمصطلح الإقتصاد الإجتماعي و التضامني 11
3.1.أبعاد الإقتصاد التضامني 15
4.1. الإقتصاد الإجتماعي و الإقتصاد السياسي الكلاسيكي 17
5.1. الفرق بين التعاون و الرأسمالية 17
6.1. الفرق بين التعاون و الإشتراكية 19
2.مفاهيم ذات صلة بالإقتصاد الإجتماعي و التضامني 20
1.2. الإقتصاد التكافلي 20
2.2.الإقتصاد الشعبي: 21
3.2.المنظمات غير الهادفة للربح: 21
4.2.القطاع الثالث: 22
5.2.الإقتصاد التعددي 24
6.2.القطاع الخيري 24

7.2. النظام الثالث (third system) 24
3. مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني 25
1.3. الجمعيات (les associations) 25
1.1.3.وظائف الجمعيات 26
2.1.3. مصادر الإيرادات المالية للجمعيات 26
2.3. التعاونيات (les cooperatives) 27
3.3. جمعيات المنفعة المتبادلة (les mutualles) 29
4.3. الجمعيات الخاصة الخيرية (les fondations)..... 29
5.3.المشروعات الإجتماعية (les entreprises sociales)..... 29
4. دور مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني على المستوى الدولي..... 32
5. علاقة القطاع غير الربحي مع القطاعات الأخرى 34
6.الهياكل الدولية للإقتصاد الإجتماعي و التضامني 35
1.6.الحلف التعاوني الدولي 35
2.6.المجلس العالمي للإتحادات الإئتمانية 36
3.6.الإتحاد الدولي التعاوني و التأمينات المتبادلة..... 36
4.6.الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية (Fida)..... 37
5.6.الرابطة العالمية لمذيعي الإذاعات المجتمعية 37
6.6. الرابطة الدولية للمستثمرين في الإقتصاد الإجتماعي 37
7.6. الرابطة الدولية لجمعيات المنفعة المتبادلة 38
8.6.الحلف الدولي للتجارة المستدامة..... 38
9.6.المركز الدولي للبحث و المعلومات بشأن الإقتصاد الإجتماعي و التعاوني العام (CIRIEC)... 38
10.6.لجنة الترويج و النهوض بالتعاونيات (copac)..... 39

11.6.الرسالة الشاملة للشبكة الدولية لتعزيز الإقتصاد الإجتماعي و التضامني (ripess)..... 39
12.6.من مبادرة الخمسة من كبار التنفيذية في منظمات فرنسية كبرى للإقتصاد الإجتماعي 39
7.مبادئ الإقتصاد الإجتماعي و التضامني 40
8.أهداف الإقتصاد الإجتماعي و التضامني..... 42
9.الإقتصاد الإجتماعي و التضامني و التنمية المحلية..... 42
10.الإقتصاد الإجتماعي و التضامني و أهداف التنمية الإقتصادية المستدامة 43
11.العوائد الإقتصادية و غير الإقتصادية للإقتصاد الإجتماعي و التضامني 46
12. الإقتصاد الإجتماعي و التضامني و رأس المال الإجتماعي..... 48
13.الإقتصاد الإجتماعي و التضامني و العمل اللائق..... 50
14.الإقتصاد الإجتماعي و التضامني و الإقتصاد غير الرسمي..... 51
15.الإقتصاد الإجتماعي و التضامني و الإقصاء الإجتماعي..... 53
16.القوانين المنظمة للإقتصاد الإجتماعي و التضامني..... 54
17. الحوكمة الجيدة في الإقتصاد الإجتماعي و التضامني 56
18.الإبتكار في خدمة الإقتصاد الإجتماعي و التضامني 57
19.التجارة العادلة و التمويل الأصغر..... 58
20.الآليات المؤسسية للتكافل الإجتماعي في الإسلام..... 61
ثانيا: النمو الاقتصادي 64
1.عموميات حول النمو الإقتصادي..... 64
1.1.مفهوم النمو الإقتصادي 64
2.1.خصائص النمو الإقتصادي 66
3.1.عوامل النمو الإقتصادي..... 67
4.1.قياس النمو الإقتصادي..... 68

1.4.1.المعدلات النقدية للنمو 68
2.4.1.المعدلات العينية للنمو الإقتصادي. 68
3.4.1.مقارنة قوة الشراء:... 69
5.1. فوائد و تكاليف النمو الإقتصادي..... 69
2.مفهوم التنمية الإقتصادية..... 70
1.2.خصائص و مستلزمات التنمية الإقتصادية 70
1.1.2. المقومات المادية..... 71
2.1.2. الموارد البشرية 72
3.1.2.الموارد الطبيعية 72
4.1.2. التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي..... . 72
2.2. أهداف و عقبات التنمية 73
3.2.قياس التنمية الإقتصادية..... 75
4.2.نظريات التنمية الإقتصادية 77
1.4.2. إستراتيجية النمو المتوازن.....77
2.4.2.إستراتيجية النمو غير المتوازن 78
3.4.2.نظرية مراحل النمو لـRostow 79
3.الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية..... 81
4.نظريات النمو الإقتصادي 81
1.4.النمو الإقتصادي في الفكر الكلاسيكي 82
1.1.4.نظرية Adam Smith..... 82
2.1.4. نظرية Robert Malthus 83
3.1.4. نظرية David Ricardo..... 86

4.1.4. نظرية Karl Marx 87
5.1.4.نقد النظرية الكلاسيكية..... 88
2.4.النظرية الكلاسيكية المحدثة (النظرية النيوكلاسيكية) 89
1.2.4.نظرية Joseph Alois Schumpeter 89
1.1.2.4.نقد النظرية 91
2.2.4.النمو في النظرية الكينزية..... 91
3.2.4.نموذج " Harrod-Domar"..... 93
4.2.4.نموذج Solow..... 95
5.2.4.نموذج *Ramsey..... 97
6.2.4.نموذج *John Von Neuman 99
3.4.نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي) 99
1.3.4.نظرية AK..... 100
2.3.4.نموذج Paul Romer 101
3.3.4.نموذج "Lucas,1988" للنمو الإقتصادي..... 103
4.3.4. نموذج"Barro" لتراكم رأس المال العام..... 105
4.4.نقد نظرية النمو الداخلي..... 107
الفصل الثاني: الدراسات السابقة..... 110
الدراسات العربية..... 112
الدراسات الأجنبية: 116
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة..... 130
الفصل الثالث: دراسة أثر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على النمو 133
1.منهجية البحث..... 135

2. الطرق و الأدوات الإحصائية المستخدمة..... 135
1.2. الأساليب الإحصائية المستخدمة 135
2.2. وصف طريقة الدراسة 135
3.2. أداة الدراسة 137
4.2. متغيرات الدراسة..... 138
3. نموذج الدراسة الحالية..... 139
1.3. النموذج العام للبحث 139
2.3. عينة الدراسة..... 140
4. انحدار الكميمي بانل (Penel Quantile Regression) 141
5. تحليل المتانة/ الحصانة (Robustness analysis)..... 143
6. نموذج الانحدار الكميمي للبانل باستخدام إعادة المعاينة 144
7. فحص مدى ملائمة النموذج..... 149
8. التقييم القياسي 150
1.8.الارتباط الذاتي بين البواقي 150
2.8.الطريقة الحسابية للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء:..... 151
3.8.اختبار عدم تجانس تباين الخطا 152
الخاتمة 157

1. قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الفرق بين التعاون و الرأسمالية	18
1-2	الفرق بين التعاون و الإشتراكية	20
1-3	الفرق بين النمو و التنمية الإقتصادية	81
3-1	المتغيرات المستخدمة ومصدرها في الدراسة	141
3-2	الإحصاء الوصفي	141
3-3	ينتائج الإنحدار الكمي بانل	142
3-4	انحدار ols وانحدار qr	142
3-5	Robustnes Analysis	143
3-6	نتائج الانحدار الكمي Boostrap	144
3-7	نتائج الانحدار الكمي بانل بطريقة MCMC	145
3-8	اختبار فيشير	148
3-9	نتائج الانحدار الذاتي	152
3-10	نتائج اختبار التباين	153

2. قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أبعاد الاقتصاد التضامني	16
1-2	مصادر تمويل الجمعيات التعاونية	27
1-3	مبادئ الإقتصاد الإجتماعي و التضامني	40
1-4	أفكار Adam Smith حول النمو الإقتصادي	83
1-5	النمو الاقتصادي حسب أفكار Malthus	85
3-1	نموذج الدراسة	140
3-2	معنوية المعلمات (ols-qr) مع فترات الثقة	147
3-3	التمثيل البياني لمعاملات الانحدار الكمية مع مجال الثقة	149
3-4	التمثيل البياني لتوزيع البواقي	155

المقدمة

إن التحولات التي مست مختلف المجتمعات بتعدد انظمتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية قد أفرزت قضايا مهمة في صلب منظومة القيم و المبادئ الانسانية المتعارف عليها، الأمر الذي فرض على المجتمع الدولي وضع مواثيق خاصة لترسيخها من خلال الاحتفال الأممي بمجموعة من القضايا كاليوم العالمي للتضامن الانساني و اليوم العالمي للتنوع الثقافي للحوار والتنمية وغيرها.

وانطلاقا من هذا السياق فقد شهد العالم ظهور قضايا مستجدة ناتجة عن تطور المجتمع و ما أنتجته مختلف أوضاعها من تداعيات على حياة الفرد و الجماعة من فقر و هشاشة و بطالة و أمية، مما خلق شبكات للتضامن و التكافل الاجتماعي تهدف لتعزيز حقوق الانسان و تنامي الحركة الحقوقية وهي قضايا محورية ترهن تطور المجتمع في اتجاه التقدم و الحداثة و تشكل مداخل أساسية للنهوض بالانسان و رفع تحديات التنمية والديمقراطية، حيث شاركت معظم الدول في بلورة استراتيجيات عمل و تدابير مبنية على تشخيص دقيق للتحولات التي يعرفها المجتمع و على القضايا التي أفرزتها أو تؤشر لظهورها مستقبلا و كذا التحديات التي تطرحها العولمة و تطوراتها، الأمر الذي مهد لبناء مرحلة جديدة من الإصلاحات المتعلقة بقضايا التنمية و خاصة بالنسبة للفئات الأكثر عرضة للتمييز و الإقصاء، و هي قضايا مرتبطة بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

كل هذا دفع بمختلف الدول للعمل على تعزيز المقاربة التشاركية المبنية على التضامن و التفاعل و الانفتاح على مختلف الفاعلين في المجتمع المدني و القطاعات الحكومية، خاصة و أن الاقتصاد الاجتماعي و التضامني يعتبر فرصة حقيقية لضمان مستقبل كريم و مواكبة التطور الاقتصادي الهادف لدعم المنتجات المحلية و الفلاحية و السياحة التضامنية وغيرها. (بوغلام، 2013)

لقد برزت الحاجة للاقتصاد الاجتماعي و التضامني مع انتشار الربح السريع و المنافسة الفردية أثناء ممارسة الانشطة الاقتصادية و ما أفرزته من فوارق اجتماعية و ظهور الفقر والحرمان وكذا تفشي المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية، حيث كان لابد من توجيه الاهتمام نحوه كأداة لتفعيل مبادئ التنمية الاجتماعية ودمج الفئات الاكثر تهميشا في المجتمع، و بغض النظر عما يحمله الاقتصاد الاجتماعي و التضامني من دلالات فكرية، فهو عمليا يعتبر فضاء يتميز بالحركية أين تتقاطع فيه التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية لهندسة البناء الاجتماعي القادر على مسايرة القطاعين العام و الخاص في ظل معادلة ذات حدود لا تخرج عن إطار الشراكة، المنافسة و التفاوض، لذا فقد حاولت عدة مقاربات نظرية تفسير هذا المفهوم قصد توضيحه بالقدر الذي يؤثر في امكانية الاعتماد و الاخذ به كنموذج اقتصادي، باعتبار الاقتصاد الاجتماعي و التضامني لا يعزل النشاط الاقتصادي عن مجموعة العوامل غير الاقتصادية كالعمل التضامني التشاركي، التوزيع التكافلي و الاقتصاد الاخلاقي هذا ما يجعل الاقتصاد الاجتماعي و التضامني محل اهتمام الدراسات الاكاديمية و صناع القرار لارتباطه بالسياسات العامة الاجتماعية و مساهمته في النهوض بالتنمية بكافة أبعادها من منطق سوسيو اقتصادي و ايكولوجي و استحداث رؤية نظرية و عملية جديدة للاقتصاد. (بن سيتواح و سباش، 2022)

حسب Kawano (2013) فإن البعض يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جزءًا مهمًا وداعمًا للرأسمالية للتخفيف من بعض المشكلات الاجتماعية، بينما يرى آخرون أنها خطوة وسيطة نحو تحول النظام الاقتصادي الحالي الذي يقدم الأرباح والنمو

قبل كل شيء، وفي هذا الصدد يتمتع هذا الاقتصاد برؤية أكثر وضوحًا في تحقيق نظام اقتصادي متحول يشمل جميع أنظمة الاقتصاد الثلاثة نحو أجندة ما بعد الرأسمالية باعتباره يتعامل مع الركائز الاجتماعية، البيئية والاقتصادية مع شعور قوي بالتمكين الاجتماعي والعدالة البيئية وكذا إعادة تركيز الاقتصاد على المستوى المحلي. (Jun-E، 2016)

يمكن للاقتصاد الاجتماعي و التضامني التوسع داخل المناطق من خلال شبكات التجارة العادلة وسلاسل التوريد فهو يساعد في إعادة صياغة ونقل جهود تنمية المجتمع بعيدًا عن المبادرات المعزولة التي تقيدها الأيديولوجية الرأسمالية وقمعها ونقلها إلى المسرح العالمي كجزء من حركة تعمل على تحويل طبيعة الاقتصاد (Penn & Boone, 2015)

إن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منتشر في جميع أنحاء العالم بأشكال و أسماء مختلفة تعكس الظروف المحلية، فكيبيك بتقاليدها القوية في المشاريع التعاونية واستثمار صندوق التقاعد النقابي في الأعمال الاجتماعية اعتمدت مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" وأمريكا اللاتينية ظهر مصطلح الاقتصاد التضامني الشعبي نتيجة نقد الإمبريالية الأمريكية والتأثير الكبير بالتحرير و أثره على الحركات الشعبية وإفريقيا الفرنكوفونية بدورها غالبًا ما تستخدم مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" لوصف المبادرات المصممة في معظم الحالات لإعادة تنشيط قيم المجتمع التقليدية.

لكن الشمال والجنوب ليسا متجانسين من الناحية الثقافية أو الاقتصادية فهناك مناطق فقر مدقع في دول الشمال ومناطق ازدهار كبير في دول الجنوب ولكن على المستوى العالمي يُستخدم مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" الآن من قبل الجهات الفاعلة في الشمال والجنوب للتعبير عن ممارسات متنوعة تتوافق مع القيم العالمية للتضامن والديمقراطية. (Dacheux & Goujon, 2012) لذا فالاقتصاد الاجتماعي و التضامني أو القطاع الثالث أو القطاع غير الربحي و غيرها من المسميات الكثيرة التي تختلف وتتنوع باختلاف الثقافات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات، إنما هي مسميات للصورة النهائية للجمع بين البعدين الاقتصادي و الاجتماعي الذي يسمح بتطوير مفهومه العام، فالبروز القوي و التسارع الكبير لهذا الاقتصاد في العديد من الدول كان نتيجة اعتبار هذا القطاع أحد أهم العلاجات السريعة و غير المكلفة للعديد من الأزمات المستعصية خاصة المحلية منها و هذا بتطبيق مبادئه الداعية للمشاركة التضامنية الواسعة لأفراد المجتمع حيث يكمل بعضه البعض للوصول لدرجة أعلى من التكامل الاجتماعي والاقتصادي الذي يخدم التنمية في مختلف مناطق العالم (برية و بن سعيد، 2020)

إن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو في البداية وسيلة لربط الناس بالنظر عن طبيعة النسيج الاجتماعي التي تختلف حسب الموقع (مدينة، منطقة ريفية، منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة، منطقة مكتظة بالسكان) فهو يشجع تنمية الفرد من خلال تطوير الجماعية التي هو جزء منها ومع ذلك فإن هذا التنوع لا يفرضه السياق المحلي فحسب بل طبيعة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نفسه، حيث يقوم على فكرة أن التنمية لا يمكن أن تفيد جميع أفراد المجتمع ما لم يتم تنظيم المجتمع نفسه على أسس ديمقراطية ويحافظ على المشاركة الفعالة لكل فرد التي تقوم على مبدأ شخص واحد، صوت واحد. (Dacheux & Goujon, 2012)

يرتبط دور الاقتصاد الاجتماعي و التضامني بخلق مشاريع اجتماعية قصد مواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتقلبات الاقتصاد الليبرالي وحصر دور الدولة في قيادة عجلة التنمية بشكل عام، حيث يساهم في ترقية الادماج الاقتصادي و الاجتماعي من خلال عدة أنشطة ذات أبعاد كمية و كيفية مرتبطة بعملية الانتاج وإعادة التوزيع تقوم بها مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني من جمعيات، تعاونيات، تعاضديات ومؤسسات اجتماعية، تعتمد على درجة وعي المجتمع بضرورة التعاون و التضامن الطوعي قصد تحقيق غايات اجتماعية و جعل الفرد في صلب العملية الاقتصادية باعتباره المعني و المستهدف الاول بتحقيق ابعاد التنمية المستدامة، انطلاقا من هذا يشكل الاقتصاد الاجتماعي و التضامني قطاعا ثالثا إلى جانب القطاعين العام والخاص و محورا هاما ضمن خطط التنمية الشاملة (بن سيتواح، 2022)

و العالم العربي بتنوع أنماطه السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية أصبح بحاجة للمجتمع المدني و أنشطته التطوعية التي تختلف في الشكل و الحجم و الدوافع وتعكس نضج المجتمع و فاعليته في تقديم مختلف الخدمات و الخروج من الازمات التنموية أو على الأقل تصحيح مسارها. (عبد المرضي الجمال، 2017)

و بناءا على ما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية: **ما هو أثر الاقتصاد الاجتماعي و التضامني على النمو الاقتصادي؟**

و للتمكن من الإجابة عن هذه الإشكالية فإننا نقترح الفرضية الرئيسية التالية:

– للاقتصاد الاجتماعي و التضامني تأثير مباشر و غير مباشر على النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع الى قلة الدراسات التي تتناول موضوع الاقتصاد الاجتماعي و التضامني ومحاولة تسليط الضوء على هذا الاقتصاد و ابراز مختلف جوانبه ومدى مساهمته في تحسين حياة الافراد و المجتمع ككل وحصر كل ما له علاقة مباشرة و غير مباشرة بين الاقتصاد الاجتماعي و التضامني و بين النمو الاقتصادي وكذا معرفة واقع هذا الاقتصاد في البلدان العربية كدعامة ثالثة يستند عليها الاقتصاد المتوازن و المدمج إلى جانب القطاعين العام والخاص.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال التعريف بهذا النوع من الاقتصاد القائم على وضع الانسان في قلب العملية التنموية وادماج الفئات المقصية والهشة في التنمية الاقتصادية و التعريف بالعمل الجمعوي التعاوني و أهميته داخل الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للافراد و الحرص على التعامل معهم و كذا ابراز الدور الاقتصادي للعمل التطوعي ومدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي.

اهداف البحث:

تتجلى اهداف البحث في التعريف بالاقتصاد الاجتماعي و التضامني اكثر في الاوساط الاكاديمية من حيث تأصيل مفهومه، فاعليه و مختلف المبادئ التي يقوم عليها، تعزيز الوعي بقيمة التضامن و العمل الخيري و ضرورة تفعيله في اوساط المجتمع بالاضافة إلى قياس قيمته الاقتصادية في البلدان العربية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: انحصرت الحدود الزمنية للدراسة في الفترة ما بين 2013-2020 وهي الفترة التي توفرت فيها كامل البيانات الخاصة بعينة الدراسة.

الحدود المكانية: تمثلت في القيام بدراسة قياسية على عدد من الدول العربية منها مصر، الأردن، لبنان، تونس، المغرب.

المنهج المستخدم:

للاجابة على اشكالية الدراسة المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال العرض المفاهيمي لكل من الاقتصاد التضامني و النمو الاقتصادي و العلاقة بينهما والتطرق لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، بالاضافة إلى الاعتماد على المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية من خلال قياس و اختبار مدى تأثير الاقتصاد الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة مقالات علمية محكمة، بالاضافة لكتب عربية و أجنبية لتوضيح مختلف المفاهيم النظرية و عرض الدراسات السابقة.

صعوبات البحث:

تتلخص صعوبات البحث في قلة الاحصائيات المتعلقة بموضوع الاقتصاد الاجتماعي و التضامني خاصة بالنسبة للدول العربية.

هيكل الدراسة:

تم معالجة موضوع دراستنا ضمن ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: تناول مختلف الأدبيات النظرية للدراسة من مفاهيم متعلقة بالاقتصاد الاجتماعي و التضامني من جهة و النمو الاقتصادي من جهة أخرى، بالاضافة إلى تحديد العلاقة بينهما.

الفصل الثاني: تم فيه عرض للدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث وإبراز نتاجها و كذا عرض ما يميز ما يميز دراساتنا الحالية عنهم.

الفصل الثالث: تضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية، حيث تناول الطريقة و الأدوات المطبقة في الدراسة، عينة البحث، الأساليب المستخدمة، كما تناول عرض النتائج المتوصل إليها و مناقشتها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنمو الإقتصادي

تمهيد

تعاني العديد من الدول من أزمات فقر حادة مست جميع فئاتها الهشة و قليلة الدخل، في ظل غياب تدخل الدولة وسقوط النظام الإشتراكي و توغل الرأسمالية التجارية الهادفة لتعظيم الارباح، بغض النظر عن الظروف الإجتماعية المحيطة بها، خاصة بعد إنفتاح الأسواق العالمية و سهولة إيجاد سوق لتصريف المنتجات و الخدمات، لكن في الآونة الأخيرة ظهر إقتصاد جديد بتوجه إجتماعي قائم على الشعب و يهدف لخدمته، يوازي الإقتصاد الرأسمالي و الإشتراكي معاً، يدعى الإقتصاد الإجتماعي والتضامني.

يعتبر هذا الإقتصاد قطاعا ثالثاً في الإقتصاديات المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، حيث يلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و بالرغم من كونه نابع من أصول فكرية إشتراكية فهو لا يتعارض والرأسمالية بل هو قطاع داعم للتنمية والنمو بإعتباره وسيلة ناجعة للتخفيف من الآثار السلبية للرأسمالية التي لم يستطع القطاع الخاص و العام تفعيلها لوحده.

لذا من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق في القسم الأول منه لمختلف المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي و التضامني مع ابراز اهميته و اهدافه بالاضافة لعلاقته بالنمو الاقتصادي، أما في الجزء الثاني سنتناول مفهوم النمو الاقتصادي الذي يثير الإهتمام منذ القدم ليومنا هذا لما له من أهمية قصوى بالنسبة لمختلف المجتمعات في قياس نشاطها الإقتصادي و معرفة دخل الأفراد ومستوى رفاهيتهم بدءاً بالمدرسة الكلاسيكية بمختلف منظريها أمثال Adam Smith، Malthus و David Ricardo ثم المدرسة النيوكلاسيكية التي تميزت بإضافة النماذج الرياضية لنظريات النمو ممثلة في أعمال الإقتصادي Keynes، Shumpet، Haroud –Domar وغيرهم، بالاضافة إلى نظريات أخرى سميت بنظريات النمو الداخلي متمثلة في نموذج AK، أعمال الإقتصادي Romer، Lucas و Baro و غيرها، مع تسليط الضوء على مفهوم التنمية الاقتصادية و مختلف النظريات المفسرة لها و علاقتها بالنمو الاقتصادي.

أولا: الاقتصاد الاجتماعي و التضامني

1. ماهية الاقتصاد الاجتماعي و التضامني

تعددت تعاريف الإقتصاد الإجتماعي و التضامني، حيث لا يوجد تعريف دقيق متفق عليه، لكن بالرغم من ذلك هناك عدة محاولات لشرح هذا المفهوم التي نوجزها فيما يلي:

1.1. أبرز التعاريف الخاصة بالإقتصاد الإجتماعي و التضامني

ينظر للإقتصاد الإجتماعي والتكافلي على أنه أشكال معينة من المشروعات والمنظمات، التعاونيات، والجمعيات ذات المنفعة المتبادلة والتي تعتبر المشروعات الإجتماعية أكثر أنواعها شيوعا لكنها ليست الوحيدة، و بالتالي فالإقتصاد التكافلي هو مجموعة دينامية مكونة من الفاعلين التي تعزز وتدير منظمات إقتصادية موجهة للناس. (مركز التدريب لمنظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 1)

كما أن هناك عدة مقاربات للإقتصاد الإجتماعي (مقاربات وطنية و إقليمية) في الدول الأعضاء للإتحاد الأوربي، و بالتالي لا يوجد تعريف دقيق و واضح لهذا المصطلح، فقد اقترح* Jacques Defourny تعريفا تبنته الشبكة الأوربية للبحوث الإجتماعية (EMES)∴ تنص فيه على أن الإقتصاد الإجتماعي يشمل جميع المؤسسات التعاونية و شركات التأمين المتبادل (mutual and insurance corporations) و المؤسسات و كافة المنظمات غير الربحية التي لها مبادئ تتوافق مع القطاع الثالث من الإقتصاديات الحديثة.(Ani & Dorobantu, 2015)

كما تم وضع تعريف شامل لهذا القطاع من قبل المركز الدولي للبحوث و المعلومات للإقتصاد العام والإجتماعي و المؤسسات الإقتصادية (CIRIEC)** على أنه مجموعة المؤسسات الخاصة و المنظمة رسميا مع إستقلالية القرار و حرية العضوية، و القائمة على تلبية إحتياجات أعضائها من خلال السوق (إنتاج السلع، تقديم الخدمات، التأمين و التمويل و أي توزيع للأرباح والفوائض بين الأعضاء بشكل مباشر برأس المال أو الرسوم التي يساهم بها كل عضو)، حيث أن لكل واحد منهم صوت واحد.(Ani & Dorobantu, 2015)

أما منظمة العمل الدولية فتستخدم التعريف العلمي الذي تم الإتفاق عليه في المؤتمر الثلاثي الذي أنعقد في جوهانسبورغ أكتوبر/تشرين الأول 2009 و الذي عرف الإقتصاد الإجتماعي حسب مكوناته التي تضم المنشآت و المنظمات، خاصة

* Jacques Defourny دكتور في الإقتصاد (أطروحته عن التعاونيات العمالية)، و خريج جامعة cornell، في نهاية الثمانيات وسع مجال أبحاثه ليشمل الإقتصاد الإجتماعي، و ساهم في اعتماده في المجال الأكاديمي، يترأس مركز الإقتصاد الإجتماعي الذي قام بتأسيسه أوائل التسعينات، ليصبح اليوم مركزا علميا رئيسيا في بلجيكا وعلى المستوى الدولي، كما يترأس شبكة emes.

∴ EMES :European Social Entreprise Research Network

و هي الشبكة الأوربية للبحوث و المشاريع الإجتماعية، تضم حوالي عشرة مراكز لبحوث الإقتصاد الإجتماعي في الجامعات في جميع أنحاء الإتحاد الأوربي.

** CIRIEC: Centre International de Recherches et d'Information sur l'Economie Publique, Sociale et Coopérative.

التعاونيات، و مجتمعات المنفعة التآزرية و الرابطات و المؤسسات الإجتماعية المتميزة بإنتاج سلع و خدمات و معارف و في نفس الوقت تسعى لتحقيق أهداف إقتصادية و إجتماعية و كذا تعزيز التضامن. (منظمة العمل الدولية ، 19-21 أكتوبر 2009)

و حسب وثيقة أُعدت للمؤتمر الأوروبي الأول للإقتصاد الإجتماعي بوسط و شرق أوربا و هذا تحت رعاية العديد من الحكومات الأوربية و المفوضية الأوربية لعام 2002، تم تعريف الإقتصاد الإجتماعي بأنه جميع التعاونيات، التعاضديات، الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخيرية و التي لا تدخل أنشطتها في القطاع العام و لا في إقتصاد سوق الربح. (Hulgård, 2011, p. 203)

كما تؤكد منظمة العمل الدولية على إمكانية استخدام "الإقتصاد الإجتماعي" كوسيلة فعالة لسد الفجوة بين الإقتصاديات المنظمة و غير المنظمة وبالتالي خفض مواطن العجز في العمل اللائق وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وزيادة المداخيل والربحية.

(منظمة العمل الدولية، 2008)

كما يعرف أيضا على أنه مجموع الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية المنظمة بشكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين لتحقيق المصلحة الجماعية و المجتمعية، كما أنها أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل و تشاركي حيث يكون الإنخراط فيها حراً، كما تنتمي للإقتصاد التضامني كل المؤسسات التي تركز أهدافها بالدرجة الأولى على كل ما هو إجتماعي من خلال تقديمها لنماذج مستدامة و مدمجة إقتصادياً و إنتاجها لسلع و خدمات تركز على العنصر البشري و تندرج ضمن التنمية المستدامة و محاربة الإقصاء. (زردومي، جوان 2018، صفحة 136)

و يعرفه تجمع الإقتصاد الإجتماعي في كندا بأنه جميع المبادرات الإقتصادية القائمة على التضامن و الإدارة الذاتية، والتي تهدف لخدمة الأعضاء و ليس مراكمة الأرباح، حيث يتخذ القرار فيها بشكل ديمقراطي، فهي منظمات أشخاص و ليست منظمات أموال، حيث تقوم على مبدأ المشاركة والتمكين و كذا المسؤولية الفردية و الجماعية. (مؤتمر العمل العربي، أبريل 2009، صفحة 9)

يقوم الإقتصاد الإجتماعي و التضامني (ESS*) على إنتاج و تبادل السلع و الخدمات من قبل مجموعة من المنظمات و الشركات التي تهدف لتقديم أهداف إجتماعية و/ أو بيئية من خلال مبادئ التعاون و التضامن و الإدارة الذاتية الديمقراطية، وهي تشمل التعاونيات (cooperatives)، الجمعيات (associations)، والمؤسسات (fondations)، المؤسسات الإجتماعية (social entreprise)، و جمعيات المنفعة المتبادلة (mutual benefit societies)، مجموعات المساعدة الذاتية (self-help groups)، شبكات التغذية و التجارة العادلة (alternative food and fairtrade networks)، و رابطات عمال الإقتصاد غير الرسمي و المنظمات غير الحكومية، كما أن الإقتصاد الإجتماعي و التضامني هو شكل من أشكال الإقتصاد الذي يتمحور حول الحماية الإجتماعية، العدالة و الإنصاف كجزء من حركة عالمية سريعة النمو، فهياكل هذا الإقتصاد

* ESS : Economie Sociale et Solidaire.

تعطي الأولوية للأهداف الإجتماعية فوق الحد الأقصى للربح، مع الإعتراف بدور العمل الجماعي و التمكين للفئات المحرومة في المجتمع. (International labor organization, 2017, p. 1)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج أن الإقتصاد الإجتماعي يشمل جميع البنيات المهيكلة التي تجمع أشخاص ذاتيين أو معنويين في شكل جمعيات، تعاونيات، تعاضديات و مؤسسات خاصة خيرية، و تكون قائمة على مبدأ المشاركة الطوعية و الإدارة الذاتية الديمقراطية، و تهدف من خلال أنشطتها لتحقيق مصلحة جماعية بدلا من تحقيق الربح.

2.1. نشأة و تطور الاقتصاد الاجتماعي و التضامني

التعاون كظاهرة إجتماعية قديم قدم البشرية، فقد شمل الكثير من أنواع النشاط الجماعي بين الأفراد (كالعون، التضامن والمساعدة المتبادلة) و هذا لتحقيق أهداف إقتصادية لا يمكن تحققها بالمجهود الفردي، فقد تمت ممارسة التعاون بالفطرة في كافة المجتمعات منذ الأزل، و ظهر ذلك من خلال تعاون أفراد المجتمع الواحد في إقامة المساكن أو جني المحاصيل الزراعية (كالقمح والزيتون) وفي مختلف المناسبات و كذا معالجة آثار الكوارث الطبيعية والحروب حيث كان الناس يندفعون فطرياً لتقديم العون والمساعدة لصاحب الحاجة ويتوقعون المعاملة بالمثل عند حاجتهم لهذا العون (العتيبي م.، التعاونيات و مستقبل التمويل الأصغر، 2009) ، لكن التعاون المنظم كوسيلة إصلاحية في المجتمع ظهر بصورة واضحة عقب الثورة الصناعية بأوربا وهذا في منتصف القرن الثامن عشر، كرد فعل عن المساوئ[*] الناجمة عن فشل الرأسمالية، خاصة بالنسبة للمزارعين والطبقة العاملة و هو ما جعل عدد من المفكرين الأوربيين يقترحون مجموعة مبادئ تهدف إلى نبذ الرأسمالية وإقامة إشتراكية بديلة قائمة على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فقد إنتقد هؤلاء تناقضات المجتمع الرأسمالي وإنعكاساته السلبية على الطبقات الفقيرة وفي مقدمتهم الفرنسيان Saint-Simon[+]، Charles Fourier[***]، والإنجليزي "Robert Owen الذين وصفوا بـ "الإشتراكيين الطوباويين"[**].

---

[*] تمثلت هذه المساوئ في إنخفاظ و تدني مستوى المعيشة، تسريح عدد كبير من العمال، إستغلال النساء و الأطفال في الإنتاج الرأسمالي لإنخفاض أجورهم، كما ظهرت العديد من الأمراض و العلل الإجتماعية الخطيرة.

[+] Claude Henri de Rouvroy, comte de Saint-Simon (1760-1825) فيلسوف فرنسي، دعا إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والاهتمام بالصناعة، إشتراكي دعا لإلغاء الميراث و عدم تقييده بالعائلة بل يعود للدولة بعد وفاة صاحبه، و من أتباعه: Auguste Comte، Ferdinand de Lesseps المهندس الذي حفر قناة السويس في مصر.

[***] Charles Fourier (1772-1837) إقتصادي و فيلسوف فرنسي، صاحب نظرية إقتصادية و إجتماعية حملت إسمه، تأثر بالأفكار الإشتراكية لكنه لم يكن إشتراكيا بالمعنى الدقيق.

[**] Robert Owen (1771-1858): مصلح إجتماعي و أحد مؤسسي الإشتراكية المثالية و الحركة التعاونية، يعتبر أب الحركة التعاونية و صاحب عدة مؤلفات منها: « A New View Of Society, Essays on the Formation of Human Character » سنة 1812، و« The Revolution in the Mind and Practice of the Human Race» سنة 1849.

[**] آمن الإشتراكيون الطوباويون بإمكانية إقامة مجتمع إشتراكي جديد، و هذا بإقناع الطبقات الحاكمة بضرورة الإشتراكية من خلال تطوير "الطبيعة البشرية" وإقامة الجمعيات التعاونية، و بالرغم من أنهم استطاعوا التنبؤ ببعض ملامح النظام الإشتراكي المستقبلي إلا إنهم واجهوا صعوبات كثيرة في ربط نظرياتهم بنضال الطبقة العاملة لإقامة المجتمع الإشتراكي والقضاء على أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

لكن أول ظهور للفكر التعاوني فقد كان على يد الإشتراكية الطوباوية، حيث يعتبر " Robert Owen " الأب الحقيقي للتعاون والذي مهدت تجاربه لظهور أول نموذج تعاوني ناجح سنة 1844 بروتشديل، بإنجلترا وهذا بمبادرة عمالية صرفة، وبالتالي ظهور التعاون الإستهلاكي، ثم التعاون الإنتاجي الحرفي في فرنسا والتعاون الإئتماني في ألمانيا، فقد أثرت النظريات الإشتراكية التعاونية الإصلاحية بشكل كبير على نجاح التجربة التعاونية وإنتشارها في مناطق مختلفة من العالم، إبتداء بالطوباوية الأوينية

(نسبة لـ Robert Owen) و مجهودات Charles Fourier والشركات التعاونية الكنجية' ومساهمات Louis"' Blanc ، Ferdinand Lassalle++ والمدرسة الألمانية الجيدية+++، و البارانوفسكية... ونظريات الربح التعاوني في القرن العشرين، بالإضافة إلى نظريات "Miller " التعاونية.

1.2.1. مساهمة Robert Owen في الفكر التعاوني

لعب Robert Owen (1771-1858) دوراً بارزاً في الحركة النقابية البريطانية، التي ناضلت من أجل سن قانون تحديد العمل بعشر ساعات بدلاً من خمسة عشرة ساعة لتتوج بإصدار قانون سنة 1847، يجعل ساعات العمل عشر ساعات كحد أقصى وهو الأمر الذي أُعتبر إنجازاً حققته الطبقة العاملة، كما استطاعوا تجميد عدة قوانين المعامل، و كرد فعل عليها لجأ الرأسماليون لتقليص أجور العمال.

و بفضل إطلاع Robert Owen على مشاكل الفقراء و الظروف القاسية التي يعيشها العمال، حاول تقديم الحلول* لإصلاح وضعهم، لكنه تصور أن هذه الإصلاحات سوف تقلص أرباح معمله، ليتفاجئ بعدها بارتفاع الأرباح بشكل كبير،

وفي سنة 1817 قدم Owen مقترحات حول إنشاء " قرى الإكتفاء الذاتي"** ، وبالرغم من كل الإنتقادات التي قدمت لتجربة ، فإن ذلك لا ينفي أن الطوباويين كانوا سباقين في الهجوم على النظام الرأسمالي، فقد لعبوا دوراً كبيراً أثر على مجمل الحركة

' نسبة إلى William King (1786-1865) الذي يعتبر طبيب و عالم بريطاني، من أوائل المؤيدين للحركة التعاونية، و أول رئيس لجمعية برايتون الطبية.

'" Louis Blanc (1811-1882) إقتصادي إشتراكي فرنسي، دعا للإشتراكية قبل Karl Marx.

++ Ferdinand Lassalle (1825-1864): أحد مؤسسي مذهب الإشتراكية الألمانية، دعا لمبدأ التضامن مع النظام الإقطاعي الحاكم.

+++ Charles Gide (1847-1932): إقتصادي فرنسي و القائد التاريخي للحركة التعاونية الفرنسية، منظّر الإقتصاد الإجتماعي، و رئيس الحركة المسيحية الإجتماعية.

... نسبة إلى Tocan Baranovsky (1865-1919).

* قام في معمل لغزل القطن كشريك في ملكيته بإجراء بعض الإصلاحات أبرزها رفع الأجور، تقليص أوقات العمل، وتحديد تشغيل الأطفال مراعياً ما تسببه ظروف العمل من نتائج وخيمة عليهم، بالإضافة إلى بناء بيوت للعمال، ومدارس للأطفال الصغار، وبالرغم من مرور معمله الخاص للغزل بأزمة " قطنية" أدت إلى توقف الإنتاج لمدة أربعة أشهر إلا أنه ظل يدفع لعماله أجرة كاملة

** قرى الإكتفاء الذاتي: عبارة عن قرى تزود بالآلات، المكائن، والأراضي الزراعية، حيث حدد "Owen " عدد العاملين فيها حسب مساحات القرى، وبهذا يقوم العمال بسد حاجاتهم ويكتفون ذاتياً.

العمالية وأبرزهم (Robert Owen- Fourier- Saint-Simon)[***] و خلال سنة واحدة تمكن Owen من تغيير مجتمع New Lanark حيث اشترى مصانع النسيج الموجوده به، التي نالت شهرة عالمية بعد عشرة أعوام، كما استطاع تحقيق ثروة خاصة تقدر بحوالي 60.000 جنيها على الأقل، كما سافر إلى أمريكا سنة 1825، واشترى أرض زراعية و أسس مستعمرته التعاونية " وبدأ ينشر أفكاره التي لاقت القبول والتأييد هناك، كما تأسست عدة مستعمرات أخرى في مناطق مختلفة من أمريكا، لكن هذه التجربة فشلت وصفيت تماماً سنة 1828، بسبب سيطرة العلاقات الرأسمالية الإستغلالية، وبعد فشله في أمريكا عاد Owen إلى بريطانيا أين كانت الطبقة العاملة الإنكليزية في وضع ثوري كبير، فطرح برنامجه التعاوني الذي لاقى الإستحسان من قبل العمال المتطلعين للتحسين ظروفهم الاقتصادية، وأعلن عن انضمام مئات الآلاف إلى تلك التعاونيات، ثم برزت في كل أنحاء البلد مجتمعات تعاونية حقيقية (تعاونيات المنتجين والمستهلكين) مؤلفة من الطبقة العاملة بناءاً على أفكار Owen، حتى أن البعض منهم قد حاول تنفيذ نفس أفكار Owen حرفيا و الإستغناء عن المال تماما. (العتيبي م.، 2009، صفحة 4)

أنتخب Robert Owen رئيساً للنقابة الوطنية المتحدة الكبرى، أواخر 1834 ونتيجة خوف الحكومة من هذه الحركة الجماهيرية الواسعة قامت باستخدام نص قانوني صادر في عام 1797 ينص على معاقبة من يقدم الولاء والإنتماء إلى جمعيات غير قانونية، فانهارت النقابة الوطنية المتحدة سنة 1934 بسبب هذا الإجراء وتم اعتقال أكثرية قادتها، كما أُجبر العمال على توقيع عقود مذلة[*].

إستمر Robert Owen لمدة عشرين عاماً أخرى يساند الطبقة العاملة و يحاول نشر أفكاره التعاونية، وفي آخر أيامه وجد ملاذه في الدراسات الروحية، وتوفي Owen سنة 1858 عن عمر يناهز السابعة والثمانين عاماً، وكان لا يزال طموحا لتقديم العون بكل ما يملك. (العتيبي م.، 2009، صفحة 4)

2.2.1. رواد روتشيديل المنصفين (Rochdale Equitable Pioneers)

بعد فشل تجربة تعاونيات المنتجين التي أقامها Robert Owen، أظهرت هذه المحاولة إمكانية نجاح العمل الجماعي بدلا عن الإعتماد على الجهود الفردية، كما أن أحد خصائص النزعة التعاونية قد بدأت تضرب بجذورها في المجتمع، فقد قام حوالي 28 من الأشخاص الذين أطلقوا على أنفسهم إسم "رواد روتشديل" بتأسيس حركة تعاونيات المستهلكين، والتي قلل Owen من شأنها، ولكن مع مرور الوقت بدأت هذه الحركة تزدهر حتى أصبحت أحد أهم مصادر القوة في حزب العمال في بريطانيا العظمى، ونجحت في البقاء بعد اختفاء كل المشاريع التي أفنى Owen فيها جهده، ففي 15 أوت 1843، أعلن 28 عامل من بينهم

[***] يتصف هؤلاء المفكرين الثلاثة بصفة مشتركة في كونهم لا يدعون تمثيل البروليتاريا التي قد تكونت حديثاً في ذلك الوقت و ينزعون إلى تحرير الإنسانية دفعة واحدة بدلا من تحرير طبقة إجتماعية معينة قبل غيرها.

[*] وثيقة يوقع عليها العمال و يتعهدون فيها بعدم الإنتظام للنقابات، حتى يفقد العمال الوسيلة التنظيمية التي توحدهم في اتخاذ القرارات الجماعية بدلاً من الفردية والعفوية في العمل النقابي.

امرأة بمدينة روتشيديل الإنجليزية عن أول جمعية تعاونية في العالم، ثم انتقلت التجربة إلى بقية المدن البريطانية وإلى بقية دول أوروبا والعالم، و في مطلع سنة 1843 لخص Owen أفكاره في أهمية قيام العمال بجمع مساهمات يقيمون بها وحدات بيعية تقدم لهم السلع التي يحتاجونها بأسعار معقولة ، ووحدات تقدم لهم مزايا الإنتاج الكبير والتسويق الأوفر والشراء والبيع بما يعود عليهم بنتائج أفضل، كما حدد أسسا أصبحت نواة لمبادئ التعاون أين وجدت قبولاً من الطبقة العاملة في انجلترا ، وبناء على هذا شهد العالم في منتصف عام 1844 ظهور الحركة التعاونية العالميةً بتأسيس أول جمعية تعاونية ناجحة في العالم هي جمعية رواد روتشديل التعاونية.

قام "رواد روتشديل المنصفين" (Rochdale Equitable Pioneers) بإنشاء أول متجر لهم في تودلين، بروتشديل "، وبذلك شهد (تودلين) في بريطانيا أول عمل اقتصادي تعاوني قائم على أسس حددها Robert Owen، و مع قيام جمعية روتشديل* التي قام العمال بجمع رأسمالها حتى بلغ ستة وعشرون جنيها إسترليني، بدأت روتشديل من 1843 - 1845 في التطور، وبدأ الفكر التعاوني و أسسه التي تحولت إلى مبادئ في الانتشار حيث تخطت مجالات الاستهلاك إلى مجالات أخرى منها المساهمة في إنشاء المساكن العمالية، بعد أن زادت عضويتها وتضاعف رأس مالها ونمت قدراتها لتتمكن من امتلاك أكبر أسطول بحري تجاري في العالم في ذلك الوقت.

كما يذكر الباحثون في مجال التعاون أن سنة 1844 تعتبر نقطة تحول في تاريخ الحركة التعاونية عالمياً حيث تأسست أول جمعية تعاونية ناجحة في العالم و هي جمعية رواد روتشديل** التعاونية، حيث عانت البلاد من الحروب النابليونية لمدة 15 سنة كما كان للثورة الصناعية أثر في التغير من الإقتصاد الزراعي إلى الإقتصاد الصناعي بفضل اختراع الآلة البخارية التي تدار بالفحم الحجري مما أدى إلى إعادة التوزيع الديمغرافي للسكان والإنتقال من ضفاف الأنهار إلى المناطق القريبة من مناجم الفحم الحجري للزيادة السريعة في المصانع المقامة قرب المناجم وتوافر كبير لفرص العمل فيها وهنا نشأت الحاجة للحصول على المواد الغذائية والمستلزمات المنزلية والمساكن في المناطق الجديدة و أصبح يتطلب ذلك توريد المواد الخام من المناطق النائية وفي ظل هذه الصعاب نشأ صراع الحركات العمالية مع أصحاب المصانع لتوفير هذه المتطلبات، ومن هنا انبعثت لدى عدد من العاملين القاطنين في بلدة روتشديل فكرة إنشاء جمعية تعاونية وكانت الحاجة والظروف الاقتصادية والاجتماعية هي المحرك والباعث، توالى تأسيس التعاونيات في انجلترا بمختلف أنواعها وغاياتها و وعيا منهم بأهمية التعاونيات في المجال الإقتصادي و الإجتماعي فقد صدر أول تشريع حكومي سنة 1852، بينما تأسس أول إتحاد جمعيات تعاوني ضم 48 جمعية لتوريد وتسويق المواد المنزلية و الغذائية بالجملة لأعضاء الإتحاد من الجمعيات سنة 1863، و أنتخب أحد رواد روتشديل رئيساً للإتحاد وتطورت الحركة التعاونية بإنجلترا فأسست أول صحيفة تعاونية عام 1871 ثم رابطة السيدات التعاونية 1883 المختصة بتقديم خدمات رعاية الأمومة والطفولة وتحسين أحوال استخدام النساء العاملات في المصانع. (العتيبي م.، 2009)

* جمعية روتشيديل: أول جمعية تعاونية ناجحة في العالم تأسست سنة1844 من طرف 28 عضو، قاموا بجمع 16 جنيهاً وفتحوا محلا بسيطا يحتوي على السلع الضرورية لتوفيرها لعائلاتهم بسعر معقول بالنوعية او الوزن المناسبين، كما قاموا بوضع دستور أو نظام داخلي مكتوب لجمعيتهم يشمل خطة الجمعية، الغايات وكيفية جمع المال وتوزيع الأرباح وأسلوب الإدارة ، و مع مرور الوقت توسعت الجمعية في أعمالها إلى أن أصبحت توفر كافة السلع والملابس ومرور5 سنوات أضافت مطحنة للحبوب، كما أصبح عدد الأعضاء بعد مرور7 سنوات 600 عضو و بلغت مبيعاتهم 13 ألف جنيه.

** روتشديل هي بلدة صغيرة في مقاطع لانكشاير بإجليترا.

وفي ذات الفترة كانت تزدهر حركة تعاونية للتسليف والتوفير التعاوني الزراعي في ألمانيا حيث الحيازات الزراعية الصغيرة و ارتفاع سعر الفائدة على المبالغ المقترضة للمزارعين من الممولين والتجار بالإضافة إلى السعر المنخفض للمنتوجات مما دفع بالسيد Friedrich Raiffeisen* بصفته رئيس بلدية لمجموعة قرى، للتفكير بتأسيس أول جمعية تعاونية للتسليف والتوفير بنظام داخلي مكتوب ومتفق عليه وبأسهم واشتراكات متواضعة وبدأ بمنح الأعضاء قروض إنتاجية زراعية مشروطة ومراقبة، حيث كانت النتائج إيجابية جداً على المزارعين.

ومنه انتشرت هذه الجمعيات في كافة أقطار أوروبا ثم إلى كافة أنحاء العالم وتعددت بتعدد حاجات المجتمعات الإستهلاكية، الإسكانية، الصحية و الزراعية، صيد الأسماك، النقل والتسويق و الأعمال النسائية والمدرسية والعمالية و أعمال أخرى متعددة تشمل كافة نواحي الحياة، و نتيجة للنجاحات التي حققها التعاون فقد استطاع نقل الإهتمام به من الإطار الوطني إلى الإطار الدولي حيث تم تأسيس الحلف التعاوني الدولي عام 1895 بلندن، وقد تم الإحتفال بمرور مائة عام على تأسيسه في السادس من جويلية 1995، وتم ترسيخ تعريف التعاونية بأنها "منظمة ذاتية الإدارة تتكون من أشخاص يتحدون إختياريا لمواجهة إحتياجاتهم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية من خلال مشروع ملكية مشتركة يدار ديمقراطيا ".

3.2.1. ظهور و إعادة إحياء الإقتصاد الإجتماعي

حسب العديد من المؤلفين، فإن ظهور الإقتصاد الإجتماعي و إعادة إنعاشه كممارسة و مفاهيم، سياسات أو مؤسسات إرتبط بفترات الأزمة، حيث كان كوسيلة إستجابة لعدم تلبية الحاجات من قبل القطاع الخاص أو العام في أوقات الأزمات الإقتصادية والإجتماعية، لذا فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أجيال من المنظمات في إطار الإقتصاد الإجتماعي القديم المرتبط بفترات الأزمة:

1. ظهر الجيل الأول لمنظمات الإقتصاد الإجتماعي في الفترة ما بين 1840-1850 ضمن سياق الإنتقال من التنظيم القديم (من خلال شركات الحرفيين) إلى التنظيم التنافسي، و هكذا فإن التعاضديات ظهرت في القرن التاسع عشر كشكل من أشكال مقاومة العمال للقيود على العمل النقابي، وتأمين الحماية ضد المخاطر الإجتماعية (أمراض-وفيات-حوادث..)، المخاطر المهنية (البطالة و الإضرابات)، أو الحاجة للإحتياجات الأساسية (المأوى و الطعام).
2. ظهور الجيل الثاني متعلق بالتعاونيات الزراعية و تعاونيات الإدخار التي ارتفعت إستجابة لإحتياجات صغار المنتجين المتضررين في الأزمة (1873-1895) من نظام التراكم الواسع الذي تطلب استثمارات ضخمة في مجال الزراعة والموارد الطبيعية.

* Friedrich Wilhelm Raiffeisen (1818-1888) من المفكرين الألمان الذين نادوا بتحسين حالة العمال و المزارعين، و رائد في تطوير التعاونيات المالية في كل من أوربا و العالم، حيث أنشأ أول إتحاد إئتماني سنة 1862.

3. أما الجيل الثالث فقد خرج من الإنهيار الإقتصادي في الفترة (1929-1932) حيث قامت التعاونيات الإستهلاكية للأغذية و المساكن بدعم العمال و كذا العاطلين عن العمل و السماح لهم بشراء السلع و الخدمات بأسعار معقولة، كما أصبحت بعض الأنشطة المرتبطة بالإقتصاد الإجتماعي في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية جزءا من المؤسسات الوطنية كما هو الحال في فرنسا، كما تم دمج أقسام كثيرة من الإقتصاد الإجتماعي في نظام الرعاية الإجتماعية، في حين بقيت الأنشطة مرتبطة بالحركات البديلة، كما كانت المبادرات في مجال الإقتصاد الإجتماعي سنة 1970 كرد فعل على أزمة نظام الإنتاج الشامل من جهة و دولة الرفاه الزائد من جهة أخرى، فالخدمات الجماعية التي تنتمي للإقتصاد الإجتماعي في هذه الفترة قدمت بدائل للخدمات الحكومية.(Ailenei & Moulaert, october 2005)

و هناك من الباحثين من أشار بأن مصطلح الإقتصاد الإجتماعي و التضامني قد مر تاريخيا بثلاثة مراحل وهي: (عطار، 2009-2010، الصفحات 15-16)

➢ المرحلة الأولى من 1830-1890:

لم يكن للإقتصاد الإجتماعي مجالا واضحا في هذه الفترة، فقد تجسد في النشاطات و الممارسات الجمعوية التي لها شكل تضامني بأبعاد دينية و تقاليد اشتراكية، حيث كان كمدرسة معارضة لمفهوم الإقتصاد السياسي و الذي مثل في نظرها بروز جانب الإقتصاد الرأسمالي التجاري بعيدا عن التأثيرات الثقافية، الدينية و حتى السياسية.

➢ المرحلة الثانية (بعد 1900):

كان الإقتصاد الإجتماعي في هذه الفترة مكملا للإقتصاد السياسي، حيث أصبح يدرس نشاطات تشترك في سلوكيات تأخذ بعين الإعتبار الخصائص الإجتماعية أثناء شرحها، حيث تزامنت هذه الفترة مع نشأة مؤسسات عديدة كالتعاونيات، النقابات، والجمعيات، أين برز البعد التعاوني بشكل واضح داخل الإقتصاد الإجتماعي، حيث أضحت هذه المنظمات ذات الطابع التعاوني تعبر عن منطق رد الفعل على كل التأثيرات الرأسمالية من جهة، و تعتمد على منطق التكيف الوظيفي مع هذه الطريقة الجديدة في الإنتاج من جهة أخرى.

➢ المرحلة الثالثة (بعد 1970):

اتضح مفهوم الإقتصاد الإجتماعي بشكل كبير، حيث أصبح يحتوي على ثلاثة مكونات أساسية متمثلة في المؤسسات التعاونية، الجمعوية و الإشتراكية و أربعة أجزاء ثانوية تمثل المؤسسات التساهمية، المشتركة المجتمعية والطائفية (المحلية).

4.2.1 المقاربة الفرانكفونية لمصطلح الإقتصاد الإجتماعي و التضامني

-تم إستخدام مصطلح الإقتصاد الإجتماعي (l'économie sociale /social economy) أول مرة سنة 1830 من طرف الإقتصادي الفرنسي Charles Dunoyer* و هذا بمعنى قريب من الإستخدام المعاصر، تبعه الفرنسي Auguste Ott** الذي نشر له "Traité d'économie sociale" سنة 1851، لكن عالم الإقتصاد الفرنسي Frédiric le Play*** هو الذي ساهم بشكل كبير في صعود و قبول هذا المفهوم في التحليل الإقتصادي و الإجتماعي، فقد أسس سنة 1856 «Société internationale des études pratiques d'économie sociale » و كذا "Revue d'économie sociale" ، كما قام سنة 1867 بتقديم مصطلح « économie sociale » في محفل عالمي؛ و بفضل Charles Gide و بعده Léon Walras+ فقد حصل مصطلح الإقتصاد الإجتماعي على إعتراف أكاديمي و مؤسسي كامل. (Ailenei & Moulaert, october 2005)

-من الممكن العودة للقرن التاسع عشر لتحديد أول معاهدة للإقتصاد الإجتماعي و تحديد الكتّاب الذين استخدموا مصطلح الإقتصاد الإجتماعي أمثال: Frédéric le Play، Charles Gide، Léon Walras كما استخدم Max Weber++ مصطلح Sozialokonomische Wissenschaft إبتداءا من 1904، و Emile Durkheim+++ الذي اكتشف مصطلح الإقتصاد الإجتماعي بألمانيا نتيجة إقامته هناك بالإضافة إلى Wagner et Schmoller؛ و مع ذلك تبين أن مصطلح الإقتصاد الإجتماعي استخدم لتعيين نهج جديد للإقتصاد (نهج بديل للإقتصاد السياسي و العلوم الإقتصادية في أشكاله المهيمنة) للجمع بين المنظمات الإقتصادية التي تعتمد على إرتباط الناس.

-يعود ظهور مصطلح الإقتصاد الإجتماعي في أوربا لمنتصف 1970 وهي تدين بالكثير لـ

Henri Desroche* و Claude Vienney**، اللذان حاولا تنظير الخصائص المشتركة للتعاونيات والجمعيات والتعاضديات.(Mendell & Lévesque, 2005)

---

* Charles Dunoyer (1786-1862): محامي واقتصادي فرنسي، شارك في تأسيس صحيفة "le censeur" الليبرالية سنة 1814.

** Auguste Ott (1814-1903): إقتصادي و فيلسوف فرنسي.

*** Pierre Guillaume Frédéric le Play (1806-1882): عالم إجتماع وخبير إقتصادي فرنسي، ومن أكثر مؤسسي علم الإجتماع شهرة، أسس سنة 1857 الجمعية الدولية للدراسات العلمية في الإقتصاد الإجتماعي التي تقترح مشاريع الإصلاح الإجتماعي للسلطات السياسية.

+ Marie-Esprit-Léon Walras (1834-1910): خبير و إقتصادي فرنسي، له عدة مؤلفات من بينها: "Théorie critique de l'impôt" سنة 1861، "Les associations populaires de consommation, de production et de crédit" سنة 1865.

++ Maximilian Karl Emil Weber (1864-1920): عالم إجتماع و خبير سياسي و إقتصادي ألماني.

+++ David Émile Durkheim (1858-1917): عالم إجتماع فرنسي، يعتبر المؤسس الرئيسي للعلوم الإجتماعية الحديثة.

* Henri Desroche (1914-1994): عالم إجتماع و فيلسوف فرنسي.

** Claude Vienney (1929-2001): خبير إقتصادي فرنسي مختص في مجال الإقتصاد الإجتماعي، كان باحث في مركز البحوث التعاونية EHESS في الفترة 1960-1980.

-ظهور الإقتصاد الإجتماعي هو جزء من التاريخ الإجتماعي و الفكري الطويل و التي تمثلت في مساهمات و أفكار العديد من الناس، و إنشاء العديد من المبادرات المتنوعة، و من بين الشخصيات التي أبرزت ظهور الإقتصاد الإجتماعي نذكر ما يلي:

Claude Henri de saint-Simon (1760-1825): الذي قام من خلال عمله بالترويج لفكرة شركة تخدم المجتمع، كما ردد أفكاره عدد من تلاميذه في القرن التاسع عشر، الذين عارضوا الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في الأيدي الأكثر كفاءة.

Charles Fourier (1772-1837): الذي دعا لإعادة تجميع الإنتاج على أساس العمل اللائق، بالنسبة لـ Fourier فإن الإقتصاد يأتي في المرتبة الثانية، حيث أنه من الضروري تهيأة الهياكل و القواعد التي تجعل العمل ممتعا و هذا لجلب ثماره.

Pierre Joseph Prondhon (1809-1865): هو المنظّر لما سيصبح عليه القرض التعاضدي

(le crédit mutuel)، مع فكرته حول إنشاء بنك الشعب (banque du peuple) المؤسس على قروض بدون فوائد و عدم دفع إشتراكات للمنتسبين.

يعتبرProndhon أب الفوضوية (le père de l'anarchisme) و التي يعتبرها ضمانة له ضد القوة الإقتصادية، كما جادل بالإشتراكية الطوباوية و هاجم الملكية التي إعتبرها سرقة.

Karl Marx (1818-1845): عارض فكرة التعاونية و التعاضدية، بالنسبة له فإن إستغلال العمل لا ينتج من التقاسم غير المتكافئ و إنما من آليات إقتصادية مشتقة من ممتلكات رأس المال و هذا لقمع الظلم الإجتماعي و تعزيز النشاط الإقتصادي، كما أنه من الضروري المرور بالثورة الإجتماعية و تأسيس التجميع لوسائل الإنتاج، كما إرتبط تفكيره بالأساسيات التي يقوم عليها الإقتصاد التضامني (ضمن منهجيته الأكثر تطرفا) مقارنة بالإقتصاد الإجتماعي.

تشترك الرؤية الثورية لـ Marx و النهج الإصلاحي و المؤلفين المذكورين أعلاه في نفس القناعة:" **المجتمع الجيد يعتبر مسألة إجتماعية و ليست سياسية**".

Charles Gide (1847-1932): قام بتوضيح فكرة التعاونية، ففي سنة 1885 نشأ أول إتحاد وطني للتعاونيات الإستهلاكية، بالنسبة لـ Gide فإن الحركة التعاونية لها مكانها إلى جانب الحركات الإجتماعية الأخرى :"فكرة التعاونية ليست نظرية حُجرة بل هي نابعة من الممارسة و الحياة، كما أن إحتياجات الطبقة العاملة لم تخرج يوما من دماغ عدد قليل من العلماء، بل ولدت من أحشاء الشعب".

و مع ذلك فإن الإقتصاد الإجتماعي لم يتشكل من خلال هذه التيارات الإشتراكية في القرن التاسع عشر فحسب، بل أيضا من خلال المسيحية الإجتماعية و كذا من خلال جزء من الليبرالية في ذلك الوقت (أمثال John Stuart Mill[*] و Léon Walras)، كما ولدت العديد من المبادرات التي يدعمها الفكر الإجتماعي للكنيسة خاصة من قبل دورية Rerum Novarumعام 1891 التي دعت لإنشاء "هيئات وسيطية" للنضال ضد عزل الفرد وإقصائه في الدولة، فالإقتصاد الإجتماعي لا ينتمي لمدرسة فكرية خاصة و إنما هو نتيجة إديولوجيات مختلفة وجدت في القرن التاسع عشر.

(Lasida, 2008)

ينظر للإقتصاد الإجتماعي على أنه العامل الرئيسي في تشكيل إقتصاد يكون فيه التضامن هو السمة الرئيسية، كما أن منظماته هي الوحيدة القائمة على السوق، و التي تضع الأهداف الإجتماعية حاليا في قلب عملية التنمية، كما قد يكون تصوير الإقتصاد الإجتماعي على أنه القطاع الثالث أو جزء منه جيدا في يتعلق بتمثيل الإقتصاد بشكل مفاهيمي. (Lewis & Swinney, 2007) أما مصطلح الإقتصاد التضامني فقد استخدم كمفهوم تنظيم إقتصادي (as an economic organizing concept) منذ سنة 1937، عندما دعا Felipe Aliaz[+] إلى بناء رابطة إقتصادية بين مجموعات العمال في المناطق الحضرية و حتى الريفية خلال الحرب الأهلية الإسبانية، أما الإستعمالات المعاصرة للمصطلح فقد ظهرت في فرنسا و أمريكا الجنوبية خاصة كولومبيا و الشيلي[*] أوائل الثمانينيات (1980) (Miller, 2010) ، فمصطلح الإقتصاد التضامني يعتبر أكثر حداثة[*] من مصطلح الإقتصاد الإجتماعي، حتى لو كان يتم الربط بين المصطلحين في تعبير واحد "الإقتصاد الإجتماعي والتضامني"، فهو يشمل ممارسات متعددة كالتجارة العادلة، التمويل الأخلاقي (la finance éthique)، القروض الصغيرة (le micro-crédit)، السياحة التضامنية (le tourisme solidaire) وشبكات تبادل المعرفة (les réseaux d'échanges de savoirs) ومجالس الأحياء (les régies de quartier) و كذا الخدمات المحلية (les services de proximité)، و كافة أشكال تنظيم المشاريع الجماعية المختلفة، فكل هذا التنوع الكبير يجعل من الصعب تحديد المفهوم

[*] John Stuart Mill (1806-1873): فيلسوف و خبير سياسي بريطاني، أكثر المفكرين نفوذا في تاريخ الليبرالية الكلاسيكية، ساهم بشكل كبير في النظرية الإجتماعية، وكذا الإقتصاد السياسي.

[+] Lorda Alaiz Felipe (1918-1992): سياسي و ناقد أدبي و أستاذ بالجامعة السياسية و الإشتراكية بكاتالونيا-اسبانيا.

[*] تم تطوير هذا المفهوم بشكل واسع من خلال Luis Razeto باعتباره قطاع شامل للإقتصاد يتكون من مؤسسسات مختلفة تجمعها عقلانية الإقتصاد " economic rationality".

[*] يعتبر مصطلح الإقتصاد التضامني جديدا نسبيا، فقد برز كحركة إجتماعية منذ المنتدى الإجتماعي العالمي الأول سنة 2001 (the first orld Social Forum in 2001)، و هناك العديد من الشبكات التي تعمل على الإقتصاد التضامني و تشمل:

-RIPESS : the intercontinental network of promoters of solidarity economy.
-Brazilian Forum of Solidarity Economy.
-RIPESS of Latin American and Caribbean.
-Asian Alliance for Solidarity Economy.
-Solidariche Ökonomie(Austria).
-Solidariche Ökonomie(Germany).
-Canadian Hub for Social Economy.
-U.S Solidarity Economy Network.

الذي يشمله الإقتصاد التضامني الذي يسعى لخدمة المصلحة الجماعية و المنفعة الإجتماعية بدلا من الإهتمام الفردي، و يعتمد على ثلاثة موارد في القيام بنشاطاته كموارد السوق التي يتم الحصول عليها عن طريق التبادل في السوق (رأس المال، العمالة، السلع و الخدمات) والموارد العامة التي توفرها الدولة من خلال السياسة الإجتماعية و الإعانات و الموارد القائمة على الإلتزام الشخصي دون تعويض مالي كالعمل التطوعي مع غلبة النوع الأخير على النوعين الأولين(Lasida, 2008) .

فمفهوم الإقتصاد التضامني يعتبر أكثر حداثة، و ظهوره لأول مرة كان في أمريكا اللاتينية، و في بلدان أخرى ناطقة بالفرنسية (فرنسا، بلجيكا، بالإضافة إلى مقاطعة كيبك في كندا) ثم انتشر المفهوم لباقي البلدان، و أول إستخدام لهذا المصطلح كان سنة 1937 على يد Felipe Lodra Aliaz من برشلونة الذي نشر:" من أجل إقتصاد تضامني بين الريف والمدينة– for a solidarity economy between the rural and the city "، أما عن الإستخدام التالي للمصطلح فقد كان من طرف Jorge Schoster الذي ارتبط إسمه بالحركة التعاونية في كولومبيا، حيث نشر وثيقة بعنوان:

" manual de proyectos para una economia solidaria" أثناء عمله بوكالة حكومية آنذاك، بينما شاع استخدام هذا المصطلح في الفترة ما بين 1984–1986 و هذا في أمريكا اللاتينية و فرنسا، كما نشر المؤلف الشيلي

Louis Razeto[+] كتابه الأول بعنوان "الإقتصاد التضامني و السوق الديمقراطية– solidarity economy and a democratized market" سنة 1984، وهو ما جعل الموضوع أكثر أهمية، كما أن

Pop John Paul II[**] أثناء رحلته لنصف الكرة الجنوبية سنة 1982 قال في خطابه أن الإقتصاد التضامني هو أمل أمريكا الجنوبية الكبير:

"an economy of solidarity is a reat hope for South America "، و في هذه الفترة أصبح المصطلح معروفا بفرنسا بفضل Jean Louis Laville[***] الذي اعتبر أول من تحدث عن هذا المصطلح هناك، ثم انتشر بسرعة أواخر الثمانينيات و أستعمل بشكل واسع من قبل الممارسين في فرنسا و أمريكا الجنوبية أواخر التسعينات. (poirier, july 2014, pp. 7-8)

يقدم الإقتصاد التضامني بمختلف عناصره طرقا مغايرة لسد الفجوات الإجتماعية و الإقتصادية، و تعزيز الإزدهار الإقصادي للمجتمع، كما يعتبر حسب مؤيديه إستراتيجية للحد من الفقر وتحقيق التمكين الإجتماعي و السياسي، ولكن بالرغم من ذلك

[+] Luis Razeto Migliaro :عالم إجتماع شيلي، ينسب له الفضل في صياغة مصطلح "الإقتصاد التضامني".

[**] POPE JOHN PAULII (1920–2005)، إسمه الكامل Karol Józef Wojtyła، يعتبر يوحنا بولس الثاني بابا الكنيسة الكاثوليكية الرابع و الستين بعد المائتين منذ 1978/10/16، بولندي الأصل و أول بابا غير إيطالي منذ 455 سنة، عرف بكثرة رحلاته، و أول رحلة قام بها كانت لأمريكا اللاتينية سنة 1979 لمدة تسعة أيام.

[***] JEAN-LOUIS LAVILLE ولد في 20/ 07/ 1954 بفرنسا، هو أستاذ بالمعهد الوطني للفنون و الحرف بباريس (cnam) و باحث في Lise (مختبر متعدد التخصصات لعلم الاجتماع الاقتصادي ، CNRS-cnam) و IFRIS (معهد بحوث المجتمع الابتكار في باريس)، ينشط في العديد من شبكات البحث الدولية، وهو المنسق الأوروبي لمعهد Karl Polanyi للاقتصاد السياسي، و عضو مؤسس في الشبكة الأوروبية EMES (التي تدرس الحقائق الاجتماعية والاقتصادية مثل القطاع الثالث، والمنظمات غير الربحية ، والقطاع التطوعي، و منظمات المجتمع المدني) وشبكة أمريكا اللاتينية RILESS.

تم انتقاد مبادرات الإقتصاد التضامني خاصة المتعلقة منها بحركة الغذاء البديلة باعتبارها إبتكرت أحاديات "monocultures" مميزة موجهة نحو المستهلكين البيض الأثرياء أساساً.(Borowiak, 2018)

3.1. أبعاد الإقتصاد التضامني

يؤكد البعد المزدوج (a dual dimension) السياسي و الإقتصادي الذي يطالب به الإقتصاد التضامني و المبين في الرسم أدناه على الحاجة لإجراء مزيد من التعاونيات، الجمعيات و كذا التعاضديات للتأثير في الإلتزامات المؤسسية، فالإقتصاد الإجتماعي الذي يركز على الجانب التنظيمي لم يكن قادر على مواجهة التماثل المؤسسي الناجم عن التقسيم و التكامل بين السوق و دولة الرفاهية.

وكرد فعل على الآثار الضارة التي خلفها التركيز على البعد الإقتصادي، فقد أكدت تجارب الماضي على الأبعاد السياسية للمبادرات التي تهدف أن تكون موجهة للمواطنين و كذا رجال الأعمال، و لن يكون لذلك أي تأثير إذا لم يتمكنوا من تعزيز الديمقراطية في أدائهم الداخلي و الخارجي.(Laville, 2010)

الشكل رقم (1): أبعاد الإقتصاد التضامني

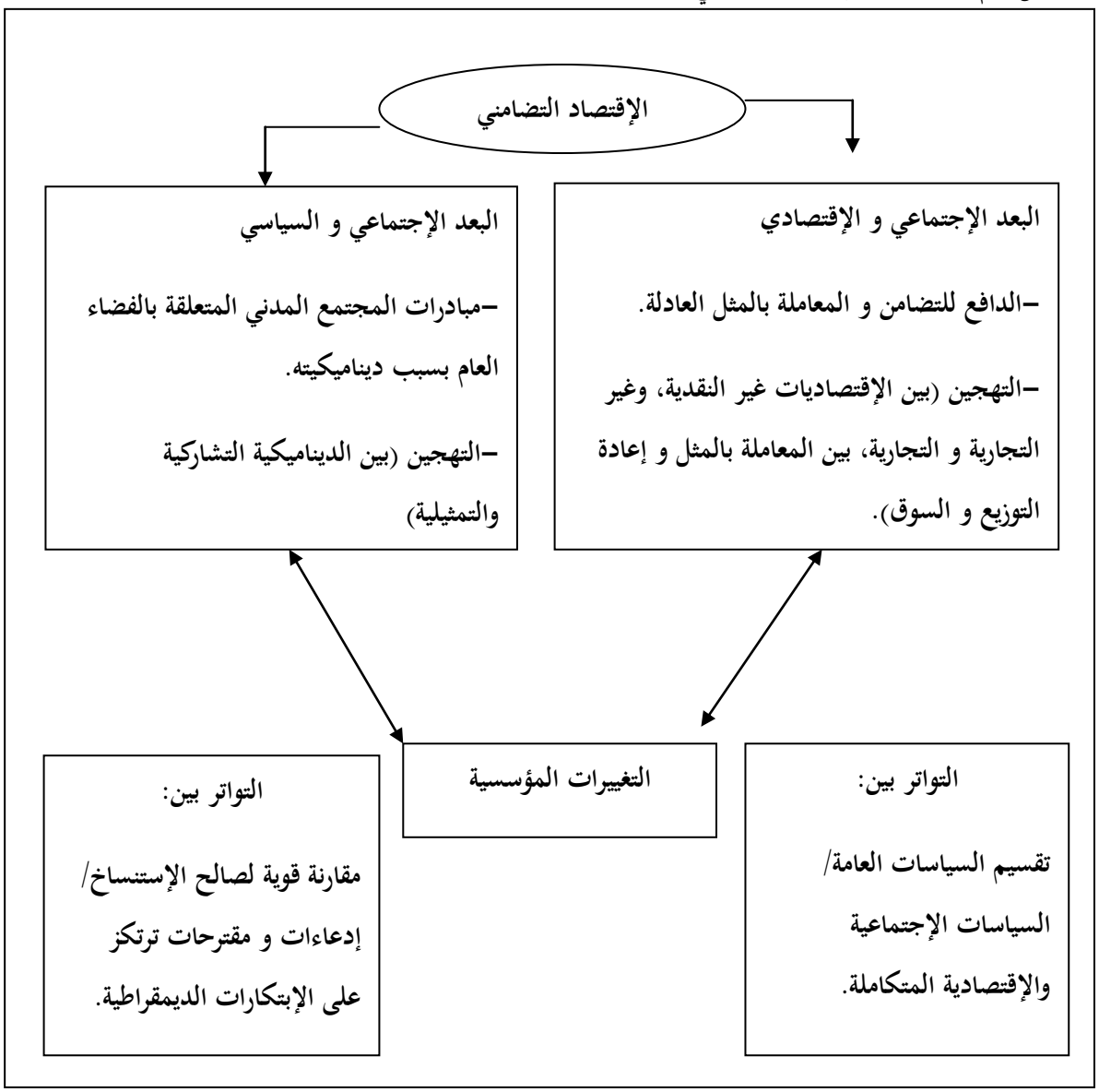

Source : Jean Louis Laville, the solidarity economy : an international movement, RCCS annual review 2, october2010.

4.1. الإقتصاد الإجتماعي و الإقتصاد السياسي الكلاسيكي

مع بداية القرن التاسع عشر تم استخدام مصطلح الإقتصاد الإجتماعي بطرق مختلفة، حيث قام Henri Desroche بتحليل ثلاثة تقاليد إيديولوجية (ليبرالية، مسيحية و اشتراكية)، والتي بالرغم من ذلك كانت لها أهداف مشتركة، تدل على طرق أخرى لممارسة الإقتصاد السياسي؛ فقد توسع استخدام هذا المصطلح في أنحاء عديدة من العالم، مع إرفاق الوسائل الجماعية لتحسين الحالة الإجتماعية للطبقة العاملة، و التركيز على الرعاية، ثم على الجمعيات العمالية وتليها المؤسسات الإجتماعية؛ (demoustier & rousseliere, 8-11 juin 2004, p. 5)

بينما فضل August Ott مصطلح الإقتصاد الإجتماعي الذي إقترحه العديد من الإقتصاديين بدلا من مصطلح الإقتصاد السياسي، باعتباره يحمل قيمة إصلاحية أكبر، وهو أكثر دقة من الناحية الأخلاقية، لأن المجتمع حسب رأيه قد تجاوز حدود المدن العتيقة، و أن الإقتصاد الإجتماعي أصبح الحل الأساسي لمشاكل الحضارة الحديثة.
(demoustier & rousseliere, 8-11 juin 2004, p. 8)

بينما ينتقد Marx الإقتصاد الإجتماعي في أنه يفتقر لديناميكية أساسية تحد من توسعه، كما أن الحركة التعاونية تقتصر فقط على المحاولات المفترضة و العرضية، وهي عاجزة عن تحويل المجتمع الرأسمالي بمفردها و العمل التعاوني غير فعال في التخفيف من بؤس الجماهير بشكل ملموس، من ناحية أخرى فإن تعاونيات الإنتاج التي تشكلت في المجتمع الرأسمالي لا يمكن أن تصل أو حتى تدعي أنها أكثر أشكال العمل المرتبطة به خاصة في تنظيمهم الفعلي، فهم يمثلون حسب Marx نقطة تحول بين وضع الإنتاج الرأسمالي و الترابطي لمجتمع ما بعد الرأسمالية؛ و من وجهة نظرMarx أيضا فإن فكرة التعاون ترتبط بشدة بنهاية هذا العمل (إنشاء نظام جمهوري لجمعية المنتجين الأحرار و المتساوين). (demoustier & rousseliere, 8-11 juin 2004, p. 11)

مما سبق يمكننا القول أن الإقتصاد الإجتماعي حسب Henri هو ممارسة أخرى للإقتصاد السياسي عكس Ott الذي يعتبره يحمل قيمة إصلاحية أكبر من الإقتصاد السياسي.

5.1. الفرق بين التعاون و الرأسمالية

لمعرفة خصائص التعاون و التعاونيات، ينبغي مقارنتها بالأشكال المختلفة للتنظيمات الأخرى (الرأسمالية و الإشتراكية).

الجدول رقم (1): يمثل الفرق بين التعاون و الرأسمالية

التعاون	الرأسمالية
يركز التعاون على الأفراد، حيث أن لكل عضو صوت واحد (one man one vote) بغض النظر عما يملكه من أسهم.	تركز الرأسمالية على المال.
في التعاون، المال يعتبر كوسيط لتحقيق الأهداف المرجوة، والأرباح توزع على الأعضاء على أساس معاملاتهم لا على أساس ما يملكونه من أسهم.	المال في النظام الرأسمالي له دور أساسي.
يركز التعاون على الإعتماد على النفس و تبادل المنفعة لأن الفرد يعمل لمصلحة الجماعة كما الجماعة تعمل لخير الفرد (النظام التعاوني مدفوع بتقديم خدمة إلى جانب تحقيق فائض"ربح" للجمعية.	شعار الرأسمالية التجارة لتحقيق الربح الوفير (النظام الرأسمالي تسيطر عليه دافعية الربح).
يوجد إتحاد أشخاص في النظام التعاوني.	يوجد إتحاد لرؤوس الأموال في النظام الرأسمالي.
في النظام التعاوني، الأشخاص هم من يمتلكون رأس المال، في حين ترتكز الثروة في يد أعضاء التعاونيات.	في النظام الرأسمالي، رأس المال هو الذي يمتلك الأشخاص، كما ترتكز الثروة في يد فئة قليلة من الناس.
تغيب المنافسة في النظام التعاوني.	توجد منافسة شرسة في النظام الرأسمالي.
تقوم العلاقات في النظام التعاوني على أساس شخصي (أفراد وتنظيمات).	العلاقات في النظام الرأسمالي غير شخصية.
يؤدي تطور التعاونيات لعدم التمركز، كما تكافح التعاونيات لتحقيق التطور الثقافي و القيم الروحية للأفراد، و تتشكل لتقديم خدمة إقتصادية لأعضائها و تحسين مستوى معيشتهم.	يقود التطور الرأسمالي إلى تكوين إحتكارات بسبب تراكم الثروة لدى الفائزين في المنافسة على حساب الخاسرين، كما تشجع الثروة المادية (كمؤشر للنجاح) و تعظم حجم الأرباح (العائد) على إستثمارات المساهمين.

المصدر: فتحي السروجي، إصلاح و تطوير القطاع التعاوني الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس و رام الله، 2015، ص08.

-و من ضمن أوجه الإختلاف الأخرى أنها تعطي الأولوية للإعتبارات الأخلاقية على تعظيم الربح، كما تهدف لإعادة توجيه النشاط الإقتصادي نحو معايير أخرى كالإنصاف، الإستدامة، التعاون و الديمقراطية الشاملة و التنمية المجتمعية، بالنسبة للجزء الأكبر تراجعت هذه الأنواع من المبادرات خارج الدراسات الإقتصادية السائدة التي تركز بدلا من ذلك على ميزانيات الدولة والمؤسسات الرأسمالية الهادفة للربح والسوق، و هذا الإهمال راجع إلى حد كبير للخطابات الاقتصادية السائدة التي تتعامل مع الرأسمالية على أنها متجانسة و غير متاحة، و هو ما يجعل الممارسات الاقتصادية البديلة غير مقروءة. (Maliha Safiri, 2017)

تتفق الرأسمالية مع التعاون في أن كلاهما يعتبر عمل تجاري، و يستخدم العمالة بتكلفة متدنية، و كلاهما له إدارة تنفيذية ويدفعون له مقابل ذلك دفعات، كما يعتمدان على كفاءة الأعمال ولا يفضلان تدخل الحكومة في شؤونهما.

6.1. الفرق بين التعاون و الإشتراكية

يعرف النظام الإشتراكي بأنه النظام الذي يكون فيه القطاع العام مالك لوسائل الإنتاج وبالتالي سيطرته على الإستثمار والتوزيع بصورة مخططة لتلبية إحتياجات المواطنين، ويمكن الحديث عن بعض أوجه الشبه والاختلاف بين النظام الإشتراكي والنظام التعاوني.

من أوجه الشبه بين النظامين (السروجي، 2015، صفحة 8) أن كلاهما يهدف إلى سيطرة الفئات المنتجة من عمال و فلاحين على الدور القيادي في المجتمع، حيث لا يكون مستوى الأرباح هو الهدف، ولكنه ضروري للإنفاق على الإحتياجات الأساسية (التعليم، الخدمات الأساسية، الأمن...و غيرها)، يحافظ كلاهما على العدالة الاجتماعية ولا يعطيان أي فرصة لزيادة صارخة في عدم العدالة في توزيع الدخل أو الثروة، كما تتوجه أشكال وسلوكيات النظامين إلى تقييد أو إلغاء المنافسة بين المنتجين و إحلال التخطيط لتوزيع الموارد والإنتاج في الإشتراكية، أو توافق الأعضاء على توزيع الموارد والإنتاج، وتوزيع حصيلة النشاط الإقتصادي على أعضاء الجمعية حسب مبادئ التعاون في التعاونيات، كما يهدف كلا هما إلى تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين مستوى العدالة الإجتماعية والتقدم، يعارض كلاهما الفردية ويبحثان لإحلالها بالملكية العامة والعمل الجماعي، يركز كلا هما على توزيع الثروة بعدالة، ويهدفان إلى تقديم الخدمات وليس الحصول على الأرباح، يقوم النظامان على قواعد أخلاقية يؤمن بالأخوة الإنسانية، ويحاولان التخلص من الآثار المدمرة لآلية السوق والمنافسة التي تركز الإستثمارات حيث يكون الربح أكبر، بينما تركز الإستثمارات في الإشتراكية حيث حاجة المجتمع أكبر، وفي التعاونية حسب حاجة الأعضاء أكبر.

على الرغم من أوجه التشابه المتعددة بين المفهومين، إلا أن هناك الكثير من الإختلافات بين النظام الإشتراكي و التعاوني، نذكرها في الجدول التالي:

جدول رقم(2): الفرق بين التعاون و الإشتراكية

التعاون	الإشتراكية
يعتبر النظام التعاوني نظاما فكريا يمكن أن يتقاطع مع النظم الإقصادية و السياسية كافة.	يعتبر النظام الإشتراكي نظاما حكوميا يحقق أهدافه عن طريق تغيير النظام الإقتصادي السائد.
لا يعتبر النظام التعاوني كبديل سياسي للمشاكل الإقتصادية.	يمكن النظر للإشتراكية على أنها علاج سياسي للأزمات الإقتصادية من خلال التدخل الحكومي في الإقتصاد.

الأفراد في النظام التعاوني لهم الحق و السيادة في الإختيار، فالأفراد هم الذين يوجهون نشاطات التنظيم.	تعتبر الحكومة هي صاحبة السيادة في النظام الإشتراكي نظرا لمشاركتها في الإقتصاد من خلال الإنتاج و التوزيع؛ ولا تترك مجالا لحرية الأفراد في الإختيار.
لا تمانع التعاونيات تراكم رأس المال بين أعضائها.	تعارض الإشتراكية تراكم رأس المال بين الأفراد.
تحاول التعاونيات تجنب سيطرة الحكومة.	تعمل الإشتراكية تحت سيطرة تامة من الحكومة، فهي الموجه ومتخذ القرارات.
تتصف التعاونيات بوجود الملكية الفردية إلى جانب الملكية الجماعية، كما تتحرر من السياسة.	ترتبط الإشتراكية بالملكية الحكومية للموارد فهي ملكية جماعية، كما تجد السياسة مكانة عالية فيها.
تدار التعاونيات بصورة ديمقراطية، و يذهب الفائض فيها للأعضاء و على أساس الأرباح الموزعة، كما تهدف التعاونيات أولا لخدمة أعضائها.	تسيطر الحكومة على الإقتصاد في النظام الإشتراكي، و يذهب الفائض في هذا النظام لها، كما يهدف الإقتصاد الإشتراكي لحماية رفاهية الشعب.

المصدر: فتحي السروجي، إصلاح و تطوير القطاع التعاوني الفلسطيني، نفس المرجع السابق، ص09.

بالإضافة إلى أن الإشتراكية مذهب يجعل الدولة هي المسيطرة و المالكة لموارد الإنتاج، بينما التعاون يعترف بحرية الفرد و يضمن له حرية إدارة أعماله بنفسه، كما تعتبر الإشتراكية مذهب تقوم على إلزامية الإشتراك بينما التعاون قائم على الإشتراك الإختياري الطوعي (الرغبة و القناعة). (العوض، 2015)

2. مفاهيم ذات صلة بالإقتصاد الإجتماعي و التضامني

للإقتصاد الإجتماعي و التضامني عدة مصطلحات أو تسميات يعرف بها حسب السياق و الإطار الثقافي المرجعي للبلد، فهو يعرف في الولايات المتحدة بالمنظمات غير الربحية، و في المملكة المتحدة بالقطاع التطوعي، و بالإقتصاد الإجتماعي والتضامني (ESS) في أوربا، و له العديد من المصطلحات الأخرى التي نوجزها فيما يلي:

1.2. **الإقتصاد التكافلي:** يركز هذا المصطلح على التكافل باعتباره السمة الرئيسية لهذا النوع من الاقتصاد المناقض للإقتصاد الرأسمالي التقليدي، فهو يستخدم بكثرة في فرنسا، أمريكا اللاتينية وكيبيك، ففي أمريكا اللاتينية يستخدم للدلالة على سلسلة واسعة من المبادرات، أما فرنسا و كيبيك فيستخدم للتمييز بين العناصر الثابتة للإقتصاد الإجتماعي (تعاونيات، تعاضديات...) وآليات التكافل؛ كما يريد مؤيدو هذا النهج من الإقتصاد إلقاء الضوء على المبادرات المبتكرة، والأكثر تشاركية و في أغلب الأحيان الأصغر، و يتم إطلاق هذه المبادرات لحل المشاكل الإجتماعية المعاصرة كرعاية الأطفال والمسنين، القضايا البيئية، النظم المحلية للتبادل التجاري و الزراعة المستدامة، بالإضافة إلى أن منظمات الإقتصاد التكافلي تركز على الموارد المهجنة (نقدية وغير نقدية، قائمة على السوق و غير قائمة على السوق، الأعمال المأجورة والتطوع). (مركز التدريب لمنظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 11)

2.2. **الإقتصاد الشعبي:** ظهر هذا المفهوم لأول مرة من قبل باحثين من أمريكا اللاتينية في الثمانينات خاصة بما يتعلق بالمبادرات الإقتصادية التعاونية الصغيرة أو المتوسطة، الجمعيات و التعاونيات كما يعرف بتنوع الأنشطة الإقتصادية والممارسات الإجتماعية التي طورتها المجموعات الشعبية لضمان تلبية حاجاتها المادية و غير المادية من خلال استخدام القوة العاملة و الموارد المتاحة.(Stasik, 2018)

جذور هذا المصطلح ضاربة في أمريكا اللاتينية، حيث وضع مفاهيم هذا الاقتصاد Razeto، كما تبنت بعض المنظمات غير الحكومية هذا المصطلح (مثل ENDA في السنغال)، ينظر إلى هذا المصطلح على أنه من صنع الطبقة الشعبية (الأكثر تضررا) و منظماتها الشعبية، للتصدي للمشاكل الإقتصادية و الإجتماعية؛ كما يتعين على هذه المنظمات الاعتماد على الموارد الكلاسيكية (العمل و رأس المال) ومواردها غير النقدية (قوة العمل، القدرة التنظيمية، التعبوية، الخيال، القدرة على الخلق) كما يقترح Razeto إضافة عامل ثالث الذي يمثل التعاون أو التضامن الذي يجوز للمنظمات الشعبية الاعتماد عليه مع رأس المال أو بدلا من رأس المال؛كما يستخدم هذا المفهوم بشكل واسع في إفريقيا و أمريكا الجنوبية لوصف القطاع غير الرسمي " secteur informel" لما له من أهمية كبيرة خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أين يوجد حوالي 75-80% من الإقتصاد ضمن الإقتصاد الشعبي و هذا يعني مختلف الأنشطة غير المسجلة ابتداءاً من الباعة المتجولين وصولا إلى الشركات الصغيرة، لذلك يعتبر الإقتصاد الشعبي كقطاع محتمل لتطوير الإقتصاد الإجتماعي والتضامني باعتبار هذه الدول غير قادرة على تحقيق التنمية من قبل حكوماتها أو شركات القطاع الخاص الكبرى و غيرها من المبادرات، و مع هذا هناك اتفاق على أن الإقتصاد الشعبي لا يعتبر جزء من الإقتصاد التضامني في حد ذاته، فالإقتصاد الشعبي يمثل مجموعة الأنشطة الإقتصادية و الممارسات الإجتماعية التي طورتها الجماعات الشعبية لاستخدام القوى العاملة لديها واستراتيجياتها الجماعية و الفردية في المجال المحلي والعام في تلبية الإحتياجات الأساسية المادية و غير المادية.(Poirier, juillet,2014, p. 22)

3.2. **المنظمات غير الهادفة للربح:** أنشأ هذا النهج في العالم الناطق بالإنجليزية، و هو يشمل فقط المنظمات الخاصة التي لها قواعد تأسيسية (قواعد التأسيس، لوائح داخلية...)، حيث يمنع توزيع الأرباح على من أسسها، مولها أو يسيطر عليها، و قد تم تعريف القطاع غير الربحي بشكل دقيق من خلال جامعة* Johns Hopkins والذي حدد مجال عمل القطاع غير الربحي من خلال خمسة معايير: المنظمات، القطاع الخاص، الحكم الذاتي، غير الربحية، والمشاركة الطوعية، كما يتكون هذا القطاع من مجموعة واسعة و متنوعة من المؤسسات غير الربحية باستثناء التعاونيات، و التعاضديات، و المؤسسات الإجتماعية، Rafael) (Chaves, 2012 كما تختلف مؤسسات القطاع غير الربحي عن مؤسسات القطاع العام والخاص في المخصصات القائمة على السوق للسلع و الخدمات الأساسية، لأن الهدف هو ضمان المساواة في تحسين

* جامعة Johns Hopkins : جامعة أمريكية تأسست سنة 1876، وحملت هذا الإسم نسبة لأول متبرع لها هو رجل الأعمال الأمريكي Johns Hopkins، تعتبر أول جامعة بحثية في الولايات المتحدة الأمريكية.

الظروف المعيشية بين الأشخاص، كما أن الربحية قد لا تميز دائما المنظمات غير الربحية عن المؤسسات الخاصة في الأنشطة القائمة على السوق، فمهمة المنظمة غير الربحية تستهدف قيمة إجتماعية، و الفرق بين المؤسستين ليس في قيود الربح و لكن في توزيع الأرباح، بالرغم من أنه لا يمكن عمليا قياس تأثيرات القيم الإجتماعية بموضوعية من الناحية النقدية، فإن هدف المهمة لكل منظمة غير ربحية يتوافق مع ضمان العدالة الإجتماعية كسياسة عامة لتكون فعالة.(O.Odetunde, 2017)

4.2. **القطاع الثالث:** ظهر هذا المصطلح في الولايات المتحدة و أول من صاغه هو[+]Etzioni سنة 1973 في " القطاع الثالث و البعثات المحلية (the third sector and domestic missions)"، وعرفه على أنه قطاع بديل منفصل عن الدولة والسوق، (Taylor, 2010) مصطلح "القطاع الثالث" له معاني مختلفة، ففي اليابان مثلا عرف القطاع الثالث منذ الثمانينات باسم "Diasan Sector" وهو يشير للشركات التي تم إنشائها من خلال الإستثمار المشترك بين القطاع العام والخاص، أما في الولايات المتحدة فيعتبر القطاع الثالث مكاناً بين القطاع العام و الخاص.(P.Osborne, 2008)

اختلفت تسميات هذا القطاع، و كذا مجالات و طرق عمل المنظمات المنطوية تحته و أيضا أسس تصنيفها؛ و لعل أبرز هذه التسميات: القطاع الثالث، قطاع المجتمع المدني أو القطاع الأهلي، القطاع الخيري، القطاع غير الربحي أو القطاع غير الحكومي، القطاع الطوعي أو القطاع الجمعوي و غيرها، حيث أن كل مصطلح يعكس الدلالة الرئيسية التي يراد منه أن يعبر عنها و هذا نظرا للبيئة التي تم صياغته فيها، فمصطلح القطاع الخيري على سبيل المثال يدل على إسناد هذا العمل إلى منظومة أخلاقية تحفز الناس لعمل الخير، أما مصطلح القطاع الطوعي فهو يدل على أن مثل هذا العمل نابع من رغبة ذاتية و ليس عن إكراه أو إلزام، أما بالنسبة لمصطلح القطاع غير الربحي الذي يقصد به التركيز على البعد غير التجاري لأنشطة القطاع و هذا للتميز بينه و بين القطاع الربحي الخاضع لمعايير السوق. (مداد، 1438، الصفحات 14-15).

يتكون القطاع الثالث من مجموعة كبيرة من المنظمات التي لا تنتمي للحكومة ولا تسعى لتحقيق الربح لأعضائها، كما أن المنظمات التي تشكل هذا القطاع ناتجة عن العمل الجماعي لتوفير السلع و الخدمات لأعضائها و غيرهم فهي تختلف في سلوكها عن المنظمات التقليدية، كما أن معظمها يحكم بطريقة ديمقراطية، و هي تشمل منظمات معروفة بشكل مختلف باسم الجمعيات الخيرية، المنظمات غير الحكومية، النوادي، الإتحادات و التعاونيات، كنائس، معابد وغيرها، كما أنها جهات فاعلة في العديد من القطاعات كالصحة، التعليم و الفنون، الثقافة و الرياضة والترفيه، كما يطلق على القطاع الثالث إسم القطاع غير الربحي أو الإقتصاد الإجتماعي أو المجتمع المدني، و بالرغم من كل هذه التسميات فإن أعدادهم قد نمت بشكل واضح في معظم البلدان

[+] Amitai Etzioni ولد سنة 1929، ألماني الأصل، يعتبر عالم إجتماع أمريكي و مؤسس الحركة المجتمعية أوائل 1990، عرف بعمله في الإقتصاد الإجتماعي، تم اختياره ضمن أفضل 100 مثقف أمريكي.

وهذا منذ الستينات في الغرب، و منذ ثمانينات القرن العشرين في آسيا غير الشيوعية، إفريقيا و أمريكا اللاتينية، و منذ تسعينات القرن الماضي في الأنظمة الشيوعية السابقة في أوربا و آسيا. (Onyx, 2008)

قام بعض الباحثين بتقسيم مكونات القطاع الثالث إلى قطاعات فرعية عدة: (السلومي، 2017، الصفحات 55-57)

-**القطاع المجتمعي**: هو قطاع ينحصر في عمله على المجتمع المحلي الذي يعمل ضمن نطاقه، ويتميز بأنه تطوعي بالكامل.

-**القطاع التطوعي**: يضم مؤسسات مستقلة عن القطاع الحكومي، لها هيكلية مؤسسية وغير ربحية، وفيها نسبة من التطوع ليست قليلة.

-**قطاع المؤسسات التعاونية**: يضم مؤسسات تستثمر فوائضها في مشاريع ربحية لزيادة رأس المال وإعادة إنفاقه على مشاريع اجتماعية كالجمعيات التعاونية و جمعيات الإسكان.

وهناك من الباحثين من قسم مكونات القطاع الثالث إلى ثمانية أصناف هي:

1. **المؤسسات غير الربحية**: و هي مؤسسات تقدم خدمات دون مقابل أو بمقابل غير ربحي كالمدارس، جامعات، مستشفيات، إعلام.
2. **مؤسسات المجتمع المدني**: تساهم بشكل كبير في تطوير عمليات التنمية البشرية و مفاهيمها بطريقة خاصة.
3. **المؤسسات الوقفية و الخيرية**: تأثر بشكل كبير في الشراكات مع القطاع الأول و الثاني في جميع عمليات التنمية.
4. **الجمعيات الخيرية و الأهلية**: هي مؤسسات أهلية مكملة لأعمال القطاع الحكومي، على صعيد تنحية المجتمع المحلي أو الخارجي المستهدف.
5. **مراكز الحوارات الوطنية**: من أسس نجاح النظم الإدارية و السياسية المعاصرة، الحوارات الداخلية، فالحوار يلغي المسافات ويحصر الخلافات و يقرب وجهات النظر مما يقوي نسيج الوحدة الوطنية؛
6. **مراكز الحوارات الدينية و الحضارية**: الحوار الديني الحضاري بمختلف أهدافه، مبادئه و ثوابته له أهمية كبيرة في التفاهم، التعاون و التعايش بين الشعوب، كما أن القطاع الثالث في العالمين الغربي و الإسلامي مرشح بقوة لخوض هذه الحوارات خدمة لجميع الدول.
7. **المنظمات الدولية عابرة الحدود**: تعمل على تقوية سيادة وطنها، و دعم سياساتها الخارجية، من خلال معوناتها، برامجها الإغاثية، الثقافية و التعليمية.

8. **مراكز الأبحاث و الدراسات المستقلة عن الحكومات، التابعة للقطاع الثالث:** لها جهود كبيرة في إصلاح جميع قطاعات الدولة، كمؤسسة RAND البحثية الأمريكية المختصة في التوجيه العلمي السديد للحكومة الأمريكية بالنقد البناء ودراسات الإصلاح.

مما سبق يمكن القول أن القطاع الثالث بمنظماته غير الحكومية، وغير الربحية، ومؤسسات المجتمع الأهلي و المدني – يعد مورداً أصيلاً من موارد الدولة، وشريك أساسي في جميع عمليات التنمية و مكملا نقص خدمات القطاع العام والخاص، فهو قوة إدارية مساندة للقطاع الحكومي، يعمل على سد ثغراته، ويعالج تقصريه، ويقوي نفوذه، ويكسبه قوة اقتصادية وسياسية، ويستفيد من نتاج دراساته العلمية في تخفيف الضغوط الخارجية و التدخلات الأجنبية. (السلومي، 2017، صفحة 61)

5.2. **الإقتصاد التعددي (plural economy):** يقوم الإقتصاد التعددي على خصاص الإقتصاد الإجتماعي و التضامني، حيث يركز على فكرة التماسك الإجتماعي الذي يدرج النشاط التجاري في شبكة واسعة من العلاقات الإجتماعية، و يشير لإمكانيات تطوير الأنشطة الإقتصادية خارج الأسواق التقليدية و الإعتماد على العملات التقليدية، و يجمع بين المنطق التجاري و غير التجاري، و التجارة النقدية و غير النقدية، ويمكن العثور على مزيج من المنطق الإقتصادي فيما يتعلق بالقوى العاملة (مزيج من العمال بأجر و بدون أجر) و المصادر المالية (بيع السلع و الخدمات للمؤسسات الخاصة أو العامة مع الهبات و الإيعانات و/أو رسوم العضوية)، بالإضافة إلى أن الإقتصاد التعددي يشمل التبادلات غير الرسمية و غير النقدية للسلع و الخدمات بروح المشاركة المجتمعية. (Gonin & al, 2013, p. 8)

6.2. **القطاع الخيري (charity sector):** حسب جامعة "John Hopkins University" يعرف القطاع الخيري بأنه مجموعة المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، المنفصلة عن الحكومة، و التي لا توزع الأرباح و القائمة على التطوع، كما يشير هذا المصطلح إلى الإتحاد أو الجمعية، أو المؤسسة أو الصندوق أو الشركة التي لا تسعى لتحقيق الربح، أو أي شخص آخر إعتباري لا يعتبر بموجب القانون المعني جزءا من القطاع الحكومي و لا يدار لتحقيق الربح حيث لا يتم توزع الأرباح المحققة. (الطريف، 2018، صفحة 3)

7.2. **النظام الثالث (third system):** استخدم هذا المصطلح لأول مرة من قبل المفوضية الأوربية سنة 1997، حيث تشير للمجالات الإقتصادية و الإجتماعية التي تمثلها التعاونيات و جمعيات المنفعة المتبادلة و كذلك جميع مبادرات خلق فرص العمل المحلية التي تهدف للإستجابة من خلال توفير السلع و الخدمات لتلبية الإحتياجات غير الملباة من قبل السوق و القطاع العام، حيث قدمت المفوضية الأوربية إجراءاً جديدا رائدا سنة 1997 بعنوان "النظام

الثالث و العمالة" بهدف إكتشاف و تعزيز امكانيات التوظيف في النظام الثالث بالتركيز على مجالات الخدمات الإجتماعية و خدمات القرب و البيئة و الفنون. (Noya & Clarence, 2007, p. 249)

3. مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني

يعمل الإقتصاد الإجتماعي و التضامني وفق ميكانيزمات عادية كأي إقتصاد آخر، لكنه يختلف في نوع المؤسسات الناشطة به، والتي هي في الأساس لا تستهدف الربح، بل تسعى لتحقيق أهداف إجتماعية تخدم الصالح العام، حيث تتمثل هذه المؤسسات في الآتي:

1.3. الجمعيات (les associations)

تعرف الجمعيات على أنها تنظيم تطوعي غير حكومي، غير هادف للربح، قصد تحقيق منفعة خاصة لأعضائها أو منفعة عامة للمجتمع ككل، أي أنها روابط تطوعية يكونها الأهالي و يديرونها و يمولونها بجهودهم الخاصة قصد تحقيق أهداف مشتركة، و هي وسيلة لتنمية قدرات الأعضاء من خلال إشراكهم في العمل الجماعي. (مواد و بن دبلة، 2018، صفحة 177)

يتمتع عمل الجمعيات بجملة من الخصائص حسب " Samuel P. Huntington[+] " و التي تعتبر مقبولة لدى العديد من الباحثين، و هي:

1. **القدرة على التكيف مقابل الجمود:** و هي القدرة على التأقلم مع البيئة المحيطة، فكلما كان للجمعية القدرة العالية على التكيف كلما كانت أكثر فاعلية، باعتبار الجمود يقلل من أهمية الجمعية.
2. **الإستقلال مقابل الخضوع و التبعية:** بمعنى أن لا تكون الجمعية خاضعة أو تابعة لغيرها سواءا أفراد، جماعات أو حتى مؤسسات تسيطر عليها وفق ما يتماشى مع أهدافها، و تتحدد هذه الإستقلالية وفق مؤشرين:

- **الإستقلال المالي:** يظهر ذلك من خلال مصادر التمويل (ذاتي أو خارجي)، فكلما كان التمويل يعتمد على اشتراكات و تبرعات الأعضاء، كلما كانت الجمعية حرة في إدارة شؤونها دون ضغوط.
- **الإستقلال التنظيمي:** أي الإستقلالية في تسير شؤونها الداخلية التنظيمية بعيدا عن تدخل الجهات الوصية.

[+] Samuel Phillips Huntington (1927-2008) عالم و سياسي أمريكي، و بروفيسور في جامعة Harvard، ترأس عدة مراكز بحثية بالإضافة إلى أنه كان المخطط الأمني في إدارة الرئيس Jimmy Carter.

3. **التعقيد مقابل الضعف التنظيمي:** يقصد به المستويات الرأسية و الأفقية داخل الجمعية، و يقصد بتعقد التنظيم وجود مستويات هرمية للقيام بوظائف الجمعية و حسن تنظيمها، فكلما كانت هذه المستويات أكثر وضوحاً، كلما كانت الجمعية أكثر تنظيماً وانتشاراً في مجتمعها.

4. **التجانس و التماسك مقابل الإنقسام:** و هو عدم وجود صراعات داخلية تؤثر على السير الحسن للجمعية و تعرضها للإنقسام و التشتت، فكلما ساد روح التعاون و التضامن داخل الجمعية وتم حل الخلافات بطريقة سلمية، كلما استطاعت الجمعية أن تتقدم في تحقيق أهدافها. (Cheligeme, Mar 2015, pp. 4-5)

1.1.3. وظائف الجمعيات

تقوم الجمعيات بمجموع من الوظائف نذكر منها:

- تجميع المصالح و التوفيق بينها من خلال بلورة المواقف الجماعية للأعضاء في حل مشاكلهم.
- مواجهة الصراعات بالبحث الجماعي و بالطرق السلمية عن حلول توفيقية دون اللجوء إلى تدخل المؤسسات الحكومية.
- تعزيز التنمية المجتمعة عن طريق المساهمة الفعالة في بناء رأس مال إجتماعي، بالإضافة إلى كل النشاطات التعاونية التي تقوم بها.
- تكوين قيادات تتمتع بروح التعاون و الإنضباط.
- نشر الثقافة الحضارية باعتبار الجمعية كمدرسة للتنشئة الديمقراطية و المدنية. (Cheligeme, Mar 2015, p. 5)

2.1.3.مصادر الإيرادات المالية للجمعيات

يقدم الناس عادة تبرعاتهم المالية و العينية لأسباب متنوعة و كثيرة كالشهرة، أو بدافع الإنتماء، العرفان بالجميل أو الحصول على مزايا الإعفاء الضريبي، إلا أنه من أقوى الدوافع في التبرع هو الرغبة في المساهمة في إحداث تغيير نحو الأفضل سواءا كان التبرع كثيراً أو قليلاً، فالمتبرع يريد منح أمواله لمؤسسة بإمكانها إحداث تغيير إيجابي في المجتمع، و الأفراد هم المصدر الأساسي لجمع التبرعات في العالم. (العقيل، 2006، صفحة 533)

أما بالنسبة للعالم العربي فإن التبرعات المقدمة للجمعيات الخيرية مصدرها الأفراد والأسر من خلال زكاة المال، زكاة الفطر، الصدقات و التبرعات النقدية و العينية، الأوقاف و الوصايا بالإضافة إلى القطاع الحكومي، القطاع الخاص و المصادر الدولية؛ (العقيل، 2006، صفحة 534)

الشكل رقم (2): يوضح مصادر تمويل الجمعيات التعاونية

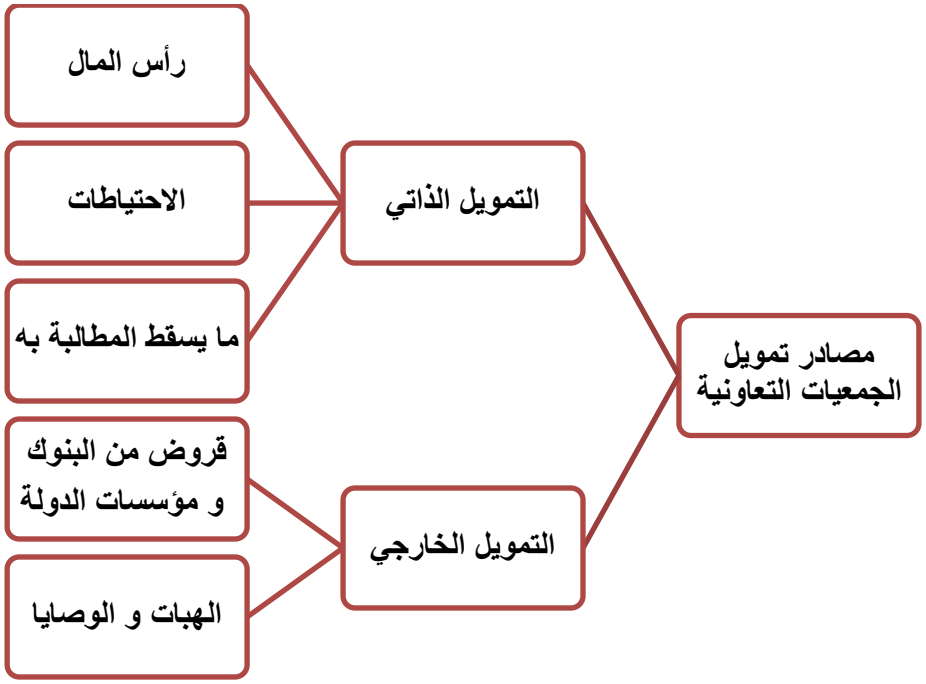

المصدر: وليد ناجي الحيالي، محاسبة الجمعيات التعاونية، نفس المرجع السابق، ص 68.

2.3. التعاونيات (les cooperatives)

تعتبر التعاونيات إحدى ركائز الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، وهي حسب تعريف منظمة العمل الدولية في التوصية 193 لسنة 2002 الخاصة بتعزيز التعاونيات، عبارة عن جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا طواعية لتحقيق احتياجاتهم الإجتماعية، الإقتصادية و الثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة جماعيا ويتم الإشراف عليها بشكل ديمقراطي، كما أكدت نفس التوصية على الإستقلالية وديمقراطية التسيير وعدم التمييز وكذا حرية الإنخراط و الإنسحاب، و نوهت بأهمية مساهمة النساء في العمل التعاوني خاصة في الإدارة و القيادة. (منظمة العمل الدولية، 2002)

كما تعرف بأنها عبارة عن مجموعة من الأعضاء يشتركون لتحقيق منافع إقتصادية و إجتماعية، هدفها خدمة أعضائها لا تحقيق الربح كهدف نهائي من خلال رفع دخولهم الشخصية و هو ما ينعكس على مستوى معيشتهم، (الأشرم، 1981، صفحة 30)

و تعرف أيضا بأنها عبارة عن تنظيمات حرة تطوعية، تأسس من طرف المواطنين بشكل تعاقدي مؤقت أو دائم، لحل مشاكلهم المختلفة و تلبية احتياجاتهم دون تدخل الدولة. (Philip p, 1974, pp. 442-443)

تعددت الإختلافات بين التعاونيات من حيث العضوية، الوظيفة، التكوين المالي والمنجزات التي استطاعت تحقيقها، لكن كلها تتفق في الآثار الإقتصادية والإجتماعية التي تحدثها بالنسبة لأعضائها وللمجتمع الذي تعمل فيه، وخاصة فيما يلي: (العتيبي م.، 2010)

1-تخلق التعاونية تضامنها بين أعضائها.

2-تعمل التعاونية على تحسين ظروف أعضائها الإقتصادية والإجتماعية، لأنها من جهة تحدث في السوق مركز جديد للإنتاج والتوزيع، كما تؤثر في السوق وتلغي الوسطاء أو تخفف من حدتهم، و من جهة أخرى لأنها منشأة تخدم المنتج الأول والمستهلك الأخير.

3- تؤمن التعاونية و تؤكد على أن العمل الجماعي أقوى من الفردي، فهي تستخدم في الإنتاج أحدث الوسائل والمعدات وتطبق فنونا مختلفة في التسليف، التوريد والإرشاد، مراعية بذلك جودة الصنف والنوع، كما تعمل على تحقيق أعمال لا يمكن للفرد سواءا المنتج أو المستهلك وحدهما تحقيقها.

4-قدرة التعاونية على تكوين أموالها الذاتية من الأسهم و الإحتياطيات المجمعة.

5-تؤثر التعاونية في شخصية الفرد، ففي الجمعية الإنتاجية يصبح قادر على الإنتاج والتسويق، و في الجمعية الإستهلاكية مواطنا يحمل حاجياته من السلع، و يكون محمي من الإستغلال، السوق السوداء وما تحمل من مؤثرات الندرة على تداول البضاعة بكمياتها وأسعارها.

سعت التعاونيات الأولى في المملكة المتحدة و أماكن أخرى من العالم الغربي لتحقيق التغير الإجتماعي بدلا من مجرد خلق أعمال جديدة، حيث توجد عدة أدلة على أن التعاونيات الناجحة مرتبطة بشكل وثيق بالحركات الإجتماعية و كذا قضايا العدالة الإجتماعية، على الرغم من أن الكثير لا يوافق على أن التعاونيات تعتبر حركة إجتماعية، إلا أن توطيد الأعضاء التعاونيين في المجتمع مع قيم و هدف مشترك يثبت أنه مفتاح نجاح و إستمرارية التعاونيات. (Novkovic & Golja, 2015, p. 156)

3.3. جمعيات المنفعة المتبادلة (les mutualles)

هي منظمة تعاونية بعضوية طوعية و أخرى إلزامية، (Monitor, 2018, p. 3) تهدف لتقديم خدمات إجتماعية لأعضائها ومن يعولونهم، هذه الجمعيات (الرسمية أو غير الرسمية) تلبي حاجة المجتمعات لتنظيم إغاثة اجتماعية من خلال حشد الموارد وتقاسم المخاطر (الرعاية الصحية، الأدوية، المرض (الحوادث)، الدعم المادي لأسر المتوفين، الحصاد الضعيف، الفصول الضعيفة لصيد الأسماك، الخ...)، و الفروق الأساسية بين هذه المنظمات وشركات التأمين القديمة هي أن جمعيات المنفعة المتبادلة لا تهدف لتحقيق الربح ولا تختار أعضاءها ولا تحسب أقساط الأعضاء على أساس مخاطرها الفردية، فالكثير من هياكل المنفعة المتبادلة تنشط في قطاع الحماية الإجتماعية، وقد أنشئ الإتحاد الدولي للمنفعة المتبادلة في الخمسينيات الذي يجمع 40 إتحاد أو رابطة لجمعيات المنفعة المتبادلة المستقلة، وهذا في مجال الصحة والحماية الإجتماعية في 60 بلد من مختلف أنحاء العالم، كما تعمل فروع الإتحاد الدولي للمنفعة المتبادلة وفق مبادئ التكافل وعدم الربح وتقدم تغطية لأكثر من 170 مليون شخص عبر العالم، أما في قطاع التأمين فيمثل الإتحاد الدولي للتعاونيات والتأمين المتبادل مصالح كل من التعاونيات ومنظمات المنفعة المتبادلة، ويضم هذا الإتحاد عضوية 212 فرعاً في 73 بلدا. (مركز التدريب لمنظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 2)

4.3. الجمعيات الخاصة الخيرية (les fondations)

هي منظمات خيرية تنظم و تعمل كمجموعة دائمة من الأموال الموهوبة، حيث تستخدم أرباحها لتحقيق فائدة طويلة الأجل لمجتمع جغرافي معين أو نشاط قطاعي غير ربحي، و تعمل هذه المؤسسات لتقديم المنح و كمزود للخدمات الإجتماعية و الصحية و الثقافية، و بالتالي يعتبر رابط هام بين القطاعين الخاص و غير الربحي، حيث تعمل كمتلقي لرأس المال الخاص و ممول للمنظمات غير الربحية، كما أنها معفاة من الضرائب و غير هادفة للربح و مستقلة من الناحية التنظيمية ولا يمكن السيطرة عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الحكومة. (Noya & Clarence, 2007, p. 246)

5.3. المشروعات الإجتماعية (les entreprises sociales)

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمؤسسة الإجتماعية لكن هناك إجماع على أهدافها العامة وهي أولوية التغيير الإجتماعي على تحقيق العائد المادي و خلق تأثيرات إجتماعية، حيث يمزج هذا النوع من المشاريع بين الغرض الإجتماعي و أساليب السوق التي اكتسبت مؤخرا أهمية بالغة في عدد من الدول الأوربية (المملكة المتحدة، فرنسا، دول أوربا الوسطى و الشرقية)، و حتى أجزاء من إفريقيا، آسيا و أمريكا اللاتينية، ومع هذا فإن هذه الكيانات تسعى لتحقيق عوائد في السوق و غالبا ما يتم تنظيمها بموجب قوانين تسري بالتساوي على الشركات التي تهدف للربح، ففي المملكة المتحدة تم إنشاء فئات قانونية خاصة لهذه الكيانات

للإعتراف بمزيجها من الأهداف و الأنشطة الإجتماعية و التجارية، أما في إيطاليا فقد أنشأت فئة خاصة من التعاونيات الإجتماعية للمؤسسات التي تدير مرافق الإنتاج للسوق، و لكن يتعين عليها توظيف ما لا يقل عن 30% من عمالها الذين يعرضون واحدة من قائمة أشكال الحرمان المحددة قانونا، في بلدان أخرى تم إستخدام النموذج التعاوني لمثل هذه المؤسسات بينما يتم تنظيمها كمنظمات غير حكومية في أماكن أخرى. (Enjolras & al, 2018)

تركز المؤسسات الإجتماعية بشكل خاص على خلق قيمة إجتماعية عوضا عن تحقيق الأرباح للمساهمين و أصحاب المصلحة الآخرين، فالعديد من الأعمال البحثية قد ركزت على المؤسسات الإجتماعية باعتبارها أعمال إبتكارية ذات توجه إجتماعي، ومن بين الأمثلة الشائعة عن المؤسسات الإجتماعية نجد فندق " Stadthanshotel Hamburg" في هامبردج بألمانيا الذي يدمج الموظفين المعاقين و غير المعاقين و يدربهم ليكونوا موظفي فندق محترفين، و في برلين يوجد "IQConsult" باعتباره وكالة و مركز أبحاث للإبتكارات الإجتماعية، يدعم مشاريع المؤسسات الإجتماعية مع تقديم خدمات متنوعة (تخطيط، تنسيق، تدريب و تقييم)، و في كلا المثالين يتم إعادة إستثمار الأرباح المحققة في أعمالهم و التي تعد سمة مميزة للمؤسسات الإجتماعية. (Engelke & al, 2014)

كمفهوم يعتبر حديث النشأة، فقد ظهر في أوربا و أمريكا الشمالية أواخر السبعينات كرد فعل على الاحتياجات الاجتماعية غير الملبات وقصور السياسات التشغيلية و الإجتماعية لمعالجة الإقتصاد، وهي تعرف من خلال العناصر التالية:

- هدفها الأساسي اجتماعي.
- مسئولة أمام أعضائها، بآلية مناسبة لضمان المسئولية للمنتفعين ولقياس وتوضيح أثرها الإجتماعي.
- تستخدم نموذج أعمال مستدام ماليا، كما أن توجهها المستقبلي ينصب على توليد دخل كافي لتغطية النفقات،كما أن لها نسبة معينة من دخلها من الإيرادات (عكس المنح و الهبات).

تختلف المشروعات الإجتماعية عن باقي مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني في أن ملكيتها ليست بالضرورة جماعية، كما أنها تسعى لتوليد مزايا اجتماعية بحكم نوع منتجاتها، خدماتها و عمالها المشتغلين بها (عمال ذوي مهارات منخفضة، عمال يعملون ضمن مشروعات التكامل المهني)، بالإضافة إلى تخصيص الموارد المالية التي يتم توليدها. (مركز التدريب لمنظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 4)

و حسب التحالف الأمريكي تعرف المؤسسة الإجتماعية بأنها شركات تهدف لخدمة الصالح العام، حيث يستخدمون أساليب وتخصصات الأعمال و قوة السوق للنهوض بجداول العدالة الإجتماعية و البيئية و الإنسانية، كما تعرف أيضا حسب

EMES (2012) على أنها منظمات تؤسسها مجموعة من المواطنين و التي تستهدف إفادة المجتمع من خلال أنشطتها، حيث تولي أهمية كبيرة لاستقلالها و المخاطرة الإقتصادية المتعلقة بالنشاط الإجتماعي و الإقتصاد المستمر، أما المجلس الكندي فعرفها

على أنها شركات مملوكة لمؤسسات غير ربحية، حيث تشارك في إنتاج أو بيع السلع و الخدمات قصد توليد الدخل و تحقيق أهداف إجتماعية و ثقافية و/أو بيئية.(jilenga, 2017, p. 43)

تضمن المؤسسة الإجتماعية تحقيق الأبعاد الإقتصادية التالية:

-**نشاط مستمر لبيع السلع و/أو بيع الخدمات:** على عكس المنظمات التقليدية غير الهادفة للربح لا تتمتع المؤسسة الإجتماعية بأنشطة إعادة توزيع التدفقات المالية كنشاط رئيسي مثل العديد من المؤسسات، بل تشارك مباشرة في إنتاج السلع وتوفير الخدمات للناس بشكل مستمر، و بالتالي فإن النشاط الإنتاجي يمثل السبب الرئيسي لوجود المؤسسة الإجتماعية.

-**مستوى كبير من المخاطر الإقتصادية:** يتحمل المنشئون للمؤسسة الإجتماعية الخطر الكامن في المبادرة، على عكس معظم المؤسسات العامة فإن قابليتها المالية تعتمد على جهود أعضائها و عمالها لتأمين الموارد الكافية.

-**الحد الأدنى من العمل مدفوع الأجر:** كما هو الحال بالنسبة لمعظم المنظمات التقليدية غير الهادفة لتحقيق الربح، قد تجمع المؤسسة الإجتماعية بين الموارد النقدية و غير النقدية و العمال التطوعيين و الأجر، و مع ذلك فإن النشاط الذي يتم في المؤسسة الإجتماعية يتطلب الحد الأدنى من العمال بأجر.

أما الأبعاد الإجتماعية لهذه المؤسسات فتشمل ثلاثة مؤشرات هي:

-**هدف واضح لإفادة المجتمع:** من بين الأهداف الرئيسية للمؤسسة الإجتماعية هو خدمة المجتمع أو مجموعة معينة من الناس، في نفس الوقت فإن أحد ميزات المؤسسة الإجتماعية هو رغبتها في تعزيز الشعور بالمسؤولية على المستوى المحلي.

-**مبادرة أطلقتها مجموعة من المواطنين أو منظمات المجتمع المدني:** المؤسسة الإجتماعية هي نتيجة لديناميات جماعية تنطوي على أشخاص ينتمون إلى مجتمع أو مجموعة تشترك في هدف معين، حيث يجب الحفاظ على هذا البعد الجماعي بمرور الوقت بطريقة أو بأخرى على الرغم من أهمية القيادة (من جانب فرد واحد أو مجموعة من القادة) لا يجب إهمالهم.

-**توزيع أرباح محدودة:** تنعكس أولوية الهدف الجماعي في وجود قيود على توزيع الأرباح، و مع ذلك فإن المؤسسة الإجتماعية لا تشمل المنظمات التي تتميز بقيود توزيع غير كاملة، و لكن أيضا المنظمات كالتعاونيات في العديد من البلدان، قد تقوم بتوزيع الأرباح و لكن لحد محدود و بالتالي تجنب السلوك الذي يزيد الأرباح لأقصى حد.

(Defourny & Nyssens, 2013, p. 20)

4. دور مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني على المستوى الدولي

زادت في العقود الأربعة الماضية حركة النشاط الخيري التطوعي من خلال مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي بمختلف أنواعها، أشكالها و توجهاتها، و التي تهدف إلى خدمة المصلحة العامة، حيث يظهر تأثيرها على المستويات التالية: (سهام، 2014)

أ. الدور الأساسي في التأثير على السياسات العامة للحكومة و التوجهات التنظيمية

أصبح لمنظمات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني دور اقتصادي يحل محل الدولة و السوق معاً في تخصيص الموارد بطريقة عادلة وكفأة، لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن حدود التعاون بين الدولة في المجتمعات الغربية و غيرها من ناحية و المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى لم تقف عند سد الفجوة و التعاون و تبادل المنافع، بل تجاوزته إلى بلورة شراكة مؤسسية منظمة في التنمية بين الطرفين، ففي بريطانيا، كرواتيا، غانا و الولايات المتحدة تطور التعاون بسرعة بين الحكومات و المنظمات غير الحكومية حيث تم الإتفاق على أطر و أسس تخص هذا التعاون و تعيد صياغة العلاقة بشكل متوازن بين الطرفين، وهي تؤكد أن الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية ليس مجرد دور تكميلي للدولة، و لكنه طرف أساسي في صياغة و تنفيذ السياسات العامة، حيث ظهر هذا التأثير من خلال:

- إصدار أنظمة جديدة و تشريعات لرفع المستوى المعيشي للسكان و محاربة الفقر.
- سعيها لنشر الوعي البيئي و لفت اهتمام الرأي العام و الدولي و كذا الجهات الرسمية بأهمية المحافظة على البيئة و خاصة البيئة المحلية منها، وهذا قبل أن تقوم لجنة برند تلاند توصياتها في المحافظة على البيئة.
- تستعين عدة دول بالمنظمات غير الحكومية لتوسيع سياساتها و تسويقها، و في هذه الحالة الدولة هي من تقرر درجة الحرية التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى تحريكها لبعض القضايا المتعلقة بالنشاط الاقتصادي فقد تمكنت المنظمات غير الربحية من إجبار الحكومات على التخلي عن مفوضات إتفاقيات الإستثمارات السرية متعددة الأطراف سنة 1989، كما غيرت من السياسة المتبعة في معالجة ديون العالم الثالث و هذا سنة 2000.

ب. صنع السياسات العالمية

منذ القرن الثامن عشر، كانت المنظمات غير الحكومية في تلبية إحتياجات المجتمع و الدفاع عن حقوق و اهتمامات الناس، كما سعت هذه المنظمات الدولية و الإقليمية إلى المشاركة في صياغة السياسة على المستوى الدولي، ففي سنة 1998 ظهر أول عقد شراكة بين الحكومة البريطانية و منظمات القطاع الثالث، حيث يظهر تأثير هذه المنظمات في صنع السياسات التنموية من خلال عدة آليات منها:

- **النشاط المتخصص**

العديد من المنظمات غير الحكومية تعمل في مجال واحد و معين كتقديم الخدمات الصحية، القانونية أو التدريب، لكن أكثرها يتخصص في مواضيع أكثر أهمية و شمولية كالعدالة الإجتماعية، حقوق الإنسان، السلم و حماية البيئة، ففي إثيوبيا و الفلبين قامت المنظمات غير الحكومية الدولية بمبادرة في تطوير شراكة محلية في مجال التعليم، أما المنظمات غير الحكومية في الصين فلعبت دوراً مهما في تقديم خدمات عامة في إطار الإصلاح الإداري الذي باشرته الحكومة لتحويل جزء من مهامها للقطاع الثالث.

- **الحضور المؤثر**

و هذا من خلال الحضور البارز في أعمال و مؤتمرات المؤسسات الإقليمية و الدولية، حيث أصبح لهذه المنظمات قوة مؤثرة في اتخاذ القرارات الدولية، من خلال تشجيعها على إتفاقية البيئة ومساهمتها في إقرار اتفاقيات متعددة لحماية الأطفال، الأيتام، المعاقين و الفقراء، و في أواخر السبعينات ظهرت المنظمات غير الحكومية في مجلس الأمن كمحاور مهمة و التي تستطيع مناقشة ومعالجة مواضيع و مصالح المجتمعات عبر الحدود، الأمر الذي جعلها تكسب موقعا مهما على المستوى العالمي.

- **الحملات و التحالفات**

عندما توحد المنظمات غير الربحية جهودها و مواردها، إتصالاتها و علاقاتها مع بعض، و توظفها في التأثير على صياغة السياسات والقرارات، فإنها تكون أكثر فعالية، ففي سنة 1987 تبنت المنظمات غير الحكومية بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المؤثرة على طبقة الأوزون، كما عملت كمحرك أساسي سنة1997 لإتفاقية منع الألغام الأرضية، و التحالف لمحكمة الجنايات الدولية و تبني معاهدة روما سنة 1998، كما طالبت المنظمات غير الحكومية من المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تطبيق سياسة اقتصادية عادلة، حيث زاد تأثيرها و نفوذها السياسي عندما أفشلت قمة منظمة التجارة العالمية بسياتل في ديسمبر 1999، كما استطاعت أيضا منظمة السلام الأخضر (تحالف النشطاء البيئين و المواطنين) إجبار شركة chell للنفط لسحب خطتها الخاصة بإغراق منصة لاستخراج النفط تعدت مدة صلاحيتها مهجورة في البحر، وتحت ضغط التحالف اضطرت الشركة إلى التراجع عن قرارها و تفكيك المنصة ليصنع منها رصيف بحري؛ (سهام، 2014، صفحة 173)

- **التشبيك و النشاط الدولي للمنظمات غير الحكومية**

توجد شبكات مهمة من المنظمات مهتمة بمواضيع هامة كالبيئة و السياسة الإقتصادية الدولية وهي تعمل على الساحة الإقليمية والدولية، تقوم بتنسيق جهودها في مجموعة من الدول، المؤتمرات و المفوضات الدولية، كشبكة دول الثالث التي توجد قاعدتها في ماليزيا، و هي بدورها تعمل على طرح، مناقشة ومعالجة سلسلة كبيرة من المواضيع و الإهتمامات السياسية و الإجتماعية.

ت. الدور الإستشاري و الرقابي للمنظمات غير الحكومية

قامت الأمم المتحدة بإصدار قرار المجلس الإقتصادي و الإجتماعي رقم (1296) و المادة (71) يعطي لبعض المنظمات غير الحكومية دورا استشارياً و رقابياً من خلال إنشاء قواعد عامة تنظم العلاقة بين الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية؛ و بالتالي فقد كان للمنظمات غير الحكومية دور في تنفيذ القانون الدولي، حيث أنها لم تشارك في مفاوضات القانون الدولي لحماية البيئة وإنما شاركت في مراقبة و تنفيذ قانون البيئة الدولي الحديث، كما تقدم المنظمات غير الحكومية استشارات متنوعة للحكومة، حيث قامت الحكومة الفرنسية باستشارة المنظمات غير الحكومية بشكل منتظم بشان تعاونها مع البلدان النامية، و هي تشارك في اللجان المعنية بموضع التعاون مع البلدان النامية. (سهام، 2014، صفحة 175)

ث. الشراكة من أجل التنمية

الوصول بالشراكة إلى هذا المستوى يدل على إقرار الحكومة بعدم قدرتها على إنجاز مهامها بكفاءة وفعالية في ظل تزايد هذه المهام بشكل غير مسبوق، حيث لاحظت عديد من الحكومات أهمية التعامل معها في تفعيل مشاريعها التنموية، كما أصبحت قوة دافعة للتغيير و محفزة لاتباع اختيارات تنموية جديدة، فالسويد مثلا تقر أن المنظمات غير الحكومية جزء من النظام السياسي والإداري للبلاد، و في فرنسا تشارك المنظمات غير الحكومية في صنع و تنفيذ السياسات و تخصيص الموارد و تحديد الفئات المستهدفة من خلال لجنة التعاون التنموي التي تضم ممثلين عن الحكومة و المنظمات غير الحكومية، أما الحكومة الماليزية فقد أقامت شراكة مع المنظمات غير الحكومية و بناء شبكة لمكافحة الفقر التي ساهمت في تقديم قروض وتوصيل بعض الخدمات وتنمية المناطق الريفية. (سهام، 2014، صفحة 176)

مما سبق يتضح لنا الأثر الفاعل لمؤسسات القطاع الثالث على المستويين المحلي و الدولي من خلال المشاركة في المشاريع التنموية في مختلف المجالات و المستويات و التي بدورها تخدم أهداف التنمية المستدامة.

5. علاقة القطاع غير الربحي مع القطاعات الأخرى

أثناء سعي القطاع الخاص لتحقيق الربح كهدف رئيسي، و قيام القطاع العام بتنظيم و إدارة موارد الدولة و كذا العلاقات بين القطاعات، فإن الدور الذي يلعبه القطاع غير الربحي في تنفيذ البرامج الإجتماعية و الإنسانية التي فشلت الحكومة في تبنيها والدفاع عن حقوق الناس و المكافحة من أجلها لم يعد الدور الوحيد الذي تلعبه، حيث توجد مجموعة متنوعة من المنظمات غير الربحية التي تعمل على تعزيز مصالحها في إطار السياسة العامة، و حيث أن العلاقة بين القطاع غير الربحي و الجمهور وثيقة باعتباره يمثل إحتياجات الناس و مصالحهم فإنه يتعين على الحكومات النظر للقطاع غير الربحي كشريك في معالجة القضايا العامة و السياسية، و بالتالي تم التعاقد على العديد من البرامج ليتم تنفيذها من قبل المنظمات غير الربحية، كما أن للقطاع غير الربحي تأثير كبير في السوق حيث يتنافس مع القطاع الخاص في البرامج التي تتعاقد معها الحكومة و في جذب الموظفين الأكفاء، و هو

ما يجعل التعاون بين القطاع العام و الخاص مهما لكليهما، كما تحتاج المنظمات غير الربحية للتعاون مع القطاع الخاص بغية نشر رسالتها كما يحتاج القطاع العام و الخاص إلى الإعتراف بالدور الأساسي للقطاع غير الربحي في تشكيل السوق و العملية السياسية والتأثير عليهما.(albassam, 2011, p. 85)

6. الهياكل الدولية للإقتصاد الإجتماعي و التضامني

وجدت الهياكل الدولية للإقتصاد الإجتماعي و التضامني منذ زمن، فقد تأسست الرابطة التعاونية الدولية سنة 1895، و مع مرور الوقت أصبح العديد منها مؤسسات هامة و فعالة في الحوار الإجتماعي القاري و الدولي، فهي تمثل الملايين من أعضائها من خلال فروعها و هياكلها القائمة على وضع قانوني مشترك، حيث أن بعضها يجمع منظمات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني في نفس القطاع، و هناك شبكات أخرى مكونة أساسا من منظمات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني لكن لها رسالة أكبر مرتبطة بقطاعها، أما مؤخرا فقد ظهرت شبكات دولية جديدة في الإقتصاد الإجتماعي و التضامني، حيث أنها غير رسمية بصفة أكبر في هياكلها و قادرة على الوصول لموارد أقل، و هي تدافع عن الإقتصاد الإجتماعي من خلال بناء تحالفات مع الحركات الإجتماعية لدعمه بشكل واسع، و فيما يلي أبرز المؤسسات الولية للإقتصاد الإجتماعي و التضامني: (مركز التدريب لمنظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 68)

1.6. الحلف التعاوني الدولي

الحلف التعاوني الدولي واحد من أقدم المنظمات غير الحكومية تأسس سنة 1895، حيث يمثله أكثر من مليار عضو تعاوني في العالم، يقوم بتوحيد، تمثيل و خدمة التعاونيات في جميع أنحاء العالم، و يعمل مع حكومات و منظمات عالمية و إقليمية لإنشاء البنيات التشريعية التي تسمح للتعاونيات بالتكوين و النمو، حيث يوجد حوالي 310 منظمة من أصل 109 دولة أعضاء في التحالف التعاوني الدولي، يضم الحلف التعاوني منظمات تعاونية دولية و وطنية من جميع قطاعات الإقتصاد (زراعة، مصارف ومصايد الأسماك، الصحة و الإسكان، التأمين و الصناعة و الخدمات).(international cooperative alliance)

2.6. المجلس العالمي للإتحادات الإئتمانية

المجلس العالمي للإتحادات الإئتمانية (woccu)* هو اتحاد التجارة الدولية الرائدة ووكالة التنمية لإتحادات الإئتمان والمؤسسات المالية التعاونية، تأسس في 1971/01/01 حيث يشجع التنمية المستدامة للإتحادات الإئتمانية وغيرها من التعاونيات المالية في جميع أنحاء العالم من خلال منح خدمات مالية عالية الجودة وبأسعار معقولة.

يدافع المجلس العالمي نيابة عن نظام الإتحاد الإئتماني العالمي أمام المنظمات الدولية، ويعمل مع الحكومات الوطنية لتحسين التشريعات واللوائح، يمول المجلس العالمي من خلال مستحقات الأعضاء والهيئات الحكومية ومنح المؤسسة والهدايا السنوية لمؤسسته و يقع مقره و فروعه في ماديسون ، ويسكونسن، و له مكتب دائم في واشنطن العاصمة ومكاتب البرامج في جميع أنحاء العالم.

عمل المجلس العالمي مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ومرفق دعم استثمارات التمويل الأصغر في أفغانستان (MISFA) لبناء تعاونيات الإستثمار والتمويل الإسلامي في أفغانستان و تلقى سنة 2006 منحة قدرها 6.7 مليون دولار من مؤسسة غيتس لتطوير الإتحادات الإئتمانية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

3.6. الإتحاد الدولي التعاوني و التأمينات المتبادلة

تأسس الإتحاد الدولي التعاوني و التأمينات المتبادلة (ICMIF)* سنة 1922 من قبل مجموعة مكونة من خمسة شركات تأمين تعاوني بقيادة JOSEPH LEMAIRE كفرع متخصص للتحالف التعاوني الدولي قصد تمكينهم من التواصل و تبادل المعلومات و كذا مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها الإستراتيجية و النمو المستدام في أسواقها و تمثيل مصالح القطاع لأصحاب المصلحة الرئيسيين و هذا بالإستفادة من كفاءات و خبرات الشبكة العالمية لـ ICMIF، ففي سنة 1960 تم إنشاء وظيفة تطوير للمساعدة في إنشاء شركات تأمين تعاونية جديدة في الأسواق الناشئة، حيث ساعد الإتحاد و أعضائه في تأسيس أكثر من 25 شركة تأمين مشتركة بما فيها cic kenya بكينيا و seguros multiples الموجودة في بورتوريكو، و مع بداية عام 2019 أطلق ICMIF إستراتيجية جديدة تمتد لغاية 2022 الغرض منها تقديم خدمة مرنة و سريعة لأعضائها لمساعدتهم في مواجهة التحديات الإستراتيجية التي يتلقونها، و حماية و تعزيز سبل العيش من خلال توسيع نطاق الوصول للتأمين التعاوني المتبادل للمجتمعات الأكثر ضعفا، و ضمان الإستدامة المالية و التشغيلية على المدى البعيد لـ ICMIF، و كذا زيادة الوعي بعمل ICMIF من خلال المشاركة في المنتديات و الأحداث العالمية، و بحلول عام 2022 تدخل ICMIF عامها المئوي لتكون منظمة مستدامة معترف بها من قبل جميع أعضائها لقيمة فريدة لا يمكن الحصول في أي مكان آخر. (icmif)

* the world council of credit unions (world council or woccu).
* ICMIF : the International Cooperative and Mutual Insurance Federation.

4.6. الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية (Fida)

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (fida)[**] هو عبارة عن مؤسسة مالية دولية و وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة للقضاء على الفقر والجوع في المناطق الريفية في البلدان النامية، حيث كان أحد النتائج الرئيسية التي أسفر عنها مؤتمر الأغذية العالمي لعام 1974 ليتأسس بعدها سنة 1977، وضع الصندوق إستراتيجية للفترة 2016-2025 تهدف لزيادة القدرة الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء و زيادة الفوائد التي يجنيها هؤلاء السكان من المشاركة في الأسواق و كذا تعزيز الإستدامة البيئية والصمود في وجه تغيُّر المناخ لأنشطتهم الاقتصادية. (ifad)

5.6. الرابطة العالمية لمذيعي الإذاعات المجتمعية

تأسست الرابطة العالمية لمذيعي إذاعة المجتمع (AMARC)[*] سنة 1988، فهي منظمة دولية غير حكومية تخدم الحركة الإذاعية المجتمعية، وتضم حوالي 3 آلاف عضو في 110 دولة، و تعتبر بمثابة شبكة للتبادل والتضامن بين مذيعي الإذاعات المجتمعية، حيث يهدف لتنسيق وتسهيل التعاون والتبادل بينهما.(ritimo)

6.6. الرابطة الدولية للمستثمرين في الإقتصاد الإجتماعي

الرابطة الدولية للمستثمرين في الإقتصاد الإجتماعي (INAISE)[**] هي شبكة دولية متكونة من منظمات تهدف لتمويل المشاريع الإجتماعية والبيئية، أنشأت سنة 1989 في برشلونة بإسبانيا بمبادرة من سبعة مؤسسات مالية للإقتصاد الإجتماعي، وشهدت نموًا سريعًا من حيث العدد والظهور في معظم الدول الأوروبية وغيرها مرتبطًا بتطور حركة التمويل الإجتماعي والتضامني.

[**] FIDA : Fonds international de développement agricole.

[*] AMARC : Association Mondiale des Radiodiffuseurs Communautaires.

[**] INAISE : Association Internationale des Investisseurs dans l'Economie Sociale.

7.6. الرابطة الدولية لجمعيات المنفعة المتبادلة

الرابطة الدولية لجمعيات المنفعة المتبادلة (AIM)[⊗] هي منظمة دولية شاملة تضم اتحادات الهيئات الصحية المتبادلة وهيئات التأمين الصحي التي تضم 59 عضوًا من 30 دولة في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط، تقدم تغطية صحية لحوالي 240 مليون شخص، بالإضافة للخدمات المتعلقة بالتأمين الصحي الإلزامي و / أو التكميلي، وبعضها يدير أيضًا خدمات التأمين الصحي و الإجتماعي، أعضائنا إما صناديق الإستثمار أو التأمين الصحي حيث يعتمدون على عدم وجود حملة أسهم أين يتم استخدام جميع الفوائض لفائدة أعضائها وتتوافق مع مبدأ التضامن بين الأعضاء. (aim-mutual)

8.6. الحلف الدولي للتجارة المستدامة

هي رابطة علمية غير هادفة لتحقيق الربح، تجمع و تمثل مقرضين و منتجين مكرسين لتحقيق منتجات مستدامة للأسواق بالإضافة لأصحاب المصلحة للعمل جماعيا لزيادة أعداد المنتجين المنظمين للتعاونيات في الدول النامية، الذين بإمكانهم الوصول لتمويل تجاري نوعي يلائم إحتياجاتهم بالإضافة لدخولهم لأسواق مستدامة. (مركز التدريب لمنظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 69)

9.6. المركز الدولي للبحث و المعلومات بشأن الإقتصاد الإجتماعي و التعاوني العام (CIRIEC)

أنشأ مركز CIREIC سنة 1947 من قبل البروفيسور الفرنسي Edgard Milhaud من جامعة جنيف، فهو منظمة علمية دولية غير حكومية، تتمثل أهدافه في ضمان وتعزيز جمع المعلومات والبحث العلمي ونشر الأعمال المتعلقة بالأنشطة الإقتصادية الموجهة نحو خدمة المصلحة العامة والجماعية و كذا عمل الدولة والسلطات العامة الإقليمية والمحلية في المجالات الإقتصادية (السياسة الإقتصادية، التنظيم)، المؤسسات العامة والمختلطة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، كما يهتم أيضا بالإقتصاد الإجتماعي (التعاونيات، الجمعيات المتبادلة والجمعيات غير الهادفة للربح و غيرها)، حيث طور CIRIEC أنشطة تهم المديرين والباحثين العلميين.(ciriec.uliege)

[⊗] AIM : International Association of mutual Benefit Societies.

10.6. لجنة الترويج و النهوض بالتعاونيات (copac)

تعود أصول COPAC للدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة لسنة 1968، عندما طلبت الأمم المتحدة من المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة النظر في دور التعاونيات في إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لذا فقد طلب كل من المجلس الإقتصادي والإجتماعي (UNIDO)، و ICA، والمنظمات غير الحكومية المختصة من المجلس الإقتصادي والإجتماعي إعداد برنامج العمل المتضافر في مجال التعاونيات التي من شأنها أن تسهم بشكل كبير في تحقيق الإمكانات الكاملة للحركة التعاونية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، COPAC هي شراكة متعددة أصحاب المصلحة من المؤسسات العامة والخاصة العالمية التي تدعم المشروعات التعاونية المتمحورة حول الناس والإكتفاء ذاتيا كقادة في التنمية المستدامة، أعضائها هم عبارة عن مؤسسات عالمية وخاصة، تعمل COPAC على رفع مستوى الوعي حول التعاونيات، وتعزيزها في جميع أنحاء العالم من خلال بناء القدرات و المشاركة في مبادرات السياسة التي تؤثر على التعاونيات و كذا العمل كمورد للمعرفة التعاونية من خلال جمع المعلومات ومشاركتها.(copac.coop)

كما يجري حاليا بناء شبكات عالمية جديدة استجابة لإحتياجات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني الناشئ و منها الشبكات التالية:

11.6. الرسالة الشاملة للشبكة الدولية لتعزيز الإقتصاد الإجتماعي و التضامني (ripess)

RIPESS هي شبكة عالمية تهتم بتعزيز الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، تجمع أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، أمريكا الشمالية، أوروبا، إفريقيا، آسيا و أوقيانوسيا)، مما يضمن إرساءًا إقليميًا قويًا، تشجع RIPESS التعاون بين القارات وتحمل صوت ومقترحات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني محليا و دوليا، تأسست سنة 1997 في البيرو تعمل على إقامة علاقات بين الشركاء في مجال الإقتصاد الإجتماعي و التضامني من خلال تنظيم أحداث دولية كل خمسة سنوات.(ripess)

12.6. من مبادرة الخمسة من كبار التنفيذية في منظمات فرنسية كبرى للإقتصاد الإجتماعي

تم إنشاء جمعية Les Rencontres du Mont-Blanc سنة 2005 بناءا على رغبة قادة الأعمال الإجتماعية والتضامن في الانضمام لمشاريع مشتركة للتوفيق بين الكفاءة الإجتماعية والمدنية، البيئية والإقتصادية، مهمتها الرئيسية تتمثل في التأكيد على أن الإقتصاد الإجتماعي والتضامني (SSE) يتمشى مع الهدف العالمي للتنمية المستدامة، فمنذ 10 سنوات كانت

الجمعية منشئ العديد من الأحداث خاصة المنتدى الدولي لقادة الإقتصاد الإجتماعي والتضامني الذي يعقد كل عامين في شاموني مونت بلانك و الذي يجمع قادة ESS من جميع أنحاء العالم للمشاركة في بناء المشاريع واتخاذ موقف بشأن القضايا الدولية الرئيسية لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ترتكز اجتماعات 'Forum International des Dirigeants de l'Économie Sociale et Solidaire –التسمية الجديدة لـ Mont Blanc' في الواقع على SSE دوليًا من خلال إنشاء مجموعة دولية رائدة تهدف لتعزيز الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، والجمع بين الدول والمؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.(essfi.coop)

7. مبادئ الإقتصاد الإجتماعي و التضامني

يقوم عمل التعاونيات على مجموعة من المبادئ العامة التي تم إقرارها من قبل مؤتمر الحلف التعاوني الدولي المنعقد في فيينا سنة 1930، وهذا اعتمادا على التعاليم التعاونية التي وضعت من قبل الرواد الأوائل لهذا المجال (خاصة رواد روتشيديل)، و التي أقرت في صيغتها النهائية في مؤتمر الحلف الذي أقيم بباريس سنة 1937، حيث تم تقسيم هذه المبادئ إلى مجموعتين:

مجموعة المبادئ الأساسية و التي تشمل العضوية المفتوحة، الإدارة الديمقراطية، الفائدة المحدودة على رأس المال، و توزيع الفائدة بنسبة المعاملات، و مجموعة المبادئ الثانوية التي تشمل الحياد السياسي والديني، التعامل النقدي و نشر الثقافة التعاونية. (الحيالي، 2007، صفحة 20)

الشكل رقم (3): يوضح مبادئ الإقتصاد الإجتماعي و التضامني

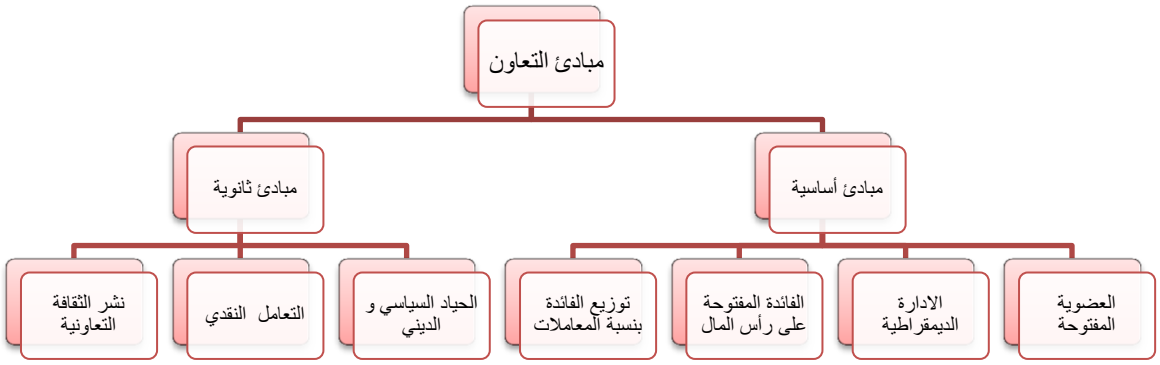

المصدر: وليد ناجي الحيالي، محاسبة الجمعيات التعاونية، نفس المرجع السابق ،ص 21.

إستطاعت الحركة التعاونية تأكيد شعبيتها و نقل الإهتمام بها إلى الإطار العالمي، الذي تجسد بتأسيس الحلف التعاوني الدولي بلندن سنة 1895 والذي بدوه رسخ مفهوما للتعاونية و اعتمد لها سبعة مبادئ عالمية، وهذه المبادئ بشكل عام تعتبر إرشادية لكن الأربعة الأولى منها أساسية وبدونها تفقد التعاونية هويتها، نذكر منها ما يلي: (الأمم المتحدة)

- **العضوية الإختيارية المفتوحة:** تعتبر التعاونيات منظمات إختيارية تفتح المجال أمام جميع الأفراد القادرين على توظيف إمكانياتهم في خدمة الجمعية، حيث تكون العضوية مفتوحة للجميع دون أي تفرقة سواءاً من حيث الجنس، الوضعية أو المركز الإجتماعي، و المعتقدات السياسية والدينية.

- **ديمقراطية الأعضاء الإدارية والرقابية:** التعاونيات شكل من أشكال المنظمات الديمقراطية، حيث يديرها ويراقبها أعضائها و يشاركون في وضع السياسات و اتخاذ القرارات فيها، و لهم حقوق متساوية في التصويت الذي ينظم بطريقة ديمقراطية (كل عضو له صوت واحد).

- **المشاركة الإقتصادية للأعضاء:** بالإضافة إلى مشاركة الأعضاء في الرقابة الديمقراطية لتعاونيتهم فهم أيضا يشاركون في رأسمالها، حيث يحصل الأعضاء على عائد محدود مقابل رأس المال الذي شاركوا به بموجب شروط العضوية، كما يخصص الأعضاء فوائض عن طريق تكوين الإحتياطات لتنمية جمعيتهم التعاونية (هذا الجزء من الفوائض يكون غير قابل للتقسيم)، و جانب يعتبر كعائد للأعضاء يتناسب مع معاملاتهم، و جانب آخر لتدعيم الأنشطة المختلفة التي يوافق عليها الأعضاء.

- **الشخصية الذاتية المستقلة:** للتعاونيات شخصية مستقلة، تتسم بالعون الذاتي ورقابة الأعضاء، ففي حالة إجرائها تعاقدات مع منظمات أخرى (بما فيها الحكومة)، أو في حالة زيادة رأسمالها من مصادر خارجية، فهي تراعي الإشتراطات التي تؤكد الرقابة الديمقراطية للأعضاء و صيانة إستقلالها.

- **التعليم، التدريب و المعلومات:** حتى تنمو التعاونيات و تحقق أهدافها بفعالية، فإنها تقوم بتعليم و تدريب أعضائها، مديريها و موظفيها و كذا ممثليها المنتخبين، كما تقوم بتوعية الشباب والرأي العام بطبيعة وأهمية العمل التطوعي.

- **التعاون بين التعاونيات:** في طريقها لتحقيق أهداف أعضائها، فإنها تدعم حركتها عن طريق عمل هياكلها معا على المستوى المحلي، الإقليمي و حتى العالمي.

- **الاهتمام بشؤون المجتمع:** تسعى التعاونيات لتحقيق التنمية لمجتمعاتها، و هذا من خلال السياسات التي تتبعها و يوافق عليها أعضائها.

نجاح أية جمعية تعاونية يعتمد على وجود إدارة حسنة و ارتفاع مستوى الوعي بين الأعضاء بأهمية العمل الخيري بالإضافة إلى طاقم إداري فاعل توفره الملكية التعاونية لاستخدام مختلف التقنيات في أعمالها. (العوض، 2015)

مما سبق يمكننا تلخيص المبادئ التي يرتكز عليها التعاون في أن الفرد هو أساس العمل و المال ما هو إلا وسيلة، الإشتراك الحر والإختياري، الاتفاق على الهدف الأساسي لتكوين العمل التطوعي، كما أن الإدارة تكون بالتساوي بين أعضائها مع سهرهم على السير الحسن لها.

8. أهداف الإقتصاد الإجتماعي و التضامني

تتمثل أهداف الإقتصاد التضامني فيما يلي:

- السعي للتوفيق بين مبادئ العدالة الإجتماعية و الإنصاف و بين النجاح الإقتصادي، و كذا إضفاء البعد الإنساني على العلاقات الإقتصادية.
- السعي لتقوية التماسك الإجتماعي من خلال إدماج المهمشين و المقصيين إجتماعيا و إقتصاديا، و هو ما يرسخ الإنسجام الإجتماعي.
- تكوين دعامة ثالثة إلى جانب القطاع العام و الخاص، و كذا تحرير ديناميات النمو المدمج وإعادة التوازن من خلال الحد من حجم الفوارق الإجتماعية الكبيرة.
- تنمية المجتمع المحلي بإستثارة المواطنين لمساعدة أنفسهم عن طريق تنمية مهاراتهم ضمن تنظيمات تسهل لهم المشاركة التضامنية من خلال أنواع عمل للتمكين و الفعل الإجتماعي، وبالتالي تكوين جزء مهم من إستراتيجية تنمية المجتمع المحلي.
- المساهمة في تقديم خدمات ملموسة في مجال الصحة، البيئة و التعليم و كذا خدمة الفئات الهشة المهمشة كالفقراء، المعوزين، الأطفال، النساء و كبار السن حيث يمكن القول أن الإقتصاد التضامني و ضمن جو من المشاركة الخيرية والطوعية عبر مختلف مؤسساته و منظماته يسعى لتحقيق التوازن بين الرفاه الإقتصادي و العدالة في التوزيع و تكافؤ الفرص و هو ما يعزز الأمن الإجتماعي. (زردومي، جوان 2018، الصفحات 138-139)

9. الإقتصاد الإجتماعي و التضامني و التنمية المحلية

تعتبر مبادرات التنمية المحلية متنوعة و معقدة، فهي مزيج من العناصر و الممارسات الإديولوجية المختلفة، حيث تشارك عدة مجموعات من الجهات الفاعلة بما فيها السلطات المحلية، الهيئات الحكومية الوطنية و أرباب العمل، النقابات العمالية و المنظمات المجتمعية و التطوعية و وكالات التنمية، الجامعات و مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني كالتعاونيات و جمعيات المنفعة

المتبادلة، و المؤسسات الإجتماعية في العديد من البلدان المتقدمة في تقديم خدمات إجتماعية محليا، كالمساعدة الإجتماعية و الرعاية الصحية المنزلية و رعاية المسنين و الأطفال، إما عن طريق الحكومية المحلية كما هو الحال في السويد أو عن طريق الوكالات الطوعية غير الربحية في هولندا، (UNRISD, 2018, p. 35) حيث يشارك الإقتصاد الإجتماعي و التضامني هيكليا في إحداث عملية التنمية المحلية، فمع تنويع السلع و الخدمات التي تلبي الإحتياجات المحلية فإنه يوقف السير نحو التوحيد في أشكال الإنتاج و الإقتصاد الأحادي و بالتالي يسهم في تجنب الأزمة المالية بسبب إعتماد الإيرادات على الإقتصاد أحادي الثقافة (monoculture economy)، كما يستوعب التكاليف البيئية و الإجتماعية للنشاط الإقتصادي لحد أكبر من المؤسسات الربحية و يقلل العبئ المالي على الوكالات الحكومية و غيرها التي يتوجب عليها التعامل مع هذه التكاليف، كما تعتبر البنوك المحلية أو المجتمعية مصدر مهم لتمويل التنمية المحلية مقارنة مع المؤسسات المالية الكبرى، فهي تميل لتقديم المزيد من القروض للشركات الصغيرة و المتوسطة و كذا الشركات الناشئة، فعلى الرغم من أن أدوار و وظائف البنوك المحلية في دعم الإقتصاد المحلي قد تضعف في السياقات التي تستحوذ عليها البنوك الكبيرة أو بسبب التغييرات في تقنيات الإقراض و إلغاء القيود التنظيمية على الصناعة المصرفية، ومؤسسات تمويل الإقتصاد الإجتماعي و التضامني مثل الإتحادات الإئتمانية و البنوك التعاونية تميل لخدمة الإقتصاد المحلي بشكل أفضل من البنوك العملاقة خاصة في أوقات الأزمات المالية. (UNRISD, 2018, p. 6)

10. الإقتصاد الإجتماعي و التضامني و أهداف التنمية الإقتصادية المستدامة

تلعب التعاونيات و المؤسسات الإجتماعية و شركات التجارة العادلة داخل الإقتصاد الإجتماعي والتضامني دوراً بارزاً في خلق و تعزيز النمو الشامل و المستدام، حيث أن التعاونيات تسهل الوصول للتمويل، الموارد و التقنيات و خدمات الدعم والأسواق، و هو ما يزيد من قدرة المنتجين على التفاوض بشأن توريد الموارد الأولية، و هذا يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الإقتصادي)، كما أن التعاونيات تفيد العاملين غير الرسميين الراغبين في تنظيم نشاطهم الإقتصادي باستثمار أولي و صغير لرأس المال، مما يعزز العدالة الإجتماعية بين الجهات الإقتصادية الفاعلة؛

(Catalina & Murga-M, 2017, p. 5) كما يساهم هذا الإقتصاد في تحسين الوصول للخدمات الإجتماعية و تحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة، و الحد من زيادة التأثير البيئي السلبي كأولوية حتى على حساب تباطئ النمو و التنمية الإقتصادية، أما على صعيد التنمية الإقتصادية المحلية، فإن الإقتصاد الإجتماعي يقوم على تجديد و تنشيط رأس المال الإجتماعي، المالي و الفكري محليا، كما يعمل على تلبية الإحتياجات الإجتماعية غير الملبات من قبل مؤسسات القطاع العام و الخاص، و ينشئ ثقافة ريادة الأعمال البيئية، و هو ما يخلق التماسك الإجتماعي و الثقة، كما يساعد على مواجهة نمو العمالة غير المستقرة و عجز القطاعات التقليدية عن دورها في امتصاص فائض القوى العاملة في المناطق الريفية؛ (Catalina & Murga-M, 2017, p. 6) كما هو معروف فإن التعاونيات تعمل على خدمة المجتمع، حيث أنها مرنة و تتمتع بديمقراطية عالية و دور تشاركي، مما يجعلها ملائمة تماما لتحقيق التنمية الإقتصادية، كما تنطوي عملية تطور واستدامة التعاونيات على تعزيز روح المجتمع

و الهوية و التنظيم الإجتماعي، حيث تلعب التعاونيات دورا متزايد الأهمية على الصعيد العالمي في الحد من الفقر، و تسهيل خلق وظائف جديدة و كذا تحقيق النمو الإقتصادي و التنمية الإجتماعية، فقد استفادت شرائح المجتمع الذي تنشط به التعاونيات من تحسين ظروف عملها ومعيشتها، و بما أن أعضاء التعاونيات هم أيضا مستفيدون من الخدمات التي يقدمونها، فإن لهم مصلحة في عمليات التطوير و صنع القرارات المناسبة و الخاصة بالعمليات و توزيع الأرباح؛ كما تعتبر التعاونيات آلية بديلة لإدارة المخاطر للأعضاء و الحفاظ على كفاءة الأسواق، كما تلعب دورا في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و هذا على المستوى الوطني والعالمي، من خلال تعزيزها للمشاركة الكاملة لجميع شرائح المجتمع، كما تسهل التوزيع العادل لمزايا العولمة، كما تسهم في التنمية البشرية المستدامة و مكافحة الإستبعاد أو الإقصاء الإجتماعي، كما تعتبر أداة مهمة لخلق الوظائف اللائقة و تعبئة الموارد لتوليد الدخل. (Nazura & Pardie Moslemzadeh, 2014, p. 287)

كما أعربت منظمة العمل الدولية عن رأيها في أن تعزيز دور التعاونيات يقود نهضة لإحياء الإقتصاد العالمي، و أن هذه المنظمات قادرة على خلق ثروة للفقراء و خلق فرص عمل لملايين العاطلين عن العمل و في جميع أنحاء العالم، وكذا الوصول للمهمشين و المقصيين اجتماعيا و دمجهم في عملية التنمية.

وحسب دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية و التحالف التعاوني الدولي (ICA) بعنوان:" التعاونيات وأهداف التنمية المستدامة" تبرز المساهمات التي تقدمها التعاونيات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، و التي تجاوزت بكثير خلق فرص عمل وتحقيق المساواة بين الجنسين، توفير الطاقة النظيفة و الشمول المالي لضمان الأمن الغذائي و تمديد الحماية الإجتماعية واستكمال الأسواق التقليدية والعمل الحكومي، هذه الحقيقة معترف بها بوضوح في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +20 بعنوان "المستقبل الذي نريده"، حيث ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع ذلك في اعتباره عند تحديد الإستراتيجيات والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة و أن تكون منظمة العمل الدولية في تعاونها مع الحركات التعاونية جاهزة للمساعدة والتأكد من أن الشركات التعاونية تجد مكانها كمؤسسات المستقبل والمحرك من أجل الإدماج الإجتماعي والتنمية المستدامة. (A.Effiom, 2014, p. 25)

إجمالا يمكن حصر مساهمة التعاونيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال النقاط التالية: (Aniodoh, 2018, pp. 449-450)

- **الحد من الفقر**: هناك إجماع واسع النطاق بين العديد من الجهات الفاعلة بما في ذلك الأمم المتحدة (UN) و منظمة العمل الدولية (ILO)، التحالف التعاوني الدولي (ICA)، أن المؤسسة التعاونية هي نوع المنظمة الأكثر ملائمة لمعالجة جميع أبعاد الحد من الفقر والاستبعاد، من خلال تحديد الفرص الإقتصادية لأعضائها، تمكين المحرومين للدفاع عن مصالحهم وتوفير الأمن للفقراء من خلال السماح لهم بتحويل المخاطر الفردية لمخاطر جماعية و التوسط في وصول الأعضاء للأصول التي يستخدمونها في كسب لقمة العيش.

- **المساواة بين الجنسين:** تساهم التعاونيات في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال توسيع فرص المرأة للمشاركة في الإقتصادات والمجتمعات المحلية في أجزاء كثيرة من العالم، ففي تعاونيات المستهلكين معظم الأعضائها من النساء، كاليابان مثلا حيث تشكل النساء 95% من العضوية و قد اكتسبت مكانة في هيكل إدارة تعاونياتهن.

- **جودة التعليم والتعلم مدى الحياة:** تدعم التعاونيات الوصول إلى التعليم الجيد و فرص التعلم مدى الحياة من خلال توفير الوسائل لتمويل التعليم، دعم المعلمين و المدارس لتوفير التعليم الجيد للشباب و الكبار على حد سواء؛

- **الصحة:** تضمن التعاونيات حياة صحية من خلال إنشاء البنية التحتية لتقديم خدمات الرعاية الصحية و تمويلها، كما تشمل تعاونيات العمال التي تقدم خدمات صحية و كذا التعاونيات الهجينة متعددة أصحاب المصلحة، حيث يمكنهم تقديم الرعاية و التغذية الجيدة من خلال مساعدة صغار المزارعين و صيادي الأسماك و أصحاب الغابات والمنتجين الآخرين لحل العديد من التحديات التي تواجههم في مساعيهم لإنتاج الغذاء.

- **الوصول إلى المياه والصرف الصحي:** أصبحت التعاونيات بشكل متزايد جهات فاعلة رئيسية في تسهيل الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي لتعويض فشل كل من القطاعين العام والخاص.

- **الطاقة المستدامة:** تعمل التعاونيات لتسهيل الحصول على الطاقة المستدامة، حيث تلعب دورًا هامًا في توليد الكهرباء وتوزيعها على المستهلكين، كما أنها تقود الطريق إلى اعتماد طاقات جديدة ومتجددة كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح في أجزاء كثيرة من العالم.

- **حكم جيد:** تم تحديد الحوكمة المسؤولة و الفعالة في عملية ما بعد عام 2015 كعامل تمكين للتحول الإجتماعي والإقتصادي و القضاء على عدم المساواة الهيكلية، كما توفر أجندة التنمية الجديدة الفرصة للمجتمعات للتحول إلى عالم أكثر عدلاً، حيث يتم تقاسم الموارد بشكل أكثر إنصافًا و يكون للناس رأي أكبر في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

- **تعزيز المجتمعات المستقرة و السلمية:** عقب النزاعات الإجتماعية العنيفة، ظهرت التعاونيات غالبًا كمصادر لرأس المال الإجتماعي الإيجابي، مما يعزز الشعور القوي بالمجتمع و المشاركة و التمكين و الإدماج بين الأعضاء و استعادة العلاقات الشخصية و السلام. فمثلا في فترة ما بعد الإبادة الجماعية في رواندا، بالإضافة إلى التعامل مع الأسباب الهيكلية للشكاوى، قدمت التعاونيات الدعم العاطفي للأعضاء الذين يسعون إلى العدالة.

لا يمكن المبالغة في التأكيد على دور التعاونيات في تحديد وتحقيق الأهداف التنظيمية، لكن المهنيين التعاونيين مهمين في كل مجتمع من أجل مساعدة التنمية الوطنية.

11. العوائد الإقتصادية و غير الإقتصادية للإقتصاد الإجتماعي و التضامني

تبدأ إقتصاديات أي بلد بمدخلات، مرورا بالعمليات لتنتهي بالمخرجات، حيث تتنوع طبيعة المخرجات من حيث أنها مباشرة أو غير مباشرة، و في هذا الصدد برزت عدة نظريات تفسر الدور الإقتصادي للقطاع الثالث و أثر عوائده على الفرد والمجتمع، أين طرح مفهومان أساسيان لتقويم هذا الأثر: تكلفة الفرصة* و قانون تناقص الغلة**، حيث يقوم القطاع الثالث بتقليل تكاليف الفرصة على القطاع العام و الخاص من خلال مساعدتهما في توجيه القرار لبدائل أخرى، و قد يقلل تكاليف الفرصة للمشاريع التي يقوم بها على القطاعات الأخرى بحيث يتيح توجيه الجهود لتلك القطاعات بمواردها لمشاريع أخرى، ومن ضمن المشاريع التي يساهم فيها القطاع الثالث ما يلي: (الهاجري، 2012، الصفحات 9-10)

- توفير فرص عمل معتبرة وهو ما يسمح لصناع السياسة بتوجيه المبالغ الخاصة بدفع الرواتب نحو مشاريع أخرى.
- تخفيض الضرائب على المتبرعين أو إعفائهم منها حال تبرعهم بها لمؤسسات القطاع الثالث و يكون هذا في الدول التي تعتمد على الضرائب المتحصل عليها من الأفراد كمصدر دخل للدولة.
- باعتبار أن القطاع الثالث يقوم على العمل التطوعي حتى و إن تقاضى بعض الأفراد فيه رواتب، فإن الجانب الأخلاقي يبرز في ترشيد إستخدام المال، حيث بينت عدة دراسات أن العائد على المال المستخدم في القطاع الثالث أفضل بكثير من عائد المال المستخدم في القطاع الحكومي، أين تكون نسبة التكاليف غير المباشرة للقطاع الثالث إلى القطاعين الآخرين بـ70%.
- بما أن الأزمة المالية الحالية أساسها أخلاقي، فإن القطاع الثالث يساعد على اكتشاف مواطن جديدة تثري الفكر الإقتصادي وترشد مساره، و أهمها أن المال المال لا يكون دولة بين الأغنياء.
- المساهمة في زيادة الناتج القومي للبلاد، ففي دراسات أقيمت في هذا الصدد تبين أن القاط الثالث يساهم بنسبة 12% من إجمالي الدخل القومي الفرنسي و 14% من اجمالي الدخل القومي الإسباني.

أما بالنسبة لقانون تناقص الغلة فهو لاينطبق على أنشطة القطاع الثالثباعتباره ناشئ عن طبيعة المنتج الذي يبتغيه القطاع الثالثو المورد الذي يمول منه أنشطته، فطبيعة المنتج هو الإنسان من حيث تنميته التنمية المستدامة التي تعينه أن يكون حرا و منتجا في مجتمعه، أما المورد الذي يمول منه القطاع الثالث انشطته فهو التطوع و التبرع و هما لا يخضعان لمفاهيم الآلة و الإنتاجية بصورتيهما المادية في علم الإقتصاد، فالتبرع و التطوع لا حد لهما و لا يتناقصان لأن مصدرهما الإنسان سلوكا و إعتقادا، و حسب قانون

* تكلفة الفرصة يقصد بها قيمة البديل الذي ضحينا به لاختيار بديل آخر.

** قانون تناقص الغلة يشير إلى أن الزيادة في احد عناصر الإنتاج مع ثبات العناصر الأخرى، يؤدي بعد حد معين لتناقص الناتج الحدي للمؤسسة، أي أنه لا يزيد في ربحيتها وقد ينقلب عكسيا بزيادة الخسائر.

تناقص الغلة لابد أن تتوافق الزيادة و النقصان بين عناصر الإنتاج (العرض والطلب)، لكن العرض هنا لا يرتبط بالطلب بل بالأجر من عند الله تبارك و تعالى، ومن آثار الوعي بسياق هذا المفهوم في القطاع الثالث ما يلي:

- التوسع في مشاريع التنمية المستدامة و تخفيف الأعباء المالية.
- وفرة مصادر التمويل و توفير الفرص للعمل التطوعي.

أما عن العوائد غير الإقتصادية فهي تتنوع لتغطي مجالات عدة من المجتمع المحلي و حتى الدولي، و حيث أن القطاع الثالث يعمل مع المجتمع الذي ينتمي له، و هو يراه من حيث قد لا تراه القطاعات الحكومية و الخاصة، لذا فالحكومات التي ترى في القطاع الثالث شريكا لها في إدارة بعض إختصاصاتها و بالتالي فرصة التعبير عن الصوت غير المسموع لبعض فئات المجتمع، أصبح له تأثير على الواقع السياسي من حيث: (الهاجري، 2012، الصفحات 13-14)

- الدفع باستصدار قوانين و تشريعات تعيد هيكلة الواقع المؤسسي للدولة بشكل يسمح للقطاع الثالث ممارسة دور أكبر.
- الموازنة بين القطاعات المختلفة للمجتمع من خلال تولي مشاريع سياسية، يفترض أن تغيب عنها المصالح الضيقة، توازن بين حاجات تلك القطاعات و مسؤولياتها تجاه المجتمع.
- العمل و التعاون مع المنظمات الدولية بحيث تصبح مؤسسات القطاع الثالث حلقة وصل بين البلد الذي تعمل فيه و العالم الخارجي.

أما إجتماعياً فللقطاع الثالث أثرين هما:

1- آثار حسية تظهر في الحراك الإجتماعي للمجتمع، من خلال مساعدة الأفراد على تحسين مستواهم الإجتماعي (صحيا، تعليميا و بيئيا...).

2- آثار معنوية تظهر في تكوين اتجاهات إيجابية عن القطاع الثالث سواءاً من حيث متلقي الخدمة أو ممن يدعمونها.

و من أبرز المشاريع التي يقدمها القطاع الثالث للمجتمع فيما يخص الآثار الحسية ما يلي:

- إقامة المشاريع الدعوية كبناء المساجد و المراكز الإسلامية.
- الحرص على الأنشطة الثقافية و الفكرية و الإهتمام بها باعتبارها تدعم وجود المجتمع و تساعد في إنفتاحه على ثقافات أخرى.

- تحسين البنى التحتية لمشاريع الزراعة و الرعي، و إدارة الموارد المتاحة في المجتمع بشكل رشيد.
- توفير الحاجات الأساسية للمعوزين و الفقراء كالأكل و الملبس.
- توفير الخدمات الصحية التي قد تكون مجانية أو بمبالغ رمزية.
- توفير الخدمات التعليمية باختلاف مستوياتها برسوم رمزية أو بصورة مجانية.

أما بالنسبة للآثار المعنوية للقطاع الثالث فهي مختلفة و متنوعة أهمها تقوية العلاقات بين أفراد المجتمع و رفع روح المسؤولية الإجتماعية للأفراد و المؤسسات من خلال توفير فرص للعمل الخيري.

12. الإقتصاد الإجتماعي و التضامني و رأس المال الإجتماعي

ظهر مصطلح رأس المال الإجتماعي "social capital" أول مرة سنة 1916 لدى "Lyda Judson Hanifan" ضمن كتاب "community center" الذي عرفه بأنه إشتراك العلاقات الصديقة، والودية الطبيعية، المتعاونة المتبادلة والتضامنية التي تطبع و تميز أفراد المجتمع، فحسب Hanifan فإن هذه العلاقات تحتوي على ثروة أي رأس مال نافعة لزيادة رفاهية أفراد المجتمع، ثم تداولت الدراسة و الأبحاث حول هذا المفهوم لتأخذ منحى القياس بعد أن كان مفهوما مجردا خاصة مع دراسة (P.Bourdieu,1980) و دراسات (J.Coleman,1988-1990) و أعمال (R.Putnam,1995-2000) بربطهم له بمتغيرات في البحوث الإقتصادية حول التنمية الإقتصادية، فBourdieu أشار إلى التفاعل و تقابل الرصيد الإجتماعي من علاقات و رصيد رأس المال المادي الذي يملكه الأفراد، كما أضاف بأن الطبقات في توزيعها الإجتماعي تقوم على أربع أنواع من رأس المال (رأس المال الإقتصادي، رأس المال الثقافي، رأس المال الإجتماعي، و رأس المال الرمزي)، أما بالنسبة لColeman فقد حدد رأس المال الإجتماعي على أساس وظيفته، كما إعتبره بمثابة الكيانات و ليس مجرد كيان واحد، و ميز بين رأس المال الإجتماعي و رأس المال البشري حيث أعتبر الأول بمثابة سلعة عامة و الثاني سلعة خاصة لكن كلاهما منتج، أما Putnam فإعتبر رأس المال الإجتماعي بأنه كل معالم التنظيم الإجتماعي كالثقة و الترابط و التعاون التي تساهم في تحسين كفاءة المجتمع و تنسيق الأعمال (أمينة، 2014، صفحة 144).

يوجد داخل المجتمع المحلي مؤسسات و أشخاص و شركات من الأنظمة الإقتصادية الثلاثة تعمل جنبا إلى جنب، حيث توفر الشركات الصغيرة و المتاجر الكبرى في القطاع الخاص خدمات محلية للمجتمعات و توظف السكان المحليين، كما أن المجالس المجتمعية و مكاتب السلطة المحلية من القطاع العام تقوم بالأمر نفسه، و توفر المنظمات التطوعية و المجتمعية من القطاع الثالث شبكة من الشبكات الإجتماعية و توفر وظائف مدفوعة و غير مدفوعة الأجر، فكل هذا النشاط من قبل القطاعات و بينها يضيف للتنمية الشاملة للمجتمع و يحسن الحياة للمقيمين و هو ما يخلق و يحافظ على رأس المال الإجتماعي المحلي، أما محلياً فيلعب رأس المال الإجتماعي دورا مهما في تنمية الإقتصاد المحلي عبر القطاعات المختلفة، حيث يمكن أن يقلل من تكاليف

المعاملات من خلال وجود إتفاقيات غير مكتوبة و تفاهم متبادل بدلاً من الحاجة لعقود رسمية، كما أن المؤسسات الإجتماعية التي تدير مساحات العمل و تقدم التدريب و المشورة للعاملين لحسابهم الخاص نيابة عن السلطة المحلية تعتبر مثالاً جيدا عن القطاعات التي تعمل معا لبناء رأس مال إجتماعي محلي لفائدة المجتمع، و يزدهر رأس المال الإجتماعي من خلال العلاقات الوثيقة و يمكن إستخدامه من قبل مديري المؤسسسات الإجتماعية، صاحب متجر محلي و أمين مكتبة محلي، حيث تكمن الأهمية في العلاقات و كيفية إستخدامها لتعزيز الثقة و هو يقود للمساعدة المتبادلة (Kay, 2006, p. 169).

يؤكد كل من (2002) Dees at al على أنه يجب على ريادة الأعمال التركيز على علاقات الشبكة لأنها ضرورية لأدائها و إنشاء ترتيبات مبتكرة للتعامل مع المشكلات الإجتماعية، و هو ما أكد عليه (1997)Leardbeater أيضا بأن رأس المال الإجتماعي الموجود في شبكة ريادة الأعمال أمر أساسي لعملها و أنشطتها، و اقترح Ghoshal and Nahapiet (1998) أن رأس المال الإجتماعي له ثلاثة أبعاد (هيكلية، علائقية و إدراكية) و التي تعتبر ذات أهمية بالغة لريادة الأعمال الإجتماعية، فعندما يدرك رواد الأعمال الإجتماعيين بأنهم يتمتعون بدرجة عالية من رأس المال الإجتماعي فإنهم سيخلصون بأن لديهم القدرة على تعبئة الموارد اللازمة لبدء مشاريعهم الإجتماعية و هو ما يعزز إلتزامهم بأنشطتهم، فقد فهم على نطاق واسع بأن مساهمة رأس المال الإجتماعي في ريادة الأعمال الإجتماعية كما هو الحال للعمل الحر في الأعمال التجارية بأنه الأصول التي يمكن تعبئتها "is the assets that may be mobilized" و هذا من خلال الشبكات و الثقة المتبادلة و المعاملة بالمثل، و يرى (1972) light بأن الكثير من رأس المال الإجتماعي يسحق روح المبادرة لأنه يحمي الظروف المتوسطة " it protect mediocrities"، و يقلل من الموضوعية حسب (1999) Locke، و يفرض التوافق العقلي على مجموعات كاملة أو يمنع الهروب من الحلفاء و الشركاء الفاشلين، و مع ذلك فإن الأمر الأساسي هو أن الإعتراف بأن القدرة على الثقة لأي شكل من أشكال المعاملة بالمثل تمثل ميزة كبيرة للعمل الإقتصادي بشكل عام و ريادة الأعمال بشكل خاص، و من وجهة نظر أخرى فهناك من يقول بأن رأس المال الإجتماعي للمجموعات القوية يعرقل روح المبادرة الإجتماعية للمجموعات الأقل قوة، و في ظل بعض الظروف حتى لو توفر رأس المال الإجتماعي داخل المجموعة (الترابط) فإن المجموعات العرقية أو الدينية متميزة بشكل جاد و غير متكافئة فيما يتعلق بالموارد الإقتصادية الملموسة و الجسور بين المجموعات قليلة أو غير موجودة، كما أن رأس المال الثقافي لا يدعم ريادة الأعمال، حيث تواجه هذه الفكرة عدة إنتقادات لعل أبرزها فكرة إذا جسرت المجموعات الثانوية إلى مجموعات مهيمنة فإن رأس المال الإجتماعي لهذه الأخيرة قد يدعم بدلا من عرقلة ريادة المرؤوسين، (Madhooshi & Jafari samim, 2015, pp. 107-108)كما يشير (1988) Coleman و (2000) Putnam لوجود علاقة إيجابية بين مستويات الترابط الإجتماعي و رأس المال الإجتماعي، و أنه من الصعب الفصل بين السبب و النتيجة و بالتالي من غير الواضح ما إذا كان تشجيع تطور المشاريع الإجتماعية في المجتمعات المحرومة سينشئ رأس مال إجتماعي، او ما إذا كان وجود رأس المال الإجتماعي في منطقة ما هو شرط أساسي لإزدهار المشاريع الإجتماعية، (Teasdale, 2009, p. 8) و حسب (2002) Adler at al فإن هناك نظرية تسمى بنظرية القمع التي تقترح بأن رأس المال الإجتماعي للمجموعات القوية يحمي المجموعات الثانوية من روح المبادرة، و أيا كان الدافع الذي يجبرهم على إنشاء مشروعهم الإجتماعي، يجب على كل منظم

إجتماعي حشد جميع موارده لتحقيق أهدافه، و يتطلب هذا سد الفجوات بين عبر البلدان، المنظمات، الصناعات و القطاعات المجتمعية؛ كما لاحظ (Maurer & Eders (2006 أن رأس المال الإجتماعي لمنظم المشاريع كأحد الأصول التي توفر المعلومات والتعلم، يزيد من الشرعية و ينسق الفوائد، كما يؤثر تطبيق رأس المال الإجتماعي من قبل رجال الأعمال على الإبتكار خاصة من حيث صلته بالأنشطة التي تمتد عبر الحدود، لذا فإن رأس المال الإجتماعي مورد يمكن تعبئته لتحقيق الأغراض التي يصعب أو يتعذر الوصول إليها، مع تزايد الإحتياجات من الموارد مع نمو المشروع الجديد، و عندما تتباين الإحتياجات أو عندما لا يكون المسار إلى الأمام راسخاً، يمكن لرجل الأعمال التطلع لسد رأس المال الإجتماعي لتوليد الموارد اللازمة للنمو و البقاء، كما يجلب رأس المال الإجتماعي لأصحاب المشاريع منظور إعلامي ليس فقط لريادة الأعمال بل لبحوث الشبكات الإجتماعية بشكل عام. (Madhooshi & Jafari samim, 2015, p. 109)

13. الإقتصاد الإجتماعي و التضامني و العمل اللائق

من أهم القضايا في سياسات الشغل و مكافحة البطالة إقليميا و حتى دوليا، نجد مصطلح العمل اللائق، الذي يقتضي إيجاد عمل منتج بكل حرية و المحافظة عليه، و هذا وفقا لمبادئ و معايير العمل الدولية، عرفت منظمة العمل الدولية العمل اللائق (الرزاق، 2012، صفحة 194) بأنه العمل المنتج للرجال و النساء في ظروف من العدالة، الحرية، الكرامة الإنسانية والأمن التي توفر الدخل و الأمن في مكان العمل، حماية العاملين و أسرهم وتتيح فرص أفضل لتحقيق الذات و تطويرها و تشجيع الإندماج الإجتماعي وحرية التعبير و المشاركة في اتخاذ القرارات التي لها تأثير على حياتهم، كما تؤمن الفرص والمعاملات المتساوية للجميع؛ ويتكون العمل اللائق من أربعة ركائز يقوم عليها، الحماية الإجتماعية و الحق في العمل، الحوار الإجتماعي و توليد فرص العمل وتنمية المنشآت، حيث كل واحد من هذه الركائز يتضمن عدد من المجالات و مؤشرات القياس، كما يعد تعزيز و حماية معايير العمل و الحق فيه أحد الركائز الأربعة لجدول أعمال العمل اللائق، أين اعتمدت منظمة العمل الدولية أكثر من 180 إتفاقية و 200 توصية تغطي جميع جوانب عالم العمل، ففي سنة 1998 إعتمد مؤتمر العمل الدولي (ILC)* إعلاناً يحدد المبادئ و الحقوق الأساسية في العمل (أي حرية تكوين الجمعيات و التحرر من العمل القسري، التمييز و عمل الأطفال) والتي تعتبر حقوقا أساسية و نواة محورية للعمل اللائق، فيما يخص إعلان منظمة العمل الدولية لعام 2008 بخصوص العدالة الإجتماعية من أجل عولمة عادلة على أن إلتزام منظمة العمل الدولية للنهوض بالإقتصاد الإجتماعي و التضامني يركز على فكرة أنه في عالم معولم (a globalized world) فإن المؤسسات المنتجة و المربحة والمستدامة، مع الإقتصاد الإجتماعي و كذا القطاع العام، تعتبر عناصر حاسمة في التنمية الإقتصادية المستدامة و فرص العمل، و أن مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني من خلال قيمها الإجتماعية و أنشطتها التشاركية، قادرة على تعزيز معايير العمل و تفعيل حقوق العمال، حيث ينطبق هذا بشكل خاص على العمال غير الرسميين الذين يشكلون الفئة الكبرى لسوق العمل في بلدان الجنوب من خلال توفير الخدمات للعمال في القطاع غير

* ILC : the International Labour Conference (ILC).

الرسمي؛ و في دراسة إستقصائية لسنة 2010 لمساهمة الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، أكدت فيها على أن تعزيز دور التعاونيات داخل منظمة العمل الدولية يتماشى مع إعلان سنة 1998 الخاص بالمبادئ و الحقوق الأساسية للعمل و الإتفاقيات الأخرى، حيث أكد المسح على أن تعزيز دور التعاونيات لتحقيق الإدماج الإجتماعي لكافة أعضائها، يساهم في أهداف إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 122 لسياسة العمل، (ILO, 2011, p. 78) و وفقا لـ (2008) chavez فإن التعاونيات حسب التحالف التعاوني الدولي تعد صاحبة أكبر عمل خاص في سويسرا، و ثاني أكبر صاحب عمل في كولومبيا، أما في الهند فتوفر تعاونيات الألبان لوحدها ما يقدر بـ13 مليون وظيفة للعائلات الزراعية، و في إيطاليا و فرنسا تقدم أكثر من مليون فرصة عمل، و في كيبك بكندا تعد التعاونية المالية مجموعة Desjardins هي المقدم الرئيسي للعمل في ولاية Wisconsin بالولايات المتحدة الأمريكية حيث تقدم ما نسبته 71% من جميع الوظائف في القطاع التعاوني، و بما أن فرص إنشاء الوظائف و توليد الدخل يعتمد بشكل أساسي على الوصول للموارد اللازمة، فإن خدمات التمويل الأصغر الإجتماعية (the social microfinance services) التي توفرها الكثير من المؤسسات الإستثمارية الخاصة كمجموعات المساعدة الذاتية، الإتحادات الإئتمانية، جمعيات الخدمات المالية، تعاونيات الإدخار و الإئتمان، و رابطات الإدخار و الإئتمان الدورية، تتيح للأشخاص ذوي القدرة المحدودة للوصول للخدمات المالية الكلاسيكية، القدرة على توفير الأموال، تأمينها و اقتراضها في ظروف ميسورة التكلفة من المؤسسات التي تحكمها، كما تساهم مؤسسات التمويل الأصغر الإجتماعية و التضامنية (social and solidarity microfinance institutions) في تحقيق العمل اللائق من خلال تهيئة الظروف اللازمة للأجور و العمل الحر، وتمكين الفئات الضعيفة من خلال إتخاذ القرارات التشاركية، كما تعتمد الوظائف اللائقة على الأسواق الحالية و المحتملة، حيث يلعب الإقتصاد الإجتماعي و التضامني في هذا المجال دورا رئيسيا من خلال التجارة العادلة التي خلقت أسواق محلية وخارجية جديدة و كذا فرص عمل تلبي ظروف العمل اللائق. (ILO, 2011, p. 81)

14. الإقتصاد الإجتماعي و التضامني و الإقتصاد غير الرسمي

بصفة عامة يحدث الإقتصاد غير الرسمي على خلفية اتجاه رئيسي ظهر في العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية في بلدان الجنوب، وهو تحضر دون تصنيع أي أن السكان الحضريين العائمين من الذين يملكون ما يقرب 50 إلى 80% من السكان النشطين حسب البلد يعيشون في وظائف أو أعمال غير مستقرة، فمعظم الدراسات حول هذا الإقتصاد توافق تعريف المؤرخ و الإقتصادي Pol Bairoch الذي يعرف الإقتصاد غير الرسمي على أنه إقتصاد البقاء على قيد الحياة لأن التراكم ضئيل أو معدوم، أو إقتصاد الحيلة حيث الملايين من الناس ينظمون أنفسهم خارج مساعدات و تنظيم الدولة، و هو الإقتصاد الذي يفضل إستراتيجيات التوظيف داخل مجموعات الأسرة، و كذا الإقتصاد حيت تكون وسائل التمويل فيه ضعيفة، و بعد دراسة العمالة في كينيا ظهر هذا المفهوم لأول مرة سنة 1972 ضمن مكتب العمل الدولي، حيث يضم الإقتصاد غير الرسمي عدة أنشطة كتلميع الأحذية، الباعة المتجولون، و العاملين لحسابهم الخاص في ورش صغيرة، إصلاح السيارات وكذا تهريب المخدرات حيث تعد هذه الأنشطة إقتصادية بشكل أو بآخر و هي لا توفر أية حماية إجتماعية أو قانونية. (Favreau, 2014, p. 31) حيث يمكن أن تكون

مبادرات الإقتصاد غير الرسمي في حالة نموها إما مؤسسات خاصة أو مؤسسات جماعية (جمعيات، تعاونيات، جمعيات المنفعة المتبادلة...) في ظل ظروف معينة، حيث يشاركون في إستراتيجية جماعية منظمة من خلال المساهمة في بناء أنظمة التبادل المحلي وزيادة التعاون بين الأقران فيما يتعلق بالعمل، حيث يكون هذا ممكنا عندما يتلقون دعما من الحركات الإجتماعية المحلية والمنظمات غير الحكومية التي تجعلهم على دراية أكبر بأسلوب التنظيم و الرسملة (التمويل التضامني). (Favreau, 2014, p. 32)

يميل الباحثون في الإقتصاد و علم الإجتماع منذ تسعينات القرن الماضي إلى تطوير مفهوم الإقتصاد الإجتماعي ليحل محل الإقتصاد غير الرسمي لتحرير الفئات المحرومة باعتباره بديل أكثر نجاعة إجتماعيا كعلاج للفقر فهو يركز على العمل بدلا من رأس المال المدرج في منطق تعظيم الربح، حيث يمكن لهذه المبادرات إن نمت أن تصبح شركات أصلية من خلال المساهمة في بناء أنظمة تجارية محلية، كما يتحقق هذا عندما تحصل هذه المبادرات على دعم مالي من المسؤولين المحليين و الجهات الفاعلة الإجتماعية أو المنظمات غير الحكومية التي تجعله على علم بهذا النموذج الإقتصادي و الإجتماعي و هذا وفقا لتقييم صندوق النقد الدولي (FMI)، كما تشير إحصائيات وكالة التوظيف التابعة للأمم المتحدة أنه كلما زاد عدد الدول المتقدمة انخفض وزن القطاع غير الرسمي، حيث أن هناك علاقة عكسية بين العمالة غير الرسمية و مستوى التنمية، كما يمثل المتوسط العالمي أكثر من 61 % من العاملين في القطاع غير الرسمي، و اعتمادا على التوزيع المكاني بين القارات و المناطق يتراوح هذا المتوسط من 85.8 % في إفريقيا و 68.2 % في آسيا و المحيط الهادي و 68.6 % في الدول العربية و 40 % في الأمريكيتين و أماكن أخرى ما يزيد قليلا عن 25 % في أوربا و آسيا الوسطى، في المجموع يوجد 93 % من العمالة غير الرسمية في جميع أنحاء العالم في البلدان الناشئة والنامية، و توزيع الوظائف حسب الجنس لا يعطي تباينات واضحة و كبيرة لأن الرجال يمثلون 63 % مقابل 58.1 % بين النساء، و في هذا السياق تعلن منظمة العمل الدولية أنه بين ملياري عامل غير رسمي في العالم هناك ما يزيد قليلا عن 740 مليون من النساء يعملن بشكل رئيسي في معظم البلدان المنخفضة و متوسطة الدخل، (bennour, 2019, p. 15) ففي مجتمع يسيطر عليه الإقتصاد غير الرسمي تكون فيه المخاطر متعددة، بالإضافة لفقدان الحماية الإجتماعية و ظروف العمل القاسية و انخفاض الإنتاجية، حيث يمكن محاربة هذه الأنواع من الممارسات عن طريق إضفاء الطابع الرسمي عليها و إستبدالها بالقطاع الثالث. (bennour, 2019, p. 16)

باعتبار الإقتصاد غير الرسمي و الإقتصاد الإجتماعي ظاهرتين معقدتين و مختلفتين تماما في تمثيل الإقتصاد الكلي، فقد قام عدة باحثين بتقديم تحليل يصف العلاقة بينهما، فحسب Henri Stuart فإن الإقتصاد الإجتماعي يمثل الإقتصاد المنزلي أو المجتمعي أو الإقتصاد غير الرسمي البديل ويقدم كمثال على ذلك المقايضة و المساعدة الذاتية و كذا الأعمال المنزلية، كما يطرح تصنيفا واضحا للإقتصاد الإجتماعي يتم تمثيله بأنشطة غير طفيلية في الإقتصاد النظامي ولا يتم تسجيلها أو محاسبتها غير أنها قانونية، بينما حاول بعض الباحثين تحليل القطاع الثالث و خلصوا إلى أنه يختلف عن القطاع العام و الخاص الموجه لتحقيق الربح، و يتكون من إقتصاد إجتماعي و إقتصاد الظل (shadow economy)، حيث يعتمد إقتصاد الظل غير الرسمي على الترابط بين رأس المال الإجتماعي، لكن تطوير الإقصاد الإجتماعي يحتاج إلى أن تمتد شبكات الثقة و المعاملة بالمثل المتبادلة لأبعد من

المجموعات و المؤسسات الأخرى، و مع هذا لا يمكن تمثيل إقتصاد الظل بيانيا بل أن جزء من الإقتصاد الإجتماعي يمكن تضمينه في إقتصاد الظل و هذا في البلدان التي لا تحتوي على تشريع للإقتصاد الإجتماعي التي تمارس أنشطة إجتماعية غير مسجلة، (Prelipcean & al, 2016, p. 105) كما أن أحد العوامل المهمة في الإقتصاد غير الرسمي هو انخفاظ مستويات الثقة في المجتمع الذي يفضل طريقة أنانية في التمثيل والتفكير و كذا التخلي عن التضامن، بينما في الإقتصاد الإجتماعي يعتبر التضامن عنصر أساسي، حيث بينت التجارب أن الوظائف غير النظامية الخاصة بالإقتصاد غير الرسمي عادة ما تنفذ من قبل أولئك الذين ينشطون في سوق العمل الرسمي أو إقتصاد السوق (باعتبارهم يملكون المهارات و المالية التي يحتاجها الكثير في العمل غير الرسمي)، كما أنه يوظف الرجال أكثر من النساء، والشباب أكثر من كبار السن، و البطالين أكثر من العاملين، بينما الإقتصاد الإجتماعي يضم موظفين مؤهلين لتقديم الخدمة في منظمة الإقتصاد الإجتماعي و يشمل أيضا أشخاص محرومين في سوق العمل (نساء، مسنين، عاطلين عن العمل وأشخاص ذوي إعاقة)، فضمن تقرير مشروع في لندن تم توضيح كيف قامت الحكومة البريطانية من خلال وحداتها التي تلعب أدواراً في حل مختلف المشكلات الإجتماعية في المجتمع (وحدة الإستبعاد الإجتماعي، وحدة تجديد الأحياء، خدمة الأعمال الصغيرة، وحدة المؤسسات الإجتماعية...) أن إمكانيات جوانب معينة من الإقتصاد غير الرسمي تنطوي على تقديم و تعزيز المعرفة لريادة الأعمال و تطوير استراتيجيات المشروعات و الشركات الصغيرة، ودمج المهاجرين و كذا توليد رأس المال الإجتماعي، لذا فالإقتصاد الإجتماعي من خلال مؤسساته يمكنه تسهيل الإنتقال من الإقتصاد غير الرسمي للإقتصاد الرسمي و هذا بإدامة أنشطة إدراج الفئات و المجتمعات المحرومات، من خلال الدعم المالي المقدم للمنظمات التي تكافح الإستبعاد الإجتماعي و الفقر أو حتى أكثر كفاءة من خلال تدريب و توظيف الأشخاص القادمين من فئات محرومة. (Prelipcean & al, 2016, p. 106)

15. الإقتصاد الإجتماعي و التضامني و الإقصاء الإجتماعي

تم تداول مصطلح الإستبعاد الإقتصادي في الأوساط السياسية و الثقافية، و في علم الإجتماع بشكل خاص في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث يعتبر علماء الإجتماع أول واضعي هذا المفهوم، أما السياسيون فهم الفئة الأكثر استخداما له كإشارة لأحد المصادر الرئيسية لظاهرة اللامساواة. (تركي، 2012، صفحة 12)

كما يرى البعض أن مصطلح الإقصاء الإجتماعي قد أستحدث مؤخراً مع نهاية القرن العشرين، و انبثق من أوربا نتيجة ارتفاع البطالة و تفاوت الدخل، حيث يعرف أنه العملية التي يتم من خلالها إستبعاد الأفراد أو المجموعات جزئياً أو كلياً عن المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه، و يرى البعض أن للإقصاء الإجتماعي ثلاثة نماذج حيث يعتبر نموذج التضامن أن الإقصاء يتجسد من خلال فسخ الروابط الإجتماعية بين الفرد و المجتمع حيث يبنى التكامل حول القيم و الأعراف المشتركة من خلال مؤسسات وسيطة و سياسات التكامل، كما يربط نموذج التخصص الإقصاء بالتمييز الناجم عن سلوكات فردية حيث يتشكل من خلال التكامل عبر شبكات التبادل الإختياري بين أفراد مستقلين يتمتعون بدوافع و اهتمامات خاصة، بينما يعتبر نموذج

الإحتكار أن الإقصاء ناتج عن هيكليات هرمية تحول دون نفاذ الذين لا ينتمون لفئات مهيمنة للسلع والخدمات، حيث يتحقق التكامل من خلال الحماية الإجتماعية، يقابله مصطلح الإدماج الإجتماعي الذي يعني المشاركة الديناميكية في المجتمع التي تسمح بإدماج الجميع إجتماعيا مع الحفاظ على التنوع و الفردية، أي أنها محاولة لإنشاء "مجتمع للجميع" مع احترام الإختلافات، و قد يشمل ذلك مبادرات حكومية و سياسية، و بناء القدرات و كذا النفاذ للبنية التحتية التي تسمح بالحوار و التبادل. (اليونيسكو، 2013، الصفحات 8-9)

تتطلب الممارسات الفعالة للإدماج الإجتماعي إلغاء أنماط الإستبعاد و تسهيل الإدماج في التيار الرئيسي من خلال مجموعة متنوعة من الممارسات، من هذا المنطلق تستهدف الممارسات المبتكرة لريادة الأعمال الإجتماعية أشكالاً محددة من الإستبعاد تتعلق بالتوظيف و المشاركة في سوق العمل، بغية تعزيز فرص الأفراد و الجماعات في تحقيق الإدماج الإجتماعي، (Kummitha & Reddy, 2016, p. 65) حيث تبدأ ريادة الأعمال الإجتماعية بشكل عام من خلال شخص أو مجموعة من أشخاص يسعون لمعالجة مشكلة إجتماعية تؤدي للإقصاء الإجتماعي، بالإضافة لمعالجة المشاكل المتعلقة بالخدمات الأساسية فإن المؤسسات الإجتماعية توفر فرص عمل وبعض الأمن الوظيفي لأكثر الفئات إستبعادا في المجموعات المستهدفة، في حين تعتبر إستراتيجيات تكامل العمل جزء من ريادة الأعمال الإجتماعية، و تعرف بشكل واسع في أوربا باسم *(Wise) حيث تهدف لتعزيز مهارات السكان المستهدفين و تسيير العمل، و كذا دمج الفئات المحرومة و المستبعدة في المجتمع من خلال الوظائف و غيرها من أشكال النشاط الإنتاجي، و في إيرلندا مثلا تم تصنيف wise إلى ثلاثة نماذج بما فيها العمالة المحمية، التنمية المحلية و الإقتصاد الإجتماعي، أما في إسبانيا فيعد ظهور wise جزءاً من تنشيط المبادرات المحلية التي تؤكد على إلزامية توفير فرص عمل للفئات الأضعف، بصفة عامة فإن وجود الإقصاء الإجتماعي يغذي أنشطة ريادة الأعمال الإجتماعية من خلال إستخدام أساليب مبتكرة و متنوعة للتخفيف من حدة الفقر و الإستبعاد.

(Kummitha & Reddy, 2016, p. 67)

16. القوانين المنظمة للإقتصاد الإجتماعي و التضامني

هناك العديد من التشريعات التي تناولت موضوع القطاع الثالث، لعل أبرزها فرنسا و هذا من خلال إقرار " قانون الإقتصاد الإجتماعي و التضامني" من قبل البرلمان في 21 جويلية 2014 المسمى بـ" قانون الإقتصاد الإجتماعي و التضامني" (loi ESS)، حيث أن هذا التشريع واكب الإنطلاقة الإستثنائية للقطاع الثالث في فرنسا، أوربا و حتى العالم.

* WISE: Work Integration Social Entreprise.

هي نوع من المشاريع الإجتماعية التي تهتم بتحسين الحصول على فرص العمل للمستبعدين عن سوق العمل، من خلال التدريب لتأهيل العمال، تنشط wise في عدة قطاعات أوربية أبرزها العمل اليدوي كالبناء و النجارة، إسترجاع النفايات و إعادة تدويرها و غيرها من الأنشطة.

أما على المستوى الأوربي فإنه يتم العمل على إنشاء إطار قانوني جامع على هذا الصعيد (المستوى الأوربي) للإقتصاد الإجتماعي و التضامني، مع العلم أن البلدان الأوربية ليست في نفس المستوى في تطور الإقتصاد الإجتماعي، بل تصنف لثلاثة فئات في هذا المجال:

1.**فئة الأكثر تقدما في الإقتصاد الإجتماعي**: فرنسا، بلجيكا، اليونان، البرتغال وإيرلندا...

2.**فئة المستوى المقبول (المعتدل) في الإقتصاد الإجتماعي و التضامني**: إيطاليا، قبرص، الدنمارك، فنلندا، لوكسانبورغ، السويد، ليتونيا، مالطا، بولونيا، بريطانيا و بلغاريا....

3.**فئة الإقتصاد الإجتماعي المحدود**: النمسا، تشيكيا، إستونيا، ألمانيا، هنغاريا، ليتونيا، هولندا، سلوفاكيا، رومانيا، كرواتيا و سلوفينيا.

في كندا تم إعتماد الإطار التشريعي الرسمي المسمى ب: قانون الإقتصاد الإجتماعي" سنة 2013 على الرغم من توفر هياكله قبل هذا التاريخ، إلا أن القانون عكس قراراً رسمياً بالعمل للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية الشاملة و حرصاً من الدولة على توفير الأدوات المناسبة لدعم هذا التوجه، أما في البرازيل فإنه بعد جهد لأكثر من 09 سنوات من قبل مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي فقد تم إقرار قانون التعاونيات سنة 2012، كما كانت سباقة لإقرار أول نظام تجاري عادل تضامني و هذا في أكتوبر 2010.

أما الإقتصاد الإجتماعي و التضامني في إسبانيا فهو معروف في النظام الإقتصادي المدون بالدستور سنة 1987 ثم طور سنة 1992 لإنشاء الإتحاد الإسباني لمؤسسات الإقتصاد الإجتماعي ثم إقرار "قانون الإقتصاد الإجتماعي "سنة 2011، أما على الصعيد العربي فإن الإقتصاد الإجتماعي يعرف نمواً متصاعداً، فقد أنشئ الإتحاد العام للتعاونيات في العراق سنة 1971 ليستقل مالياً و إدارياً عن الحكومة خلال عشر سنوات؛ و في لبنان بدأ العمل التعاوني به سنة 1937 ثم أخذ الشكل القانوني سنة 1964 بصدور قانون الجمعيات التعاونية، و إبتداءاً من العام 1973 فإن المديرية العامة للتعاونيات تتولى الحركة التعاونية و التعاضدية في لبنان خاصة من ناحية نشرها، تطويرها وتقديم الإرشاد للجمعيات التعاونية و صناديق التعاضد و إتحاداتهما. (رزق الله)

أما في السنوات السبعة الماضية، فقد تابعت معظم الدول الأوروبية العمل التشريعي في الإقتصاد الإجتماعي و اعتمدت قوانين محددة له و هذا في إسبانيا سنة 2011، اليونان سنتي 2011 و 2016، البرتغال في 2013 وفرنسا سنة 2014 ورومانيا عام 2016، و أيضا على المستوى الإقليمي في بلجيكا (والونيا –بروكسل –فلاندرز) وإسبانيا (غاليسيا)،كما تتضمن مشاريع القوانين الجديدة ومشاريع المبادرات المؤسسية الأخرى كخطط الإعتماد والخطط الوطنية متعددة السنوات، وهو ما يعكس الإهتمام الكبير الذي توليه الحكومات لهذا الأمر.

إن تنظيم الإقتصاد الإجتماعي من خلال التشريعات القانونية الجديدة في حد ذاته لا يمثل خطوة للأمام نحو تعزيز الإقتصاد الإجتماعي بما يتجاوز الإعتراف المؤسسي به، فالنظام الأساسي للجمعية التعاونية الأوربية أو حتى التشريع الإسباني المتعلق

بالإقتصاد الإجتماعي، و الآثار الناجمة عن التشريعات الجديدة قد تكون محدودة للغاية إذا لم تكن مصحوبة بتدابير أخرى، وإلا فإن هذه القوانين تصبح غير ملزمة و تتوقف في كونها قوانين تعزز الإقتصاد الإجتماعي؛ (ciriec, 2017, p. 58)

17. الحوكمة الجيدة في الإقتصاد الإجتماعي و التضامني

إن البداية الحقيقة للإهتمام بحوكمة الشركات كانت سنة 1992 مع إصدار لجنة Cadbury تقرير بعنوان المالية لحوكمة الشركات، ثم زاد الإهتمام بإيجاد قواعد حوكمة الشركات، و ألزمتها بالإفصاح عن الإلتزام بقواعد الحوكمة و تقديم تفسير عن ما تم الإلتزام به، و بعد إصدار منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية لحوكمة الشركات أصبحت معياراً دولياً لواضعي السياسات، المستثمرين و الشركات في كافة أنحاء العالم، كما تم أيضا إصدار عدة نسخ من قبل المنظمة، وفي سنة 2008 تضمنت النسخة إضافة للقواعد السابقة مجموعة الخبرات العلمية المشتركة التي تدعو كافة الأطراف للإهتمام بمسؤولياتهم، حيث أصبح تطبيقها إلزامياً في الآونة الأخيرة في جميع أنحاء العالم، (ترغيني، 6-7 ماي 2012، صفحة 3) و يمكن تعريف الحوكمة حسب مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعمالها، كما عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) بأنها العمليات التي تتم من خلالها الإجراءات المستخدمة من طرف أصحاب المصالح للإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها، و كذا التأكيد على كفاءة الضوابط قصد تحقيق الأهداف و المحافظة على قيم الشركة. (حماد، 2005، صفحة 149)

توجد ثلاثة مؤشرات تعكس الحوكمة التشاركية للمؤسسات الإجتماعية و هي (Defourny & Nyssens, 2013, p. 21):

- **درجة عالية من الحكم الذاتي**: تنشئ المؤسسة الإجتماعية عن طريق مجموعة من الأشخاص على أساس مشروع مستقل، ويحكمهم هؤلاء الأشخاص، حيث يعتمدون على الإعانات العامة و لا يتم إدارتها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق السلطات العامة أو المنظمات الأخرى (كالإتحادات و الشركات الخاصة و غيرها..) لديهم الحق الكامل في اتخاذ موقفهم (صوت) و إنهاء نشاطهم (الخروج).
- **سلطة اتخاذ القرار لا تستند لملكية رأس المال**: يشير هذا المعيار عموما لمبدأ "عضو واحد، صوت واحد" أو على الأقل لعملية صنع القرار التي لا يتم فيها توزيع سلطة التصويت وفقا لأسهم رأس المال في مجلس الإدارة التي لديها حقوق صنع القرار في نهاية المطاف.
- **الطابع التشاركي**: و الذي يشمل مختلف الأطراف المتأثرة بنشاط تمثيل و مشاركة المستخدمين أو العملاء، و تأثير أصحاب المصلحة المختلفين على صنع القرار و الإدارة التشاركية غالبا ما تشكل خصائص مهمة للمؤسسة الإجتماعية، ففي كثير من الحالات يتمثل أحد أهداف المؤسسة الإجتماعية في تعزيز الديمقراطية على المستوى

المحلي من خلال النشاط الإقتصادي، يمكن استخدام هذه المؤشرات لتحديد المؤسسة الإجتماعية الجديدة تماما، لكنها يمكن أن تؤدي أيضا لتعيين منظمات أقدم كمؤسسات إجتماعية أعيد تشكيلها بديناميات داخلية جديدة.

18. الإبتكار في خدمة الإقتصاد الإجتماعي و التضامني

مدرسة الإبتكار الإجتماعي للفكر تعطي دورا رئيسيا لديناميكية الإبتكار الإجتماعي التي يقودها في معظم الأحيان رجل أعمال إجتماعي يتمتع بخصائص شخصية مهمة كالإبداع، الديناميكية و القيادة، حيث تعتمد هذه المدرسة على مفهوم Schumpeter لرجل الأعمال، حيث يركز مفهوم الإبتكار الإجتماعي هنا على الخصائص الفردية بدلاً من الشكل التنظيمي أو نموذج العمل المحدد، حيث تم دعم وجهة النظر هذه حول الإبتكار الإجتماعي من قبل مؤسسات Ashoka و Schwab منذ بداية الثمانينات و التي لا تزال تشجع على تطوير و احتراف أصحاب المشاريع الإجتماعية خاصة مع المؤسسات غير الربحية. (Petrella, 2014, p. 149) حسب Boulding (1964) فإن: **"مجرد التراكم لا يكفي، فلا تتكون التنمية الإقتصادية فقط من تراكم الأشياء، ولكن في تراكم أنواع جديدة من الأشياء"** [*]، حيث يجمع منظري النمو الكلاسيكي الحديث (Solow (1956 و منظري النمو الداخلي (Romer 1986-Aghion and Howitt 1992) و خبراء الإقتصاد التطوري و المؤسسي على حد سواء بأن النمو الإقتصادي على المدى البعيد يفسر بأنه عملية المعرفة في نظام إقتصادي رأس مالي للسوق، حيث يمكن أن تظهر الأشكال المحددة للمؤسسة الإقتصادية تبايناً كبيراً دون التأثير بشكل كبير على هذا الإقتراح، و كذا يمكن استيعاب مجموعة واسعة من النظم الإجتماعية و الثقافية داخل هذه المؤسسات، فالفكرة الرئيسية هي أنه ضمن نطاق مؤسسي واسع يمكن أن تعمل فيه الأسواق بشكل علني، تكون هذه المؤسسات حرة نسبياً و استثمار رأس المال بشكل كافي (بما في ذلك النظام الإجتماعي والدفاع الخارجي) لذا يعتبر معدل وصول الأفكار الجديدة في شكل التغيير التكنولوجي والمجموعات التي ترغب في استغلالها كالإختراع والإبتكار الذي يحول الإقتصاد للداخل هو الدافع الرئيسي للنمو الإقتصادي على المدى البعيد والمحدد الأساسي للتقدم في الرفاه الإجتماعي الكلي، حيث أدرج الإقتصاد الإجتماعي في هذه القضية خاصة فيما يتعلق بتكييف الإقتصاد الإجتماعي مع إحتياجات المجتمع و إعادة توزيع المكاسب الناتجة عن النمو الإقتصادي، و بشكل أوسع حول المعنى الأخلاقي و الإنساني لقيمة التنمية الإقتصادية و لكن الجزء الوحيد الذي تم تجاهله بشكل منهجي من قبل الإقتصاد الإجتماعي هو محرك لهذه العملية الديناميكية التطورية، أي الإقتصاد الإجتماعي كتغيير للأصول الجدة في حد ذاتها، بالنسبة للجزء الأكبر يتم صياغة الإقتصاد الإجتماعي كإستجابة للحداثة و الإبتكار و النمو التكنولوجي بدلا من التغيير، فالإبتكار هو المفعل و المنتج للإقتصاد الإجتماعي الذي يعرف بشكل واسع من خلال التقاطع المعقد للأسواق و الحكومات و المجتمعات، فلا يمكن أن يكون الإبتكار مستمد من الأسواق (من خلال الشركات المبتكرة و

[*] Boulding (1964) : "More accumulation is not enough. Economic development does not consist merely is the piling up of the things, but in the accumulation of new kinds things"

براءات الإختراع) و الحكومات (من خلال البحث و التطوير الممول من القطاع العام) و المجتمعات (عن طريق الإبتكار الإجتماعي).(Potts & Hartley, 2015, p. 3)

هناك إختلاف كبير بين الإبتكار الإجتماعي وريادة الأعمال الإجتماعية، فحسب (2007) Mulgan فإن الإبتكار الإجتماعي يحدث من خلال المشاريع الاجتماعية كما يحدث ضمن سياقات أخرى، وعلى العكس من ذلك فإنه بالرغم من أن ريادة الأعمال الإجتماعية غالبا ما تنطوي على الإبتكار فإن اقلية صغيرة فقط من رواد الاعمال الاجتماعيين هي من تنشئ نماذج جديدة يمكن زيادتها بعد ذلك، و غالبا ما تتضمن عملية التوسع هذه الحكومات و الشركات الكبرى، لذا فإن مفهوم الإبتكار الإجتماعي أوسع من مفاهيم المؤسسة الإجتماعية و الريادة الإجتماعية، و حسب (2008) Phils et al فإن الإبتكار الإجتماعي ينطوي على إيجاد و تدريب المزيد من رواد الأعمال الإجتماعيين و دعم المنظمات و المؤسسات التي ينشؤونها، بل يتطلب تعزيز و فهم الظروف التي تنتج حلولا للمشاكل الإجتماعية، وحسب (2011) Brackertz فإن المؤسسة الإجتماعية تلبي الإحتياجات الإجتماعية و لا تحتاج أن تكون إبتكارات إجتماعية.

من ناحية أخرى توجد عدة عناصر مشتركة بين الإبتكار الإجتماعي و ريادة الأعمال الإجتماعية حسب Maclean et al (2013) حيث أن خلق القيمة الإجتماعية أمر مهم و أساسي لكلا المفهومين، مع أن ريادة الأعمال الإجتماعية موجهة نحو حل المشكلات الإجتماعية، و فيما يتعلق بالإبتكار الإجتماعي فإن صعود و زيادة ريادة الأعمال الإجتماعية يعود لتزايد عجز الدولة عن تلبية احتياجات الرعاية الإجتماعية المتزايدة، و حسب (2010) Westley and Antadze فإن مفهوم ريادة الأعمال الإجتماعية و المشاريع الإجتماعية و كذا الإبتكار الإجتماعي كلها مرتبطة بشكل وثيق ببعضها البعض باعتبار أن رائد الأعمال الإجتماعي يمكن أن يكون جزءاً من المؤسسة الإجتماعية وفي نفس الوقت يمكن أن تساهم في تشجيع الإبتكارات الإجتماعية.(Cunha & al, 2015)

19. التجارة العادلة و التمويل الأصغر

أ. **التجارة العادلة**: تعتبر التجارة العادلة عبارة عن شراكة تجارية أغلبها هيئات غير حكومية قائمة على الحوار، الشفافية والإحترام و تسعى لتحقيق أكبر قدر من العدالة في عالم التجارة، تم إطلاق أول تجارة عادلة في 10 ديسمبر 2004 بسلوفينيا، تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير ظروف تجارية أفضل، تأمين حقوق المنتجين، و خاصة العمال المهمشين في الجنوب، يجلب العمل التعاوني للتجارة العادلة عدة مزايا للمنتجين باعتباره يوفر العمل و الأجر العادل و الإعاشة، كما يتيح للمستهلكين شراء منتجات ذات لمسة أخلاقية، كما طرح (2004) Audet تعريفا للتجارة العادلة يتلخص في كونها شكل بديل للتجارة و التي تستند لمعايير مقبولة طوعا حيث تحترم الحقوق الإجتماعية للمنتجين و العمال و تحمي البيئة في الوقت نفسه (Jelovac & Rihtarsic, 2014, p. 85) من معايير التجارة العادلة توفير و خلق فرص للمنتجين المحرومين إقتصادياً، المساءلة والشفافية، بناء القدرات والترويج، دفع سعر

عادل، المساواة بين الجنسين، ظروف عمل أفضل، رعاية البيئة و تنظيم عمل الأطفال و خلق العلاقات التجارية. (Jelovac & Rihtarsic, 2014, p. 87)

تقوم التجارة العادلة على استخدام آليات السوق قصد تحقيق التغيير الإجتماعي، و بالتالي فهي بمثابة مجال طبيعي لتنمية المؤسسات الإجتماعية، حيث يتجلى هذا الإرتباط بشكل واضح في المملكة المتحدة حيث منظمات التجارة العادلة و مبادرات أخرى كمؤسسات تكامل العمل (work integtion entreprise) قد دعمت مفهوم الأعمال الإجتماعية، حيث اعتبر كل من الأكاديميين أمثال Nicholl (2006) و Doherty and Tranchell (2007) و العديد من الممارسين أن منظمات التجارة العادلة كأمثلة رمزية عن المؤسسات الإجتماعية، و اعتبر Alter (2006) أن المؤسسات الإجتماعية للتجارة العادلة وفقا لتصنيفه لنماذج المهمة و المال (mission and money) هي ليست مجرد جهاز لجمع الموارد قصد تحقيق مهمة إجتماعية متميزة بل أن أنشطتها تكون ضمنية مع العمليات و البرامج الإجتماعية للمنظمة، و يقترح Nicholl (2010a) أن هناك طريقيتين في التجارة العادلة تتوافق مع نوعين من المؤسسات الإجتماعية و هي تلك التي تتناول الغرض الإجتماعي أثناء العمل داخل مؤسسات السوق الحالية و استخدامها، و الأخرى التي تحاول تحدي تكوين هذه المؤسسات، و يعكس هذا حسب Fridell (2003) تحليلات التجارة العادلة باعتبارها داخل السوق و ضده، كما أن التوترات أو المعضلات المتمثلة في الجمع بين السوق من جهة و المهمة الإجتماعية من جهة أخرى، أو التنمية و التضامن من جهة أخرى، و التي وثقت بشكل جيد على مستوى الحركة الإجتماعية للتحليل يتم ملاحظتها على المستوى التنظيمي داخل منظمات التجارة العادلة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الإجتماعية المختلطة الأخرى، (Huybrechts, 2015, p. 13) و من بين المتعاملين الأساسيين المهتمين بتحقيق أهداف مبادرات التجارة المنصفة ما يلي:

- **تعاونيات المنتجين (organisations de producteurs)**

إن تنظيم صغار المنتجين في شكل تعاونيات إنتاجية لها أهداف مشتركة، له بالغ الأهمية في المبادرات العملية و التنظيمية للتجارة المنصفة، حيث يمكنهم تحقيق عدة مزايا:

-تحقيق وفرات إقتصاديات الحجم، و تعزيز قدرة المنتجين على المساومة مع إتاحة الفرصة لهم في الحصول على أسعار عالية و أكثر عدلا لمنتجاتهم.

-زيادة فرص الحصول على تمويل ملائم، و إمكانية الحصول على مدخرات للعملية الإنتاجية بأقل التكاليف، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على عوائد إضافية نتيجة تقليص دور بعض الأطراف الوسيطة في العمليات التجارية التي تعمل على إستغلال جوانب الضعف الإقتصادي و الإجتماعي لصغار المنتجين الأفراد.

- **وحدات الإستيراد (les importateurs et les centrales d'achat)**

تعتبر هذه الوحدات كوسيط تجاري بين تعاونيات المنتجين و وحدات البيع و التوزيع التي تعمل عبارة التجارة المنصفة، حيث تقوم بشراء المنتجات بشكل مباشر من المنتجين أو من تعاونياتهم، ومن ثم إعادة بيعها لوحدات البيع و التوزيع التي تسمى ضمن مبادرات التجارة المنصفة "magasins du monde"، حيث تلتزم الوحدات المستوردة بما يلي:

-تطبيق مختلف الإلتزامات المتفق عليها مع تعاونيات المنتجين، و البحث عن آليات تطوير أنشطة المنتجين بواسطة زيادة مبيعاتهم.

-توعية المستهلكين بمبادئ التجارة العادلة و التحدات التي يفرضها النظام التجاري الحالي غير العادل.

- **وحدات البيع و التوزيع (magasins du monde)**

تختص هذه الوحدات ببيع المنتجات التي تحمل فقط عبارة التجارة المنصفة، و تمول عن طريق وحدات الإستيراد، كما يمكنها إقامة و تطوير علاقات تمويلية مباشرة مع التعاونيات الإنتاجية خاصة على مستوى دول الجنوب، كما تنظم حملات دعائية إعلامية للمستهلكين للتعريف بمبادئ التجارة العادلة، و الدعوة لضرورة التعاون بين دول الشمال و الجنوب قصد إرساء قواعد تجارية تخدم المصالح المشتركة لكافة السكان. (بحشاشي و عمران، 2012، الصفحات 323-324)

ب. **التمويل الأصغر**:من بين المصطلحات التي تواجه الباحثين حالياً في مجال مكافحة الفقر و تحقيق التنمية الإقتصادية، مصطلح التمويل الأصغر (micro-finance) أو مصطلح الائتمان المصغر (microcrédit)، حيث يعرف البنك الدولي التمويل الأصغر أو الميكرو قرض على انه تقديم قرض بسيط للأسر الهشة إقتصادياً بغية مساعدتها على الإنخراط في أنشطة إنتاجية، كما يعرف أيضا بأنه عبارة عن منهجية إقراض تقوم بتوظيف بدائل للضمانات بغية تقديم و استرداد قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة، و يعرف أيضا بأنه توفير خدمات مالية كالإيداع، الإقراض والإدخار التي تناسب احتياجات الفقراء القادرين على المشروعات. (صواب و آخرون، صفحة 4)

بوادر التمويل الأصغر تعود لمئات السنين في مختلف أنحاء العالم من غانا للمكسيك، الهند و خارجها و في أوربا إبتداءاً من القرن الخامس عشر، في الوقت الذي كان فيه فقراء إفريقيا و آسيا يعملون على تكوين مجموعات إدخار و إقراض بشكل مبسط و غير منظم، و أيضا في بعض مناطق أمريكا اللاتينية، أين تجلت أولى ملامح التمويل الأصغر بشكله البدائي، فقد بدأ السكان المحليون بالبحث عن وسائل تعوضهم عن نقص الخدمات المالية المتاحة لهم من البنوك التجارية و هذا في المناطق التي يقطنونها، حيث تكونت مجموعات غير رسمية تجمع الأصدقاء، الأقارب و الجيران من ذوي الدخل المنخفض و قاموا بتبادل أدوار المقرض و المقترض و بهذا ظهرت أولى الملامح التي رسمت مستقبل هذه الصناعة التمويلية، ثم جاءت فكرة الدكتور محمد يونس في بنغلاديش في منتصف السبعينات، حيث بدأت تأخذ أبعاداً هامة في بلدان الجنوب من خلال الإئتمانات الصغيرة فقد تقرر سنة 1974 مساعدة الفقراء في بنغلاديش و هذا في فترة المجاعة بتوزيع مبالغ الزكاة إنطلاقاً من فكرة أن الفقراء يمكنهم تحسين حياتهم فيما لو تحصلوا على رأس مال لتنشيط تجارتهم، إلا أن هذه التجربة قد بينت أن معظم الحاصلين على قروض صغيرة لم ينجحوا لإستغلالها

في الإستهلاك أو لسوء تسيير مشاريعهم، فيما تعود أول تجربة مؤسسية للتمويل الأصغر لتقديم خدمات اقراضية جماعية بشكلها الحديث الى تجربة الدكتور محمد يونس الذي أسس مصرف القرية (Grameen Bank*) ببنغلاديش سنة 1983 أين انتشر بشكل واسع و حقق سنة 1991 أكثر من مليون زبون، حيث يراه الكثير بمثابة الحل الأمثل لمشكل الفقر، كما صدرت هذه التجربة لمعظم دول العالم الفقيرة، و خلال تسعينات القرن الماضي تطور مفهوم التمويل الأصغر من مجال ضيق لتقديم القروض إلى مجال أوسع يشمل مجموعة واسعة من الخدمات لتقديم الخدمات المالية للفقراء بما فيها التحولات المالية و التأمينات، كما إزدهر هذا التمويل في بلدان كثيرة عبر العالم و عملت مختلف الهيئات الدولية على تشجيعه من خلال سياستها و برامجها الإنمائية لتلبية الاحتياجات العديدة لأصحاب المشاريع الصغيرة و الأسر المعيشية الفقيرة. (بوعراب، 2017، الصفحات 158-159)

و رداً على الصعوبات الإقتصادية العالمية واسعة النطاق، فإن التدابير الخاصة بالحد من الفقر غنية ببرامج الأشغال العامة والتمويل الأصغر الذي يعتبر المؤسسة الأكثر رسوخاً، فهو نموذج جديد يحظى باهتمام متزايد، حيث تقدم برامج التمويل الأصغر خدمات مالية من خلال توفير مزيج من رأس المال و التدريب على الأعمال التجارية و غيرها من خدمات تطوير الأعمال المالية لدعم الشركات المالية الناشئة الصغرى(Fotheringham & Sannders, 2014)

20. الآليات المؤسسية للتكافل الإجتماعي في الإسلام

أقر الإسلام جملة من الأطر التكافلية العملية أبرزها ما يلي:

أ. **الوقف:** يعرف الوقف بأنه صدقة يتم الإنتفاع بها ما بقيت أو بقي أصلها، سواءاً كان هذا البقاء يحدده العمر الإقتصادي للمال، أو يحدده نص الوقف و إرادته، فهو يجمع بين الإخار و الإستهلاك معاً، و هو تحويل الأموال عن الإستهلاك الآني وإستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تتمثل بالثروة الإنتاجية الموقوفة تنتج المنافع و الإيرادات في المستقبل بحيث تتوزع على أغراض الوقف. (قحف، 2006، صفحة 62)

أولى نماذج الوقف العربية كانت في مصر حيث تأسست ثلاثة جمعيات أهلية خيرية كبرى سنة 1892 (جمعية العروى الوثقى، الجمعية الخيرية الإسلامية و جمعية المساعي المشكورة) ليبدأ التوجه بعدها نحو تأسيس مثل هذه الجمعيات في العالم العربي، أمثال الجمعية الخيرية العربية سنة 1913 التي لها وقف على أغراضها، هذه الجمعيات ورد النص في وثائقها التأسيسية بأنها ذات أهداف إصلاحية إجتماعية و خيرية، باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف إجتماعية و ضمان التمويل اللازم للمرافق الخدمية الإجتماعية بعيداً عن تدخل الدولة، حيث جسدت الأوقاف الخيرية بإدارة الجمعيات الخيرية من خلال مجالس إدارة جماعية مساهمة المجتمع المدني في إدارة و تنمية الأوقاف، و هناك العديد من إدارات الأوقاف، لكن دورها في تنمية و تطوير و الحفاظ على الوقف أقل من الحد الأدنى إن لم يكن سلبيا، كما أن الأوقاف بنوعيها الإسلامي و المسيحي في دعم العمل الخيري العربي منذ سنوات مضت، وتعتبر

* Grameen Bank أو بنك الفقراء، تأسس سنة 1983 من طرف محمد يونس، أسس هذا البنك على مبادئ الثقة و التضامن لمساعدة الفقراء بتقديم ائتمانات مادية.

الرافد و المنظم في دخل للمؤسسات الخيرية العربية، (توري و مراكشي، 2017، صفحة 193) فإذا كانت الأوقاف عبارة عن مراكز للتعليم، التكوين و التدريب، فإن هذا سيرفع من القدرات الإنتاجية للفرد بما يحقق فعالية إقتصادية أكثر تؤدي لخلق قيمة مضافة، أما على المستوى المادي فالوقف الموجه لذوي المهن و الشهادات، يساهم في إدماج هذه الفئة في دائرة النشاط الإقتصادي ويجعلها تساهم في تكوين الدخل الوطني وخلق الثروة التي تحقق التنمية الإقتصادية، فبمرور الوقت تصبح الأموال والممتلكات الحبسية جزءا كبيرا من الثروة الوطنية و الحركة الإقتصادية لمعظم البلدان، و إذا كات هذه الثروة تسيرها، توجهها وتشرف عليها الدولة فإنها ستساهم في تحقيق تنمية إقتصادية منسجمة و متكاملة مع باقي الثروات الوطنية الأخرى، بما لا يخل برسالة الوقف ووظائفه. (الديري، جوان 2017، صفحة 43)

ب. **الزكاة:** تعد من أهم المصادر المالية الداعمة للعمل الخيري، فهي تلعب دور كبير في إعادة توزيع الثروة في المجتمع العربي والإسلامي، بالإضافة للدور الإجتماعي و تدوير الأموال و تجنب إكتنازها، و هو مقصد العمل الخيري بشكل عام رفع المعاناة عن المحتاجين والفقراء أولا ثم التأسيس لعمل الزكاة التنموي في بناء المستشفيات، المدارس و الطرقات والمصالح العامة المتنوعة، (توري و مراكشي، 2017، صفحة 193) وتخصيص الموارد الإقتصادية يعبر عن الدور التوزيعي للزكاة بشكل عادل بما يتماشى مع حاجة الأفراد في المجتمع دون المساس بملكية المالك الحقيقي، حيث تعمل على تحويل جزء من الثروات والدخول بالغة النصاب و دفعها لمستحقيها، أين يزداد أو يقل أثرها المباشر تبعا لحجم الحصيلة الزكوية و نسبتها للناتج الداخلي الإجمالي، وتخصص تلك الموارد بصفة أساسية في مجال الرعاية الإجتماعية لفئتي الفقراء و المساكين و ابن السبيل، وتوجه نسبة أخرى للنشاط العسكري على مصرف سبيل الله، بينما الجزء الآخر يكون لتغطية نفقات التأمين الإنتاجي والإئتماني على مصرف الغارمين، و لأن الزكاة تفرض على حق الملكية لا على الدخل وحده فإنها تكون ذات نسبة إلى الدخل أعلى بكثير من معدلها الإسمي 2.5% وتبعاً لذلك فهي تعبئ جزء من الدخل القومي السنوي لإعادة التوزيع، كما أن إستمرارية و دوام الزكاة وتجددها كل حول قمري، له أثر في إكتمال الدورة النقدية في الإقتصاد الإسلامي، باعتبار الزكاة تمثل تياراً دائم التردد بين من يملكون و من لا يملكون، قد يزيد و لا ينقطع أبدا، ومثل هذا التيار يكون ضمانا من مخاطر الركود الإقتصادي، و عاملا فعالا في إستمرار الرواج باكتمال الدورة النقدية، فما يقع في أيدي من لايملكون ينفق في شراء سلع وخدمات هي إنتاج من يملكون، ليعيد هؤلاء إستثماره مرة أخرى، و هكذا يصبح المجتمع و نفقاته الإجمالية في حركو دائرية مستمرة، و هو ما يحمي الإقتصاد من التعرض لفترات الركود، و يضمن له الرواج مع التوازن بعيدا عن الدورات و الأزمات الإقتصادية، كما أن قيام الدولة بالإستثمار المباشر كأحد مصارف الزكاة يكون له أثر في رفع مستويات التشغيل، الإستهلاك و إرتفاع سمتوى النشاط الإقتصادي بما يعوض أي تقصير قد يحدث من طرف المستثمرين الأفراد،و يشيع جو التفاهم و الثقة يشجع على الإحتفاظ بمستوى عالي من النشاط الإقتصادي و عدم تعرضه للركود. (كاسحي، 2017، صفحة 226)

ج. **نظام النفقات الواجبة أسريا:** هو نظام فطري للتكافل، فالرجل محفوز بالفطرة، و مكلف شرعاً بالإنفاق على أسرته و أولاده، و تالياً يكلف الأولاد شرعاً بالإفاق على والديه عند الكبر، فهو نظام تكافل للأجيال عبر الأسر يرعاه الإسلام

قيمياً و ينفذه قضاؤه إلزامياً من خلال أحكام الأحوال الشخصية و التكفيل المالي الذي يستوعب مسارات الأسرة المسلمة حتى في حال تعثرها.

ح. **نظام الإرث الإسلامي:** و هو يأكد على البعد التكافلي بين أفراد المجتمع و يعززه، و يقتضي تقسيم تركة المتوفي بيم الورثة حسب درجة القرابة. (السبهاني، 2010، صفحة 7)

خ. **نظام العاقلة:** يلتزم البالغون بموجبه من أقارب الجاني بدف الدية لأولياء المقتول. (السبهاني، 2010، صفحة 8)

د. **كفالة اليتيم:** أوجب الإسلام كفالة اليتيم من حيث الأصل، و جعل لمن إلتزم بهذه المسؤولية الإجتماعية و الأخلاقية مكانة سامية، بالإضافة للكفالة النفسية التي تحمي اليتيم من نوازع الإغتراب و كل ما يؤثر في نفسيته.

ذ. **نظام المآخاة:** أقره الإسلام و أعطاه بعداً تكافلياً، كما إتضح ذلك من خلال المآخات بين المهاجرين و الأنصار.

ر. **نظام الجوار:** هي رابطة تكافلية متينة بين الجيران. (السبهاني، 2010، صفحة 9)

ز. **العمل الخيري:** إمتدحه الإسلام و حث عليه، فهو نشاط طوعي يسهم في رصد جيوب الحاجة و الإنكشاف في الأمن الإجتماعي و يبادر في معالجتها و تقديم ما يلزم من مساعدات و خدمات عن طريق تأمين الكفاية للمحتاجين، فالعمل الخيري تسنده أصول وطيدة حث عليها الشرع و رغب فيها. (السبهاني، 2010، صفحة 10)

س. **بيت المال:** باعتباره الملجأ الأخير لتامين الكفاية أو إتمامها، فحينما تقتصر الموارد الذاتية للأفراد عن بلوغ الكفاية، وحينما تستنفذ الأطر التكافلية في المجتمع المسلم فاعليتها، يبدأ دور بيت المال في ضمان المواطنين و تأمين كفايتهم، وهذا هو الضمان بمعناه الضيق الذي يشير لإلتزام الدولة إتجاه رعاياها بتأمين كفايتهم. (السبهاني، 2010، صفحة 12)

ثانيا: النمو الاقتصادي

من المفاهيم الإقتصادية التي أثارت الإهتمام منذ القدم ليومنا هذا مصطلح النمو الإقتصادي، لما له من أهمية قصوى بالنسبة للدول النامية و المتقدمة معاً في قياس نشاطها الإقتصادي و معرفة دخل الأفراد و مستوى رفاهيتهم.

فقد إهتم الباحثون و المفكرون الإقتصاديون بإختلاف توجهاتهم بهذا الموضوع، بدءاً بالمدرسة الكلاسيكية التي ركزت على التحليل النظري لعوامل النمو أمثال Adam Smith، Malthus و David Ricardo ثم تلتها المدرسة النيوكلاسيكية التي تميزت بإضافة النماذج الرياضية لنظريات النمو قصد تفسيره و حصر مختلف عوامله، ممثلة في أعمال الإقتصادي Keynes، Shumpet، Haroud –Domar وغيرهم، إلا أن أفكارهم لم تخلوا من الإنتقادات لذا فقد ظهرت نظريات أخرى سميت بنظريات النمو الداخلي متمثلة في نموذج AK، أعمال الإقتصادي Romer، Lucas و Baro و غيرها.

كما أن مصطلح النمو و التنمية الإقتصادية و عبر العديد من النظريات يعتبران وسيلة لعلاج مختلف المشاكل الإقتصادية كالفقر والبطالة، فقد تعدد النظريات المفسرة للتنمية و اختلفت محدداتها و أدوات قياسها.

1. عموميات حول النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي أحد أهم أهداف السياسات الإقتصادية، بإعتباره يمثل الخلاصة المادية للجهود الإقتصادية وغير الإقتصادية المبذولة في الدول، فهناك من يعتبره شرط أساسي بالرغم من أنه غير كافي لتحسين مستوى معيشة الأفراد، إذ يجب توزيعه بعدالة، خاصة في الدول النامية، التي تسعى لتحقيق التنمية الإقتصادية ومحاربة الفقر وما يصاحبه من مشكلات إقتصادية وإجتماعية.

1.1. مفهوم النمو الإقتصادي

تعدد تعاريف النمو الإقتصادي، وعموماً يمكن تعريفه على أنه زيادة كمية كل من الدخل القومي و الناتج القومي (أحمد م.، 1999، صفحة 39)، و حسب " Josheph Shumpyter*" فإن النمو الإقتصادي يستدل عليه من خلال نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الدورة الإقتصادية للموارد المتاحة. (سلطان عيسى و آخرون، 1999، الصفحات 37-38)

* Joseph Alois Schumpeter (1883-1950) من أصل نمساوي، عالم أمريكي في الإقتصاد والعلوم السياسية، أشتهر بالترويج لنظرية الفوضى الخلاقة في الإقتصاد، له عدة مؤلفات منها «دورات الأعمال . تحليل نظري تاريخي وإحصائي للرأسمالية» عام 1939 و«الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية» عام 1942، و «تاريخ التحليل الإقتصادي» الذي نشر سنة 1954.

أما بالنسبة لـ"Simoun kuznets[**] (1973)" يعرف النمو الإقتصادي بأنه الزيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض السلع الإقتصادية المختلفة بشكل متزايد لسكان البلد، حيث تستند هذه القدرة على التنظيمات المؤسساتية و الإديولوجية وكذا التقدم التكنولوجي. (Kuznets, 1973, p. 247)

و حسب Jean Arroux فإن النمو الإقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من قبل الفرد في محيط إقتصادي معين. (arroux, 1999, p. 09)

النمو الإقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل أن تتعداه لحدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي لابد لمعدل النمو الإقتصادي أن يتجاوز معدل النمو السكاني، و بالتالي فإن:

معدل النمو الإقتصادي= معدل نمو الدخل القومي- معدل النمو السكاني. (عطية ع.، 2000، صفحة 11)

كما أن الدخل الحقيق للفرد= الدخل النقدي /المستوى العام للأسعار.

كما يعرف النمو الإقتصادي بأنه زيادة إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بشكل يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (عطية و عجمية، 2003، صفحة 71)

مما سبق يمكن تعريف النمو الإقتصادي بأنه زيادة إجمالي الناتج المحلي لفترة زمنية معينة بشكل يضمن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

أما أنواع النمو الإقتصادي فهي ثلاثة: (أنطونيوس، 1980 ، صفحة 25)

النمو التلقائي، النمو العابر، النمو المخطط.

- **النمو التلقائي**: هو النمو الذي يعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الإقتصادية، وهي نظريات تعتمد على أسلوب بعيد عن التدخل الحكومي المباشر حيث تقوم قوى العرض و الطلب بتحقيق ما يتطلبه الإقتصاد من تغيرات تساعده على النمو والتنمية. (زهران، 1988، صفحة 69)
- **النمو العابر أو غير المستقر (croissance instable)**: يكون إستجابة لظهور عوامل طارئة، غلبا ما تكون خارجية، سرعان ما تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته أي أن هذا النمو لا يملك صفة الإستمرارية و الثبات.

[**] Simon Smith Kuznets (1901-1985) إقتصادي وإختصاصي إحصاء، ومؤرخ إقتصادي حاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1971"لمساهمته تجريبيًا في إيجاد تفسير للنمو الإقتصادي"، من أهم أعماله في مجال النمو الإقتصادي الحركات العلمانية في الإنتاج والأسعار سنة 1930، تغييرات طويلة الأجل في الدخل القومي لـ USA منذ 1870، "الجوانب الكمية للنمو الإقتصادي للأمم" عام 1967، رأس المال في الإقتصاد الأمريكي: تشكيل وتمويل الإقتصادية عام 1961، النمو الإقتصادي الحديث: المعدل واللبنية والإنتشار سنة 1966، النمو الإقتصادي للأمم: الناتج الإجمالي وبنية الإنتاج سنة 1971.

- **النمو المخطط (croissance planifiée)** : يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة لمتطلبات و موارد المجتمع. (خلاوة، 2011، الصفحات 30-32)

بينما يقسم إقتصاديون و باحثون آخرون النمو الإقتصادي إلى نوعين:

- **النمو الإقتصادي الموسع (croissance extensive)** : حيث أن الدخل ينمو بنفس معدل نمو السكان، بمعنى أن الدخل الفردي ساكن.

- **النمو الإقتصادي المكثف (croissance intensive)** : حيث أن نمو الدخل يفوق نمو السكان، ومنه إرتفاع الدخل الفردي، و بالتالي فإن المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة إنقلاب، أين يتحول المجتمع تماماً و تتحسن الظروف الإجتماعية. (ناصف م.، 2000، صفحة 51)

2.1. خصائص النمو الإقتصادي

يتميز النمو حسب Kuznets* بمجموعة من الخصائص لمعظم الدول المتقدمة و هي كالآتي: (تودارو، 2006، الصفحات 175-178)

- **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:** حققت معظم الدول المتقدمة خلال الفترة (1970-الوقت الحالي) معدلات نمو مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية.

- **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكمية لعوامل الإنتاج:** أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي على النتائج التي توصل إليها Kuznets، وهي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج تعتبر المحدد الأساسي لنمو الدول النامية.

- **المعدلات المرتفعة للتحول الإجتماعي و السياسي و الإيديولوجي:** إن التغيير في الهيكل الإقتصادي لأي مجتمع، عادة ما يصاحبه تغيرات في الإتجاهات و المؤسسات، والإيديولوجيات، حيث يعرف هذا التغيير بعملية التحديث.

- **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الإقتصادي** يمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، حيث يصاحبه تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية (وهذا من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات).

* Simon Kuznets (1901-1985) إقتصادي أمريكي حاز على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1971 لتفسيره التجريبي لأسس النمو الإقتصادي الذي أدى إلى نشأة نظرة جديدة ومعمقة للبنى الإجتماعية و الإقتصادية و عملية التنمية، من أهم منشوراته في مجال النمو الإقتصادي الحركات العلمانية في الإنتاج و الأسعار سنة 1930، "تغييرات طويلة الأجل في الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية منذ 1870"، " الجوانب الكمية للنمو الإقتصادي للأمم" الذي نشر عام 1967.

- **الإمتداد الإقتصادي الدولي**: وهو متعلق بدور الدول المتقدمة على المستوى الدولي في سيطرتها على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، و فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية وكذا إمكانية السيطرة الإقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة.

- **الإنتشار المحدود للنمو الإقتصادي**: على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضين نجد أن التوسع في النمو الإقتصادي الحديث ما زال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم.

3.1. عوامل النمو الإقتصادي

يتولد النمو الإقتصادي نتيجة دمج العديد من العوامل التي تتمثل أساساً في العمل، تراكم رأس المال و التقدم التقني.

- **العمل**: و هو الجهد المقدم من طرف الفرد لإنتاج سلعة أو خدمة قصد إشباع حاجاته، يمكن قياس حجم هذا الجهد من خلال عدد العمال أو عدد ساعات العمل الفعلية، بالإضافة إلى تركيبة العمال (سن، جنس، تكوين..) لما لها من أثر على إنتاجية عنصر العمل المتمثلة في نسبة الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فالإنتاج قد يزيد دون الرفع من ساعات العمل، أو عدد العمال بمعنى إرتفاع إنتاجية العمل نتيجة التغير أو التحسين في تركيبة العمال (التكوين مثلا).

- **تراكم رأس المال**: يعتبر سلعة تستعمل لإنتاج سلع و خدمات أخرى، فهو ينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لإستثماره مستقبلاً قصد توسيع الإنتاج، فهو يمثل الإستثمار أو كل المؤشرات الأخرى التي تسمح بشرح مستوى ودرجة التجهيزات التي تحقق التقدم التقني، و منه فإن تراكم رأس المال يتعلق بحجم الإدخار مباشرة، أي إجمالي ما لا يتم تخصيصه للإستهلاك من الدخل القومي.

- **التقدم التقني (التكنولوجي)**: تتمثل في التقنيات الحديثة و النظم المتقدمة المستخدمة في العملية الإنتاجية بهدف إنتاج كميات كبيرة، بجودة أعلى و بوقت أقل، و هذا بإستخدام نفس كمية المدخلات أو أقل، أي الإستغلال الأمثل لكل عناصر الإنتاج حيث يتولد التقدم التقني من خلال الإكتشافات العلمية، الإختراعات و الإبتكارات وكذا البحث العلمي. (عطية، 2003، صفحة 13)

حتى يتحقق النمو الإقتصادي لأي بلد، وجب توفر ثلاثة عناصر أساسية منها العمل الذي يرتبط إيجاباً بالنمو الإقتصادي في حالة زيادة قوة العمل، و تراكم رأس المال المتمثل في مختلف الإستثمارات (أراضي، معدات و موارد بشرية) حيث يمثل الإدخار الوسيلة المناسبة لتمويل هذه الإستثمارات، بالإضافة لعنصر التقدم التقني الذي يتشكل نتيجة الإختراعات العلمية الجديدة لتحسين مستوى معيشة السكان.

4.1. قياس النمو الإقتصادي

يقاس النمو الإقتصادي من خلال جملة من مؤشرات الإقتصاد الوطني، و التي نذكر أهمها: (أحمد م.، 1999، الصفحات 118-120)

1.4.1. **المعدلات النقدية للنمو**: تحسب بالإعتماد على التقديرات النقدية لحجم الإقتصاد الوطني، بعد تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، فرغم العديد من التحفظات (سوء التقدير، إغفال أثر التضخم و نسب التحويل بين العملات، إختلاف الأنظمة و الأساليب المحاسبية دولياً) إلا أنه لا يزال أسهل وأفضل الأساليب المتاحة، ويضم هذا النوع من المقاييس، معدلات النمو بالأسعار الجارية و معدلات النمو بالأسعار الثابتة، و معدلات النمو بالأسعار الدولية.

أ. **معدلات النمو بالأسعار الجارية**: غالباً ما يتم قياس الإقتصاد الوطني بالإعتماد على العملات المحلية، حيث يتم نشر البيانات الخاصة به بشكل سنوي، و هو ما يسمح بقياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة؛ هذا الأسلوب ملائم لدراسة معدلات النمو المحلية لفترة زمنية قصيرة؛ ومن أهم معدلات النمو المستعملة معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني.

ب. **معدلات النمو بالأسعار الثابتة**: بظهور ظاهرة التضخم أصبح من الضروري تعديل البيانات إستناداً إلى الأرقام القياسية للأسعار، حيث أن الأسعار الجارية لا تعبر بشكل صحيح عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل، لذا يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم (أي عن طريق قسمتها على الرقم القياسي لأسعار الجملة)؛ هذا الأسلوب ملائم لدراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

ت. **معدلات النمو بالأسعار الدولية**: لا يتم إستعمال العملات المحلية عند إجراء الدراسات الإقتصادية الدولية المقارنة، وهذا لإختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يجب تحويلها إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دولياً و هذا بعد إزالة أثر التضخم، فعادة ما تستخدم عملة الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوبة، حيث يتم الإعتماد على هذا الأسلوب خاصة في مجال التجارة الخارجية.

2.4.1. **المعدلات العينية للنمو الإقتصادي**: مع الزيادة الهائلة للسكان وتأثيرها في الدول النامية بشكل خاص والتي قاربت زيادة معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من المناسب إستخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد التي تقيس علاقة النمو الإقتصادي بالنمو السكاني (كنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونمو نصيب الفرد من الدخل الوطني)، أما في مجال الخدمات ونظراً لعدم دقة إستخدام المقاييس النقدية، تستخدم

مقاييس أخرى تعبر عن النمو الإقتصادي مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة، ونصيب الفرد من السلع الغذائية...الخ.

3.4.1. **مقارنة قوة الشراء:** تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس الناتج الوطني مقوم بسعر الدولار الأمريكي في ترتيب الدول حسب درجة التقدم، من عيوب هذا المقياس ربطه بين قوة الإقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، في الوقت الذي تضطرب فيه أسعار معظم العملات في أسواق النقد الدولية، حيث تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لإقتصاد الدول النامية، لذا تم إعداد مقياس آخر يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها (بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في الدول الأخرى).

5.1. فوائد و تكاليف النمو الإقتصادي

يرافق النمو الإقتصادي مجموعة من الفوائد و التكاليف، التي نذكرها فيما يلي: (طاوش، 2014/2013، الصفحات 97-98)

أ. فمنافع النمو الإقتصادي تتجسد في:

- تحسين المستوى المعيشي للسكان بزيادة السلع و الخدمات المنتجة، و بالتالي زيادة الدخل الأمر الذي سيمكن الأفراد من الإنفاق بشكل كبير على السلع الكمالية التي من المنتظر أن تحقق لهم الأهداف المرجوة.
- زيادة العمر المتوقع للسكان من خلال تحسين بيئة عملهم و توفير الرعاية الصحية لهم، و مكافحة الفقر بإتخاذ تدابير حكومية مختلفة (زيادة الدخول و الأرباح)، و بالتالي زيادة الإيرادات الضريبية التي تمكن الدولة من توفير مناصب عمل ودعم القطاعات الصحية و التعليمية التي تستهدف الفقراء و تحسين الخدمات العامة كماً و نوعاً.

ب. أما التكاليف فتتلخص في الآتي:

- إلحاق الضرر بالمحيط جراء التلوث، الضجة و الإزدحام، تشويه المناظر الطبيعة و أيضاً الإخلال بالتوازن البيئي والتسريع بندرة الموارد الطبيعية بسبب الإستغلال غير العقلاني لها.
- زيادة الفوارق الطبقية في غالبية الدول بحيث تتحمل الدول تكاليف كبيرة.
- نفايات عملية النمو تكون مكلفة عند تخزينها أو التخلص منها.
- التكاليف الناتجة عن الرأسمالية الصناعية كزيادة معدلات تشغيل الأطفال و غياب الحماية الإجتماعية بالإضافة إلى زيادة ساعات العمل التي قد تصل في بعض الدول إلى حوالي 16 ساعة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن التفكير جيداً في منافع و تكاليف النمو في الدول المتقدمة خاصة في ظل التوجه نحو الإقتصاد الأخضر الهادف لحماية البيئة و المحافظة عليها، بينما في الدول النامية فإن تحقيق النمو الإقتصادي يعتبر أمر ضروري بغض النظر عن تكاليفه و وجود الحاجة لتحسين المستوى المعيشي.

2. مفهوم التنمية الإقتصادية

عرفت الأمم المتحدة التنمية على أنها مجموعة الوسائل و الطرق التي تستخدم قصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، لتحسين مختلف نواحي مستوى الحياة، إقتصادياً، ثقافياً و إجتماعياً في المجتمعات القومية و المحلية و إخراج هذه المجتمعات من عزلتها للمشاركة إيجابياً في الحياة القومية و للمساهمة في تقدم البلاد. (سهير، 2007، صفحة 22)

من جانب آخر عرفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها عملية إقتصادية، إجتماعية، ثقافية وسياسية شاملة التي تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم و الأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة و الحرة الهادفة للتنمية، والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. (مقري، 2008، صفحة 147)

و تعرف التنمية على أنها العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، بإحداث العديد من التغييرات الجذرية و الجوهرية في الهيكل الإقتصادي (خلف، 2007، صفحة 457)، كما تعرف أيضا بأنها سياسة طويلة الأجل تهدف إلى التطور و التغير البنياني للمجتمع بمختلف أبعاده الإقتصادية، الإجتماعية، التنظيمية و الفكرية و هذا لتوفير الحياة الكريمة لجميع أفراده. (دخيل، 2009، صفحة 28)

1.2. خصائص و مستلزمات التنمية الإقتصادية

تتميز التنمية الإقتصادية بعدة خصائص منها: (نعم الله و آخرون، 2015، الصفحات 90-91)

- **إحداث تغيرات في الهيكل الإقتصادي للدولة**: عن طريق توسيع الطاقة الإنتاجية و تحويل هيكل النشاط الإقتصادي لصالح المنتجات الصناعية، بالإضافة لضرورة الإهتمام بالزراعة و العمل على إكتشاف موارد إنتاجية جديدة للإنتاج وتحسين مهارات السكان.
- **إعادة توزيع الدخل**: و يكون عن طريق توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة و تحسين الوضع المعيشي للأغلبية الساحقة من السكان و تخفيض البطالة و الفقر و الجهل و المرض في المجتمع.
- **الإهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة**: حيث تهتم التنمية الإقتصادية بتحسين نوعية السلع و الخدمات المنتجة، و تعطي أولويات أكبر للأساسيات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية و الملابس

والمساكن، بالإضافة للخدمات الأساسية كالصحة، التعليم و الخدمات الإجتماعية، و كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر أو غير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية و المحلية من أجل الرقابة على نوعية الإنتاج وتسعير الخدمات الأساسية والمنتجات لتحديد شكل و كم الدعم المقدم لتلك الجهات.

أما مستلزمات التنمية فتتمثل في إجمالي ما يملكه المجتمع من بنية أساسية إضافة إلى رأس المال و قوة اليد العاملة و رأس المال البشري والموارد الطبيعية، و يمكن تفصيلها أكثر فيما يلي:

1.1.2. **المقومات المادية:** تعتبر اللبنة الأساسية للتنمية و تتمثل أهم مقوماتها في الآتي:

- **تراكم رأس المال:** يتحقق التراكم في رأس المال من خلال عملية الإستثمار التي تستوجب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لهذا الغرض، حيث يكمن تراكم رأس المال في تعزيزه لطاقة البلد في إنتاج السلع و يعتبر هذا التراكم عامل أساسي لنمو التصنيع الذي يمكنه أن يحقق معدلات عالية للنمو، كما أن رأس المال المالي أو الحقيقي يمثل أحد أهم عناصر الإنتاج و النمو و التقدم التكنولوجي الكامن في السلع الرأسمالية، كما تؤكد البلدان النامية على أهمية تراكم رأس المال و على الحاجة لزيادة الإستثمار في الإنتاج بإعتباره الوسيلة للخروج والتخلص من الحلقة المفرغة للفقر[*]. (القريشي م.، 2007، الصفحات 134-137)

- **التصنيع:** بإمكان الدول النامية من خلال التصنيع تحقيق الإستقلال الإقتصادي وحتى التخفيف من تبعيتها للدول المتقدمة خاصة التي تعتمد في إنتاجها على المواد الخام، فالتصنيع يساعد على التخصص في الإنتاج والتمتع بالميزة النسبية في التجارة الخارجية، بإعتبار أن صناعة السلع الإنتاجية يمثل الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية الإقتصادية الحقيقية. (محمد، 2009، صفحة 102)

- **ضرورة التخطيط للتنمية:** بإعتبار أن التنمية الإقتصادية عملية شاملة فهي تختص بوضع خطط متكاملة توضح عمل الإقتصاد القومي حيث تكون مبنية على أسس علمية، موضوعية و مرنة مع ما يتلاءم و متطلبات التنمية الإقتصادية التي يحتاجها المجتمع، كما أن التنمية في البلدان النامية تتوقف على بنية إدارية قوية قادرة على حمل عبء برامج التنمية و هذا يقتضي زيادة الشعور بالمسؤولية إضافة إلى إكتساب المهارات و التقنيات مع وضع برامج لتبني نظم مالية حديثة بالإعتماد على مجموعة من البرامج و الإجراءات. (آل ثاني، 1996، صفحة 187)

[*] حلقة الفقر المفرغة (vicuous circle of poverty/cercle vicieux de le poverty) تقوم هذه النظرية على منطق السببية الدائري في الربط بين أسباب التخلف، بمعنى وجود مجموعة من القوى و العوامل التي تتفاعل مع بعضها بشكل دائري لإبقاء الدول المتخلفة في تخلف مستمر لا يمكن الخروج منه، حيث أن إنخفاض دخل الفرد يؤدي لإنخفاض مستوى تغذيته و بالتالي مستوى صحته، و هذا يؤدي لإنخفاض الكفاءة الإنتاجية و بالتالي إنخفاض مستوى الدخل و من ثم العودة من حيث بدأنا و بالتالي لا تستطيع الدول الخلاص من تلك الحلقة.

و بإعتبار التنمية الإقتصادية تهدف لتحقيق ظروف إجتماعية أفضل فإنه يجب توفير مناخ مشجع و ملائم للتنمية، و من الأمور المساعدة على تهيئة هذا المناخ نجد النظم الإقتصادية، الإجتماعية، القانونية و السياسية و في مقدمتهم عنصر الأمان الإستثماري وهذا للحفاظ على رؤوس الأموال المحلية و جذب رؤوس الأموال الأجنبية منها، من خلال القوانين الإقتصادية، الحوافز الضريبية وكذا توفير الإستقرار السياسي. (آل ثاني، 1996، صفحة 191)

2.1.2. **الموارد البشرية**: تتمثل في القدرات و المواهب، المهارات و المعرفة لدى الأفراد و التي تعتبر كمستلزمات في عملية التنمية، كما أن العبرة من التنمية أن تتم على أيدي أفراد المجتمع و أن تجتهد العقول الوطنية في الإبداع و الإبتكار. (محمد، 2009، الصفحات 137-139)

3.1.2. **الموارد الطبيعية**: تعتبر كقاعدة للتنمية الصناعية إذ تمكن من توسيع النشاط الصناعي بإنتاج مواد خام و ما توفره للبلاد من العملة الأجنبية لإستيراد سلع ضرورية للتنمية و كذا إنتاج مواد خام و تحويلها لسلع نهائية، فالموارد الطبيعية مهمة للتنمية في مراحلها الأولى خاصة في الصناعات المنجمية و الزراعية المرتبطة بالموارد الطبيعية و هي تسمى بالصناعات المتجدرة (rooted industries) إذا تم إستغلالها بشكل مناسب كان حافزاً للنمو والتطور ولا يمكن أن تعتبر قيد على التنمية. (القريشي م.، 2007، صفحة 141)

4.1.2. **التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي**:من بين أهم مستلزمات عملية الإنتاج نجد المعرفة الفنية للقيام بالإنتاج، فهي تلعب دور حاسم في نموه خاصة عندما تتحقق التحسينات في التكنولوجيا للسلع الرأسمالية و البشرية على شكل مهارات للعمل والإدارة. (القريشي م.، 2010، صفحة 57)

كما يقصد بالتقدم التكنولوجي حدوث تغيير في المنتج و المعرفة الخاصة بالإنتاج، فهو يساهم في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال التحسين في الإنتاج أو تقليل تكاليفه، التغلب على الندرة أو التقليل من قيودها، ويمكن إكتسابها عن طريق نقلها عبر قنوات مختلفة كالبرامج التعليمية و التدريبية، إستيراد المعدات و المكائن والوثائق الفنية، الإستثمارات الأجنبية المباشرة، شراء حقوق الصنع، براءات الإختراع و المعرفة الفنية، عقود الخدمات الإستشارية مع الشركاء و الخبراء.

كما أن التكنولوجيا الحديثة تخضع للإحتكار خاصة في الصناعات الصاعدة كالإلكترونيات الدقيقة، المعدات الحربية، تكنولوجيا الطاقة و المواصلات، و هو ما يضاعف تكلفة الحصول عليها و منه على الدول النامية تعزيز قدراتها التكنولوجية وفق الآليات التالية:

-الإهتمام بالجوانب العلمية و التطبيقية و تركز توجيه المعاهد و الجامعات لها.

-توجيه المؤسسات و المشروعات للإستفادة بدرجة كافية من مختلف مراكز البحث.

-التنسيق و التعاون بين البلدان النامية في مجال تطوير قدرتها التكنولوجية الذاتية.

كما يتعين على الدول العمل على خلق مناخ و بيئة مناسبة للتنمية من خلال تهيئة شبكة متكاملة من النظم و المؤسسات (إقتصادية، اجتماعية و سياسية) و خلق الدوافع اللازمة التي تلائم حاجات التنمية و متطلباتها. (القريشي م.، 2007، الصفحات 143-144)

2.2. أهداف و عقبات التنمية

تختلف أهداف التنمية بإختلاف الظروف الإقتصادية، الإجتماعية و السياسية من بلد لآخر و من فترة زمنية لأخرى لنفس البلد، لكن بالرغم من ذلك توجد أهداف مشتركة تسعى لها جميع الدول النامية من بينها ما يلي:

- تحسين و رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع و تقليل التفاوت في الدخول و الثروات.
- إحداث تغييرات جذرية في بنية الإقتصاد القومي مع رفع الدخل القومي الحقيقي. (الوادي و العيساوي، 2007، صفحة 262)
- تصاحب عملية التنمية زيادة في العمالة لمختلف القطاعات مع انخفاض في أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدخل القومي باعتبار أن الخدمات لا يتم تبادلها دولياً بمقدار السلع، بالإضافة إلى فرض الضرائب الجمركية لحماية الصناعة المحلية. (مكسور، 1966، صفحة 48)

و لتحقيق هذه الأهداف و غيرها فإن التنمية الإقتصادية تواجهها عدة عقبات نوجزها في الآتي:

معوقات أو عقبات طبيعية: تتشكل من المناخ، التربة، الأرض و وفرة المياه، ففي الدول النامية تأثر عليها عوامل طبيعية غير ملائمة كالمناخ الذي يعتبر عائق في سبيل تعظيم الإنتاج خاصة في الزراعة، إلا أنه ليس بمقياس فقد إستطاعت الدول المتقدمة التغلب على هذه الظروف من خلال تطوير وسائل الإنتاج كاليابان التي تفتقر لمصادر الطاقة و إستطاعت الوصول لأعلى المراتب من خلال الإدارتها الكفؤة. (الشرفات، 2010، الصفحات 170-171)

عوائق إقتصادية: تمثل العوامل التي تؤدي إلى ضعف البنية الإقتصادية و هي تشمل ما يلي:

- **الإختلالات الناجمة عن إستعمار الدول:** كان للإستعمار الأجنبي آثار سلبية على التنمية الإقتصادية في الدول النامية، و يتمثل هذا في إنتاج و تصدير هذه الدول للمواد الأولية التي تحتاجها الدول المستعمرة، و هو ما يؤدي لإختلال الهياكل الإنتاجية و هيكل الصادرات، بالإضافة إلى السيطرة على حجم الفائض و تحويل الأرباح لتلك الدول و تحكمها بوسائل الإنتاج و إحتكارها، بالإضافة إلى حرمان الدول النامية من تطبيق هذه الوسائل وهو ما يسبب قصور التنمية بها.
- **الإختلالات في هياكل إقتصاديات الدول النامية:** تعاني الدول النامية من إختلالات في هياكلها الإقتصادية خاصة في القطاع الصناعي و الزراعي؛ ففي القطاع الصناعي يلاحظ ضعف في مساهمته في تكوين الناتج

والدخل القومي إذ لم تزد هذه النسبة عن 10% بينما في الدول المتقدمة فقد وصلت إلى 40%. (صافي و آخرون، 2010، صفحة 295)

- **الإختلالات الناجمة عن الفقر:** تعاني غالبية الدول من حلقة الفقر التي تتميز بإنخفاض مستوى الإنتاج في مختلف القطاعات بسبب ضعف الإستثمار الناتج عن ضعف الإدخار بسبب إنخفاض الدخل القومي، أي أن إقتصاديات الدول النامية تدور في حلقة مفرغة تبدأ بتدني الدخل و الإدخار و تنتهي بتدني الإنتاجية بسبب إنخفاض مستوى الإستثمار الناتج عن إنخفاض المدخرات الناتج بدوره عن تدني مستوى الدخل، حيث تعمل هذه الحلقة من جانب الطلب من خلال ضعف حافز الإستثمار ومن جانب العرض من خلال تدني مستوى الإدخار، بالإضافة إلى وجود حلقات مفرغة متنوعة كالحلقة المفرغة الخاصة بإنخفاض المستوى التعليمي، و الحلقة المفرغة المتعلقة بإنخفاض المستوى الصحي. (الدعمي و العذاري، 2010، الصفحات 38-39)

- **الإختلالات الناجمة عن التبعية الإقتصادية:** تظهر التبعية الإقتصادية في العديد من المحاور كالتبعية التجارية الناتجة عن تعاظم الإستيراد و إنخفاض التصدير، التبعية المالية الناتجة عن سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على مؤسساتها الإقتصادية إضافة للقروض والمساعدات، و التبعية التكنولوجية الناتجة عن الإعتماد الكلي على التكنولوجيا المستوردة بكافة أشكالها.

- **الإختلالات الناجمة عن السوق:** إن معظم منتجات الدول النامية تمتاز بصغر حجم السوق نتيجة ضعف الطلب على السلع والخدمات وهو ما يؤدي لضعف مستوى الإستثمار، وتعتبر نواقص السوق من أهم المعوقات المتعلقة بعوامل السوق والتي تدل على أن شروط وصفات نموذج المنافسة التامة لا ينطبق على أسواق الدول النامية، حيث أن وجود هذه النواقص يؤدي إلى بقاء إنخفاض كفاءة الإنتاج.

- **الإختلالات الناجمة عن التجارة الخارجية:** وتعرف أيضاً بالعقبات الدولية حيث تعاني معظم الدول النامية في تجارتها الخارجية من سياسة الإنتاج الواحد أو العدد القليل من المنتجات مما يجعل إقتصادياتها عرضة للتقلبات القوية و يرفع عنصر المخاطرة، وهذا له أثر كبير على إحداث التنمية الإقتصادية. (الزغب، 2009، صفحة ص 59)

- **العوائق الخاصة بالسكان:** تظهر هذه العوائق في عدم التكافؤ بين زيادة السكان و نقص الموارد الإنتاجية و ما تنتجه من تأثيرات سلبية من خلال زيادة البطالة المقنعة، إنخفاض مهارات العاملين و تدهور الإنتاجية و كذا تضخم الإستخدام في القطاع العام وتدني المستويات الثقافية و الإجتماعية. (سانية و عبد اللطيف، 2014، صفحة ص 288)

- **العوائق المتعلقة بالإستقرار السياسي:** تتسبب هذه العوائق في عدم تشجيع الإستثمار و ما ينتج عنه، فالبيئة غير المستقرة تجعل الإقتصاد مقيد كما تصعب من عملية التنمية.

- **مشكلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية:** و هو ناتج عن نقص الإستثمار الناجم بدوره عن نقص الإدخار والذي يعود لإنخفاض الدخل الناتج عن انخفاض مستوى الإنتاجية، (عريقات، 1997، صفحة 58) و بالتالي تتفاعل عوامل عديدة ضمن حلقة مفرغة مما يسبب نقص رأس المال في الدول النامية.

- **مشكلة التمويل:** تتطلب هذه المشكلة دراسة الموارد المالية التي يعتمد عليها نظام التمويل وطرق تجميعها و توزيعها على مختلف القطاعات و قد تكون الموارد التمويلية من أصل داخلي أو خارجي. (سانية و عبد اللطيف، 2014، صفحة 38)

3.2. قياس التنمية الإقتصادية

في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) قامت منظمة الأمم المتحدة (ONU) بإصدار مقياس للتنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI) الذي ظهر عام 1990 الذي يشمل ثلاثة معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي (المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد) و المستوى التعليمي و مستوى المعيشة (المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل) بالإضافة إلى وجود دليل آخر يأخذ في الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الإناث و الذكور بالإضافة إلى المعايير الثلاثة المذكورة سابقاً، حيث يتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس (GDI) كما أضيف دليل آخر سنة 1997 يتمثل في دليل الفقر التنموي (HPI) و لقياسه وجب التفرقة بين الفقر المطلق و النسبي، حيث يقصد بالفقر المطلق عدم تلبية الحاجات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع والخدمات ممثلة لحد معين من العيش و يعتبر فقير كل من لا يستطيع الوصول إلى هذا الحد من الإستهلاك، أما بالنسبة للفقر النسبي فيتمثل في وجود فرق بين ما نملكه و ما يملكه الآخرون رغم إمتلاكنا لأكثر من الحد المخصص للعيش. (طالب، 2015/2014، صفحة 59)

أ. **الناتج القومي الإجمالي (GNP):** في البداية تم إعتبار أن التنمية عبارة عن زيادة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، حيث أن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة)، حيث أن هذا المقياس لا يأخذ نمو السكان بعين الإعتبار ولا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع جراء التلوث والتحضر و التصنيع، و لا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان.

ب. **الناتج القومي للفرد:** أصبحت تقاس التنمية من خلال زيادة الناتج الفردي لفترة زمنية طويلة، حيث يتوجب أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان حتى تتحقق الزيادة في الناتج القومي للفرد، من جهة

أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ذهب الجزء الأكبر من الدخل لفئة محدودة من الأغنياء، حيث بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة إقتصادياً.

ث. **الحاجات الأساسية:** بعد الإنتقادات التي وجهت لمقاييس دخل الفرد، اتجه المفكرون لإستخدام مقاييس إشباع الحاجات الأساسية، حيث تبنته الهند في خطتها الخماسية سنة 1974 ثم منظمة العمل الدولية سنة 1976، حيث يؤكد هذا المفهوم على ضرورة الحاجات الأساسية للكان (بما فيها الغذاء، الماء، السكن و الملبس و الخدمات الصحية) و بذلك أصبح مقياس الفقر او التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان و تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية. (قنادزة، 2018/2017، صفحة 66)

ج. **مؤشرات إجتماعية:** تعكس هذه المؤشرات مستوى حياة الأفراد و رفاهيتهم (من خدمات صحية، التغذية و التعليم، المياه الصالحة للشرب والسكن)، لكن المشكلة التي واجهت هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية و مكوناته و أوزانه، حيث تبلور مقياسان في هذا المجال منها مقياس نوعية الحياة و مقياس التنمية البشرية الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **مؤشر نوعية الحياة PQLT**: يقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المحقق لإشباع الحاجات الأساسية و رفع مستوى الرفاهية للسكان، حيث يتكون من ثلاثة مكونات (وفيات الأطفال، توقع الحياة عند السنة الأولى للطفل و القراءة والكتابة عند العمر 15 سنة) حيث يأخذ متوسط المكونات الثلاثة و كل واحد منها يحمل وزن متساوي يقدر بـ33%.

- **مؤشر التنمية البشرية HDI**: كانت آخر المحاولات الطموحة لتحليل أوضاع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في كل من البلدان المتقدمة و النامية بشكل منظم و شامل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و هذا من خلال تقاريره السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية HDR، حيث تمثل الجزء المركزي من هذه التقارير والذي بدأ سنة 1990 في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية، كما هو الحال مع مقياس PQLT الذي يرتب الدول على مقياس يبدأ من الصفر كأدنى مرتبة و ينتهي بالواحد كأعلى مرتبة في مقياس التنمية البشرية، حيث يستند هذا المقياس على ثلاثة أهداف للتنمية و هي طول فترة الحياة (تقاس بتوقع الحياة عند الولادة)، المعرفة التي تقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار (بمثل ثلثين) و متوسط سنوات الدراسة (بمثل الثلث الباقي)، ومستوى المعيشة الذي يقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة. (قنادزة، 2018/2017، صفحة 67)

4.2. نظريات التنمية الإقتصادية

إهتم مختلف المفكرين منذ وقت طويل بموضوع التنمية الإقتصادية، حيث أسسوا لها عدة نظريات تبحث في قضاياها و كيفية تحقيقها لنذكر أبرزها في الآتي:

1.4.2. **إستراتيجية النمو المتوازن:** تقوم هذه النظرية على إعطاء كل القطاعات الإقتصادية دفعة واحدة بشكل متوازن، حيث يولي رواد هذه النظرية (Nurkes، Rodan) الإعتبار لما يلي:

أ. **دور الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية:** تتمثل هذه الهياكل في كافة الإنجازات الجماعية المقدمة من طرف الدولة و التي تكون غير قابلة للتجزئة لكونها تستلزم حجماً كبيراً كحد أدنى، وهو ما يتطلب إستثمار مبدئي ضخم لتكاليفها الباهضة كالسكك الحديدية، الطرق و غيرها و هي تتطلب مدة إنجاز طويلة، فهو إستثمار نهائي من حيث الوقت أي لا يمكن تأجيله وهو يوازي أو يسبق مباشرة الإستثمار المنتج، و لنقص مثل هذه الهياكل في البلدان النامية فهو يشكل عائقا لها، بإعتباره يساهم في الربط بين الأسواق بمعنى كسر العزلة بين المناطق و كذا توسيع السوق الوطني و فتح منافذ جديدة للمؤسسات.

ب. **الطبيعة المكملة للطلب:** للتغلب على نقائص الإقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج و الدخل، و لتفعيل دور الهياكل الإقتصادية وجب تطوير صناعات مختلفة مع توفير حد أدنى من الموارد لبرامج التنمية و يجب أن يكون التصنيع على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى، لتتمكن من توفير الطلب المكمل و منه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى؛ (طالب، 2015/2014، صفحة 60)

و رغم الأفكار التي ساهمت بها نظرية النمو المتوازن إلا أنها واجهت العديد من الإنتقادات أبرزها ما يلي: (القريشي م.، 2007، الصفحات 93-95)

- يؤدي قيام العديد من الصناعات في وقت واحد لزيادة تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يجعلها غير مربحة بالنسبة للتشغيل في ظل غياب العدد الكافي للمعدات الرأسمالية، بالإضافة إلى أن قيام صناعات جديدة يؤدي لإنخفاض الطلب على منتجات الصناعات القائمة الأمر الذي يجعلها غير مربحة هي الأخرى، حيث يرى (J.M.Fleming) بأنه بينما تفترض النظرية وجود علاقة متكاملة فيما بين الصناعات فإن محدودية عوامل الإنتاج تجعل هذه العلاقة تنافسية.
- حسب الإقتصادي المؤيد لنظرية النمو الإقتصادي (A.Hirshman) فإن تنفيذ نظرية النمو المتوازن سيفرض إقتصاد صناعي متكامل و حديث عن قمة إقتصاد تقليدي راكد، مما يؤدي لإحياء ظاهرة

الإزدواجية الإقتصادية، كما يرى مؤيدي هذه النظرية بأن النمو المتوازن يفرض تنمية الصناعة و الزراعة معاً بطريقة متوازنة.

- كما أنتقدت النظرية في أنها تدعو لتأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية بغية حساب دفعة قوية لإنشاء الصناعات الإستهلاكية الخفيفة بإعتبار أنه يزيد الإستهلاك على حساب الإدخار، بالرغم من أن تنمية الصناعات الإستهلاكية قد يزيد معدل نمو الدخل القومي للتنمية في مراحلها الأولى، إلا أنه سيساهم في إبطال عملية التنمية.

- تقوم النظرية على إفتراض مفاده وجود إمكانيات مادية و مهارات لتحقيق و تنفيذ برامجها و هو ما لا يتوفر في البلدان النامية، كما أن الموارد المالية الشحيحة تشجع الضغوط التضخمية و هو ما حدث في أمريكا اللاتينية.

- حسب الإقتصادي البريطاني (Paul Street) فإن الندرة و الإختناقات تقوم بتشجيع النمو، و أنه تاريخياً ليس النمو المتوازن من طور إنجلترا بل أن الأمر يعود للندرة و الإختناقات (bottlenecks) التي حفزت الإختراعات.

2.4.2. إستراتيجية النمو غير المتوازن

حسب هذه الإستراتيجية فإنه يتم التركيز على نمو قطاع معين بحيث ينتقل النمو من هذا القطاع إلى باقي القطاعات الأخرى، و من رواد هذه النظرية نجد Hirshman الذي ينتقل من عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن، بإعتبار أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير وبالتالي فإن الدفعة القوية تكون مرتكزة في قطاعات أو صناعات إستراتيجية ذات أثر في تحفيز إستثمارات أخرى مكملة و هذا راجع لكون التنمية تسمح بإنتقال و تطوير الإقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى و لكن بمستوى أعلى من الدخل و الإنتاج. (طالب، 2015/2014، الصفحات 60-61)

ومن ضمن الإنتقادات الموجهة لإستراتيجية النمو غير المتوازن نجد:

- نفترض نظرية النمو غير المتوازن أن عملية التنمية تتم من خلال المبادرات الفردية و أن عدم التوازن هو من يحرك النمو، أي أن التنمية لا تتحقق في ظل التخطيط الشامل، و هذا الأمر يعتبره البعض مهم في ظل محدودية الموارد.

- تهمل هذه النظرية عنصر المقاومة الذي يظهر في الإقتصاد نتيجة عدم التوازن، و لتحقيق التوسع فهي تركز فقط على المحفزات.

- للحصول على عدم التوازن في الإقتصاد بشكل متكرر و هذا بالإعتماد على الإستثمارات في قطاعات متنوعة و في ظل نقص الموارد، قد يساهم في خلق ضغوط تضخمية و مشكل في ميزان مدفوعات الدول النامية.
- إفتراض النظرية بأن عرض الموارد يتمتع بمرونة عالية و هذا الأمر غير واقعي.

كخلاصة يمكن القول أن عملية تقييم النمو المتوازن و غير المتوازن ليست بالسهلة، فكلاهما لا يخضع للإختبار التجريبي بسهولة، إلا أن البعض حاول إتخاذ نظرية النمو غير المتوازن كوسيلة لبلوغ الهدف النهائي للنمو المتوازن.

3.4.2. نظرية مراحل النمو لـRostow

في كتابه" مراحل النمو الاقتصادي"، إعتبرRostow* بأن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول ضمن سياق خطي للتنمية، حيث قسم مراحل النمو إلى خمسة مراحل كالآتي (بن سانية و عبد اللطيف، يومي 23-24 فبراير 2011):

- **مرحلة المجتمع التقليدي (the traditional society)**: يتميز بإقتصاد جد متخلف ذو طابع زراعي وبوسائل إنتاج بدائية، و تلعب فيه الأسرة أو العشيرة الدور الرئيسي في التنظيم الإجتماعي، بالإضافة إلى أن الهيكلة الإجتماعية قائمة على الملكية العقارية، كما يستند نظام القيم للقدرية و معاداة التغيير، أما بالنسبة للناتج الوطني فهو يقسم لأغراض غير إنتاجية، و عادة ما تكون هذه المرحلة طويلة نسبياً و تتميز بالبطء الشديد.
- **مرحلة التهيؤ للإنطلاق (the perquisites for take-off)**: تعتبر مرحلة إنتقالية، أين تكون الدولة فيها متخلفة اقتصادياً و تحاول ترشيد إقتصادها و التخلص من جمود مجتمعها، تتسم هذه المرحلة بتحولات في القطاعات غير الصناعية الثلاثة (نقل، زراعة، و التجارة الخارجية) بوجود قطاع بنكي و هياكل قاعدية ضرورية للتنمية، كما يشير Rostow للقطاع الزراعي كمحرك لما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بخلق مجتمع متصاعد، و تضمن الصادرات المناسبة لتوازن التبادل الدولي، وبالتالي فإن هذا القطاع يقوم بتجميع الشروط الضرورية لخلق تنمية صناعية، كما يشير Rostowلأهمية الدور الذي يلعبه قطاع النقل و وسائل الإتصال، و كذا التطور في الذهنيات و مناهج العمل، حيث يعتقد أنه من الشروط اللازمة للتهيؤ للإنطلاق وجود طبقة مفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي الخاص بالتفكير.
- **مرحلة الإنطلاق (the take-off period)**: تعتبر أهم مرحلة ضمن المراحل الخمس للنمو، يعرف فيها المجتمع تحول جذري بإزالة العوائق التي تحول دون النمو المنتظم، ليكون النمو هو الوظيفة الطبيعية للإقتصاد، تعرف هذه المرحلة تغييرات جذرية في فنون الإنتاج بفضل تطور التكنولوجيا و توسع المصانع بالإضافة لتركز الإستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع، و بالتالي فإن Rostow يعتبر التكنولوجيا كعامل حاسم في الإنطلاق، أين

* Walt Whitman Rostow (1916-2003): عالم إقتصاد و بروفيسور أمريكي، و عضر في الحزب الديمقراطي الأمريكي، حصل على عدة جوائز و أوسمة منها وسام الحرية الرئاسي، ووسام "العمل الشجاع في الحرب الوطنية العظمى 1914-1945".

ترتفع نسبة العاملين في القطاع الصناعي و تنتشر المناطق الحضرية، حيث أن هذه المرحلة قصيرة نسبيا (تقريبا من 20 إلى 30 سنة)، و من أصعب مراحل النمو بإعتبارها مرحلة العمل المتواصل و الجهد الشاق لإقامة قواعد نهضة إقتصادية و إجتماعية شاملة، فحسب Rostow يوجد ثلاثة شروط أساسية للإنطلاق:

- إرتفاع معدل الإستثمار المنتج من 5% إلى أكثر من 10% من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.
- إقامة قطاعات صناعية تحويلية هامة و هذا بمعدل نمو مرتفع.
- لابد أن يرافق الإنطلاق نجاح سياسي، إجتماعي و ثقافي يقود لعصرنة الإقتصاد.

- **مرحلة السير نحو النضج (move towards maturity)**: تلي مرحلة الانطلاق بحوالي 60 سنة، ففيها يملك الإقتصاد القدرة على التحرك لأبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الإنطلاق، بتطبيق أحدث التكنولوجيا، و الوصول للتحسين الدائم في فنون الإنتاج، بالإضافة إلى أن الإقتصاد القومي يصبح له مكانة هامة على الصعيد الدولي، و من مظاهر هذه المرحلة:

  - قيام الكثير من الصناعات الأساسية (صناعة الحديد و الصلب، صناعة الآلات و الصناعات الكهربائية).
  - إزدهار و تطور التجارة الخارجية و زيادة الصادرات.
  - نضج المجتمع الفكري.
  - زيادة معدلات الإستثمار لتفوق من 10حتى 20% من الناتج الوطني.
  - تغير هيكل الطبقة التشغيلية (تنامي ظاهرة التحضر خاصة في اليد العاملة).
  - تطور مستوى مسيري المؤسسات مع إمتلاكهم لبعد النظر في التسيير.

- **مرحلة الإستهلاك الواسع (high mass consumption)**: فيها يبلغ البلد مستوى كبير من التقدم، بحيث يزيد الإنتاج فوق الحاجة، حيث يعيش السكان في سعة العيش مع دخول عالية و بقسط كبير من سلع الإستهلاك و أسباب الرخاء، و من مظاهرها ما يلي:

  - إرتفاع متوسط إستهلاك الفرد العادي للسلع المعمرة (سيارات و غيرها).
  - إرتفاع مستوى الإنتاج الفكري و الأدبي للمجتمع.

3. الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

يمكن إيجاز أوجه الإختلاف بين مفهومي النمو و التنمية الإقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): الفرق بين النمو و التنمية الإقتصادية

أوجه الإختلاف	النمو الإقتصادي	التنمية الإقتصادية
الآثار	يشير النمو إلى زيادة مع مرور الوقت في الناتج الحقيقي للبلد من السلع و الخدمات (الناتج القومي الإجمالي) أو الناتج الحقيقي من نصيب الفرد من الدخل.	تعني التنمية الإقتصادية تحركًا صعوديًا للنظام الإجتماعي بأكمله من حيث الدخل والمدخرات والإستثمار إلى جانب التغيرات التدريجية في البنية الإجتماعية–الإقتصادية للبلد (التغيرات المؤسسية والتكنولوجية).
العوامل	يتعلق النمو بزيادة تدريجية في أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي:الإستهلاك، الإنفاق الحكومي، الإستثمار، صافي الصادرات.	تتعلق التنمية بنمو مؤشرات رأس المال البشري، وانخفاض في أرقام عدم المساواة، والتغيرات الهيكلية التي تحسن نوعية الحياة العامة للسكان.
القياس	**الكمية**: الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	**النوعية**: (مؤشر التنمية البشرية)، والمؤشر المرتبط بنوع الجنس (GDI) و مؤشر الفقر البشري (HPI)، ومعدل وفيات الرضع، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة وما إلى ذلك.
التأثير	يجلب تغييرات كمية في الإقتصاد	يجلب تغييرات كمية و نوعية في الإقتصاد.
الملائمة	النمو الإقتصادي هو مقياس أكثر ملاءمة للتقدم في البلدان المتقدمة. ولكنه يستخدم على نطاق واسع في جميع البلدان لأن النمو شرط ضروري للتنمية.	التنمية الإقتصادية أكثر ملاءمة لقياس التقدم ونوعية الحياة في الدول النامية.
النطاق	النمو يهتم بزيادة إنتاج الإقتصاد	تشعر بالقلق مع التغييرات الهيكلية في الإقتصاد

Source : (www.diffen.com)

4. نظريات النمو الإقتصادي

حاولت العديد من المدارس الفكرية تقديم إطار نظري شامل للنمو الإقتصادي حتى تستطيع جل الدول إتباعه للوصول لمستويات مقبولة من الأداء الإقتصادي، و الخروج من التخلف و الركود الذي ميز العديد منها، و من هذه النظريات ما يلي:

1.4. النمو الإقتصادي في الفكر الكلاسيكي

ظهرت نظريات النمو الإقتصادي للفكر الكلاسيكي ما قبل الحرب العالمية الثانية، و ميزتها العديد من الأفكار و التحليلات المهمة التي نذكر أهمها:

1.1.4. نظرية Adam Smith

بداية التفكير الإقتصادي المتعلق بالنمو كانت مع آراء Adam Smith* فقد سعى لمعرفة كيفية حدوثه، كما حاول كشف العوائق التي تحول دون تحقق النمو الإقتصادي، كما إعتبر أن العمل مصدر لثروة الأمم و تقسيمه هو الطريقة الأفضل لزيادة الإنتاجية، (نامق، 1966، صفحة 53) و هذا بتوفر المعدات و الآلات اللازمة لذلك، حيث يؤكد Smith أن الإقتصاد القومي بحاجة لتراكم رأس المال من أجل التوسع في تقسيم العمل، و زيادة نصيب الفرد من الدخل، كما يعتمد التراكم الرأسمالي على رغبة الأفراد في الإدخار بدلاً من إستهلاك جميع دخولهم، أي تخصيص جزء من الموارد المالية التي يملكونها في إنتاج سلع إنتاجية بدلاً من السلع الإستهلاكية، و يرى Smith وجود قيد آخر على تقسيم العمل المتمثل في حجم السوق، فهذا الأخير عندما يكون ضيقاً فإن الطلب يكون غير كافي لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير، كما ينجم عن تزايد الدخول، توسع حجم الأسواق لمعظم السلع، و يتسع حجم السوق أيضا في حالة إيجاد عملاء في دول أخرى، كما يرى Smith أن التنمية الإقتصادية حينما تبدأ تصبح متجددة ذاتياً، فتوفر السوق الكافي و التراكم الرأسمالي يساهم في حدوث تقسيم العمل و التخصص، و بالتالي الزيادة في الدخول وهو ما يسمح بتوسيع حجم السوق و زيادة الإدخار والإستثمار، فهذا يسمح بتقسيم العمل بطريقة أكبر و حصول نمو وزيادة في الدخل. (الليثي و عجمية، 2003، الصفحات 69-70)

كما يرى Smith وجود مجموعة من الحدود للعملية التراكمية للتنمية، و هذا عندما يصل الإقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الإستخدام الكامل للأرض، بالإضافة إلى مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى، لكنه لم يشرح بدقة كيفية الوصول لحالة الركود، ماعدا إعتقاده أن ندرة الموارد الطبيعية هي العامل الذي يوقف النمو الإقتصادي في النهاية، بحيث أن زيادة التراكم الرأسمالي و نمو السكان يزيد من صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ومن تم تتناقص معدلات دخول أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات التي تدفع إلى تراكم رأس مال جديد. (القريشي م.، 2009، الصفحات 78-79)

تتلخص نظرة Adam Smith في أن وجود السوق الكافي و التراكم الرأس مالي يساهم في تقسيم العمل والتخصص وبالتالي زيادة الدخول الذي يوسع من حجم السوق و يزيد من حجم الإستثمار و المدخرات و هو ما يسمح بتجدد التنمية ذاتياً، و أن العملية التراكمية للتنمية تقف عندما يصل الإقتصاد لحالة الإستغلال الكامل للأرض المتوفرة، والنمو الإقتصادي يتوقف مع ندرة

* Adam Smith (1723-1790): إقتصادي و فيلسوف أسكوتلندي، يعتبر رائد الإقتصاد السياسي و أب الإقتصاد أو أي الرأسمالية، من أعماله "نظرية المشاعر الأخلاقية" سنة 1759، و "التحقيق في طبيعة و أسباب ثروة الأمم" سنة 1776 و صاحب نظرية الميزة المطلقة.

الموارد الطبيعية، فخلال التراكم الرأسمالي و النمو السكاني تزداد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية و يتبعها تناقص معدلات الدخول.

و الشكل الآتي يوضح أفكارSmith بشكل مبسط:

الشكل رقم (4): أفكار Adam Smith حول النمو الإقتصادي

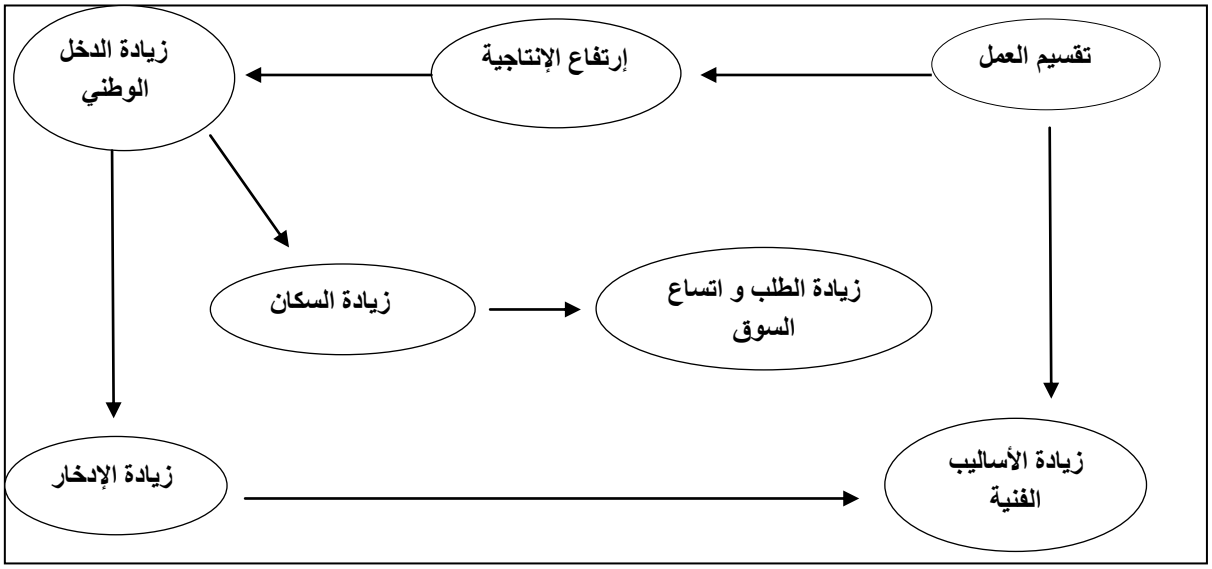

المصدر: (توفيق سالم النجفي، أساسيات علم الإقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، 2000، صفحة 317)

2.1.4.نظرية Robert Malthus

حيث قال Malthus في كتابه "مبادئ الإقتصاد السياسي" لدراسة النمو الإقتصادي بأنه:" ما من موضوع في علم الإقتصاد أغرب وأهم وأدعى لإمعان النظر من ذلك الذي يدرس الأسباب العملية التي تعرقل نمو الثروة لمختلف الدول، أو توقفها نهائياً، أو تسمح لها بالنمو البطيء، بينما تظل قوة الإنتاج على حالها دون أن تتضاءل، أو على الأقل تظل هذه القوة الإنتاجية قوية لدرجة تسمح بنمو الإنتاج و السكان". (نامق، 1966 ، صفحة 69)

يعتبر Malthus* الوحيد من الإقتصاديين الكلاسيك الذي أكد على دور الطلب في التأثير على حجم الإنتاج، حيث أكد في نظريته الخاصة بالسكان على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو و التنمية، فهو لم يؤمن بقانون المنافذ الذي ينص على أن العرض

* Thomas Robert Mathus (1766-1834): باحث و خبير إقتصادي و مؤثر في مجال الإقتصاد السياسي و الديمغرافيا، نشر مقاله المعروف سنة 1798 عن مبدأ السكان.

هو الذي يخلق الطلب، حيث نظر للطلب الفعال على أنه محدد للعرض بالإضافة إلى أنه دافع عن طبقة ملاك الأراضي بإعتبارها محفزة للطلب الفعلي بسبب نمطها الإنفاقي الذي يميل نحو الإستهلاك. (حشيش، بدون سنة، صفحة 193)

كما أن الطلب الفعال بنظره ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للمحافظة على الربحية، بالإضافة إلى أنه ركز على إدخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و إستثمار الرأسماليين، الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، و أن إنخفاض الإستهلاك يساهم في إعاقة مسار التنمية، بينما إذا زادت مدخرات ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للإقراض فإنه إقترح أن يتم فرض ضرائب على هؤلاء الملاك، أما عن معدل نمو السكان فيقول أنه ينمو وفق متتالية هندسية، و أن إنتاج العتاد و الثروة ينمو بمتتالية عددية. (خلف، 2006، صفحة 86)

كما سيطرت نظرية السكان على أفكار و تحليلات Malthus عن النمو الإقتصادي في المجتمع الذي إعتقد أنه لن يدوم طويلاً، فبتزايد السكان و تقلص المساحات القابلة للإنتاج ستنخفض إنتاجية العمل و تنخفض معها أجور العمال حتى تصل لحد الكفاف و هو الحد الأدنى للمعيشة، بحيث أن أي زيادة للسكان بعد هذا تؤدي لتدهور الحالة الصحية لهم بسبب سوء التغذية وانتشار الأمراض ثم ترتفع معدلات الوفيات. (العيسى، 2001 ، صفحة 366)

رغم إقتراب تحليلات Malthus من الأوضاع السائدة في البلدان المتخلفة إلا أنها لم تتحقق على المستوى العالمي، لظهور وسائل حديثة يمكن من خلالها التحكم في حجم السكان، و إرتفاع الإنتاج الغذائي بمعدلات تفوق نمو السكان نتيجة التقدم التكنولوجي. (سهير و مدحت، 1999، صفحة 73)

Malthus كرائد للمدرسة التشاؤمية ركز نظريته للتنمية على قطاعي الزراعة و الصناعة معاً، ففي القطاع الزراعي إقترح أن يتم إصلاح الأراضي و زيادة الإستثمارات للإستفادة من الأراضي الزراعية، الأمر الذي يزيد من الإنتاج و يوفر فرص للربح، أما الباقي من رأس المال فيوجه للقطاع الصناعي الذي يظهر فيه التقدم التكنولوجي و الغلة المتزايدة التي تضاعف من أهمية هذا القطاع بمرور عجلة النمو.

يمكن تلخيص Malthus أفكار في المخطط التالي:

الشكل رقم (5): النمو الاقتصادي حسب أفكار Malthus

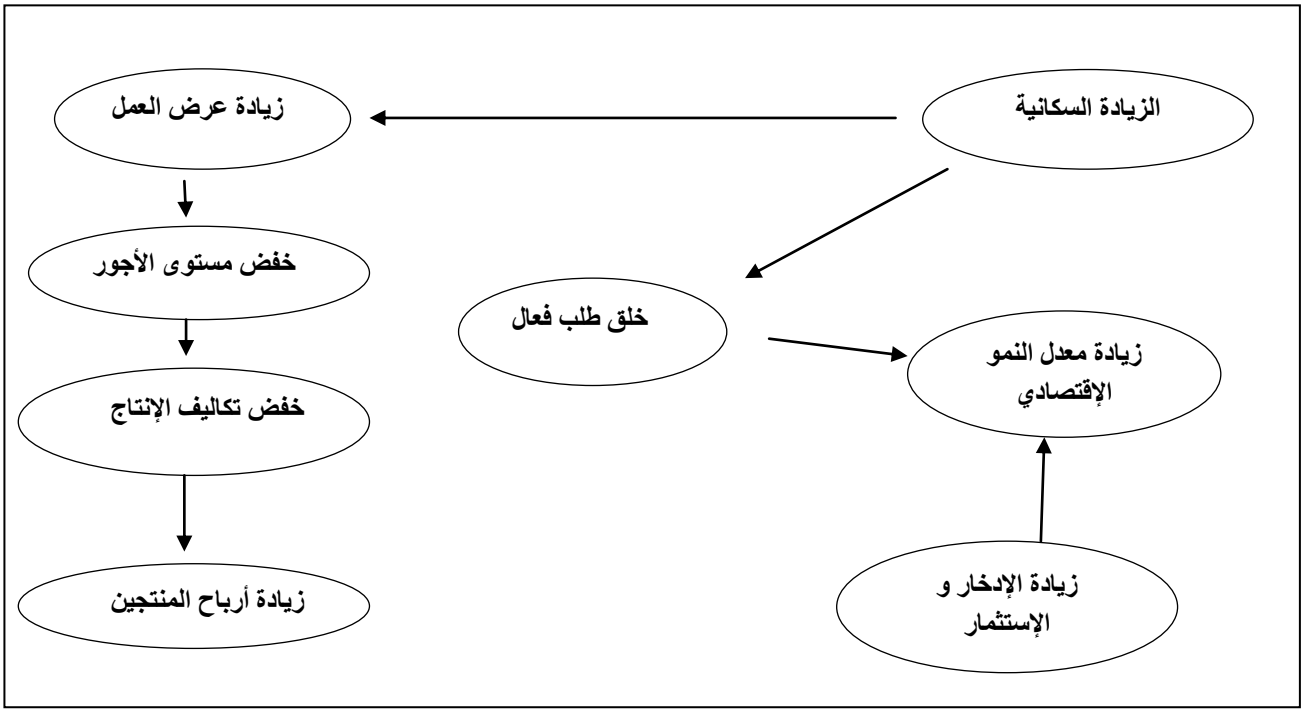

المصدر: (توفيق سالم النجفي، أساسيات علم الإقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، 2000، صفحة 318)

3.1.4. نظرية David Ricardo

يرى Ricardo* أن الإقتصاد يبدأ بإستغلال أكثر الأراضي خصوبة، فكلما إرتفع الطلب كلما إحتاج المجتمع لكميات كبيرة من المنتجات الزراعية، و هو ما يدفع بالتوجه نحو الأراضي الأقل خصوبة التي تحتاج إلى حجم عمالة أكبر، الأمر الذي يساهم في زيادة الطلب على العمال و بالتالي إرتفاع الأجور و ريع الأراضي الصالحة للزراعة، مقابل إنخفاض التراكم الرأسمالي من خلال إنخفاض أرباح ومدخرات الطبقة الرأسمالية، وبإنخفاض التراكم الرأسمالي ينخفض الاستثمار و تنخفض معه الأرباح الرأسمالية على المدى البعيد وهنا يدخل الإقتصاد في حالة ركود، الذي يمكن أن يؤجل من خلال تطبيق الوسائل الفنية و التكنولوجية (تأجيل مفعول قانون تناقص الغلة)، فالتكنولوجيا تزيد من إنتاجية العامل و بالتالي تخفيض تكاليف و أسعار السلع الزراعية، و بالتالي فإن نصيب الأرباح من الناتج الكلي لا يتأثر و يستمر المجتمع بالنمو، بالإضافة إلى أن معدل النمو السكاني حسب Ricardo يزداد بشكل أكبر من معدل تراكم رأس المال الأمر الذي يدفع بالمجتمع لحالة الركود، (سهيل و محمد، 1999، صفحة 61) ولتفادي هذه الحالة أو على الأقل تأجيلها إقترح Ricardo أن يتم الحرص على تطوير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى أنه حينما يأخذ الرأسماليون فرصا كاملة للبحث عن الأرباح فإن اليد الخفية لجهاز الثمن (في ظل غياب الإحتكار) تعمل على التوزيع الكفء للموارد المتاحة و بالتالي تأخر الوصول لحالة الركود لأقصى حد ممكن. (باشا، 2007/2006، صفحة 09)

حسب " Adam Smith " و" David Ricardo " فإن عرض العمل يتولد داخل نظام إقتصادي- إجتماعي (ينمو داخليا) والذي يحكمه معدل تراكم رأس المال الذي يزداد كلما إرتفعت الأجور الحقيقية، بمعنى أن قوة العمل تعتبر سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال. (القرشي، 2010، الصفحات 79-81)

* David Ricardo (1772-1823): إقتصادي و سياسي بريطاني و أحد أكثر الإقتصاديين الكلاسيك تأثيراً، من أشهر أعماله "مبادئ الإقتصاد السياسي و الضرائب" سنة 1817.

4.1.4. نظرية Karl Marx

يعد Marx[**] بمثابة الأب للنظام الشيوعي، فقد جاءت نظريته كإنتقاد لأفكار و آراء الرأسماليين على غرار فرضية المنافسة التامة التي تسبب الإحتكار و الإستغلال، و كذا لجوءهم للإستثمار الخارجي الذي تسبب في إستعمار الدول و انتشار الجوع، الحروب و الخراب، فنظرية Marx المتعلقة بالنمو الإقتصادي، بنيت على مجموعة من الفرضيات الخاصة بطبيعة وظيفة الإنتاج في المجتمع و على فكرة الإبداع و الابتكار و كذا طريقة تراكم رأس المال، بالإضافة لفرضيات معدل الأجور و الأرباح المتعلقة بالطابع الحركي الإقطاعي أو الرأسمالي. (نامق، 1966 ، صفحة 101)

و كخلاصة لما سبق نلخص النموذج الكلاسيكي للنمو (بخاري، 2017، الصفحات 68-69) حسب آراء Smith Adam في دالة الإنتاج الآتية:

$$Y = f(L, K, N) \dots\dots (1)$$

حيث أن:

Y: تمثل الإنتاج output.

L: قوة العمل labor force.

K: رأس المال capital.

N: الأرض (الموارد الطبيعية) natural resources.

و بإعتبار أن الأرض تمثل هبة من الطبيعة، فإن ثبات مساحتها يعكس الصورة الدالية:

$$\frac{dN}{dt} = 0 \dots\dots (2)$$

أما بالنسبة لعنصر العمل و التمييز الذي قام به Ricardo بين معدل الأجر السوقي و الطبيعي، فإنه كلما زاد معدل الأجر السوقي عن الطبيعي يزيد معه العمالة (السكان).

$$\frac{dL_s}{dt} = q[W - \bar{W}(t)] \dots\dots (3)$$

حسب Smith فإن الإدخار و الإستثمار يحددهما معدل الربح، فإذا كان هذا المعدل أعلى من أدنى معدل لمخاطر التراكم الرأسمالي، فإن الإستثمار سيكون مجديا، و منه تتمثل تغييرات رأس المال في:

[**] Karl Marx (1881-1883): فيلسوف و عالم إقتصاد ومؤرخ إشتراكي ألماني، يعتبر أحد المهندسين الرئيسيين للعلوم الإجتماعية الحديثة.

$$\frac{dK}{dt} = f(\pi - r, y) \dots \dots (4)$$

حسب Ricardo فإن الدالة رقم (4) تختلف في الدخل y الذي يأخذ بصافي دخل المجتمع الذي يفوق مستوى حد الكفاف (الأجر الطبيعي للعمل) لتصبح الدالة كالآتي:

$$\frac{dK}{dt} = f(\pi - r, y - \bar{W}L) \dots \dots (5)$$

و بناءاً على ما سبق و بالأخذ بعين الإعتبار إضافة Ricardo في دالة الإنتاج للإطار المؤسسي والتقنية، فإن عملية التنمية تكتب وفق المعادلة التالية:

$$\frac{dy}{dt} = \left(\frac{\partial f}{\partial K} + q\frac{\partial f}{\partial L}\right)\frac{dK}{dt} + \frac{\partial f}{\partial S} \times \frac{dS}{dt} \dots \dots (6)$$

5.1.4. نقد النظرية الكلاسيكية

حسب الإقتصاديين الكلاسيك فإن السبب الرئيسي للنمو يعود للتراكم الرأسمالي، و المصدر الوحيد للإدخار هو الأرباح كما أن توسيع السوق هو العامل المساعد على توسيع الإقتصاد، كما إعتقد الكلاسيك أيضا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود و أنه يجب إستبعاد دور الدولة من النشاط الإقتصادي حتى يتأتى النمو الإقتصادي، لكن بالرغم من كل هذا فإن النظرية الكلاسيكية تعرضت لمجموعة من الإنتقادات أهمها ما يلي:

- حصرهم للأرباح كمصدر وحيد للإدخار، و هو عكس ما أثبتته التجربة عن وجود مصادر أخرى له خاصة الناجم عن إدخار القطاع العام أو الطبقة الوسطى.
- أهملت النظرية الكلاسيكية دور الدولة في تحريك الإقتصاد.
- إعتقادهم أن الإستثمارات تمول فقط عن طريق الإدخار، و هو عكس ما أظهره Schumpeter لاحقاً بأن الإئتمان يعتبر مصدر لضمان الإستثمار.
- تجاهل الكلاسيك للطبقة الوسطى و إمكانية مساهمتها في عملية النمو الإقتصادي.
- النظرة التشائمية التي تميز بها الكلاسيك فيما يتعلق بمصير التراكم الرأسمالي، و حتمية حدوث الركود استناداً لقانون تناقص عوائد الأرض الخاص بRicardo و تراجع إنتاجية رأس المال الخاص بSmith و على نظرية السكان لـ Malthus. (القريشي م.، 2007، صفحة 58)

2.4. النظرية الكلاسيكية المحدثة (النظرية النيوكلاسيكية)

من النماذج الأساسية لنظرية النمو الإقتصادي نجد النماذج النيوكلاسيكية لأهمية الأفكار التي جاء بها إقتصاديو هذه المدرسة أمثال Solow سنة 1956، Swan ، وRamsey سنة 1956، Koopmans في نفس السنة، Harrod-Domar و غيرهم، و الخاصية الأساسية التي ميزت هذا النموذج هي خاصية التقارب (convergence) (بارو، 1998، صفحة 01) بحيث كلما كان مستوى البدء الخاص بالناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد أقل كلما إرتفع معدل النمو المتنبأ به.

1.2.4. نظرية Joseph Alois Schumpeter

ظهرت أفكار Schumpeter* ضمن كتابه الخاص بالتطور الإقتصادي "نظرية التنمية الإقتصادية" لسنة 1911 و الذي يعتبر من أكثر الكتب تأثيراً في مجال الإقتصاد ثم كتابه الخاص بالدورات الإقتصادية سنة 1939، كما يشير Schumpeter إلى أن تحليل الدورات الإقتصادية ماهو إلا تحليل التطور الإقتصادي للرأسمالية، كما يقر العديد من الإقتصاديين بأن Schumpeter أول من قام بصياغة نظرية للتنمية الإقتصادية كما وضع دراسة متكاملة خاصة بالنمو الإقتصادي. (بخاري، 2017، الصفحات 76-77)

يمثل نموذج النمو حسب Schumpeter من العلاقات التالية: (T.R.Jain, 2009-10, pp. 130-131)

- دالة الإنتاج: يتحدد الإنتاج (O) من خلال حجم قوة العمل (l)، وفرة الموارد (K)، حجم رأس المال (Q) و مستوى التكنولوجيا (T) بمعنى:

$$O = F(L, K, Q, T)$$

- معدل الإدخار (S) يعتمد على معدل الأجور (W)، معدل الربح (R) و سعر الفائدة (r):

$$S = S(W, R, r)$$

- يقسم الإستثمار الإجمالي (I) إلى الإستثمار المحفز أو التابع (I_i) و الإستثمار المستقل أو التلقائي (I_A):

$$I = I_A + I_i$$

* Joseph Alois Schumpeter (1883-1950): إقتصادي و سياسي نمساوي، يعتبر أول باحث نظري لريادة الأعمال حيث إعتبر أن الإبتكار و التغيير التكنولوجي للأمة يكون عن طريق رجال الأعمال.

- يتوقف (I_i) الإستثمار المحفز أو التابع على معدل الربح (R)، معدل الفائدة (r) بالإضافة إلى مخزون رأس المال (Q):

$$\mathrm{I_i} = \mathrm{I_i}(\mathrm{R}, \mathrm{r}, \mathrm{Q})$$

- الإستثمار المستقل (I_A) يقوم على إكتشاف الموارد (K) و التقدم التكنولوجي (T):

$$\mathrm{I_A} = \mathrm{I_A}(\mathrm{K}, \mathrm{T})$$

- التقدم التقني (T) و معدل الإكتشاف (K) يقوم على عرض المنظمين (E):

$$\mathrm{K} = \mathrm{K}(\mathrm{E}) ، T = T(E)$$

- (E) عرض المنظمين يقوم على معدل الربح (R) و المناخ الاجتماعي (X):

$$E = E(R, X)$$

- (GNP) الناتج الوطني الإجمالي يقوم على العلاقة بين الادخار (S)، الإستثمار(I) و مضاعفهما (α) بمعنى:

$$O = \alpha(I - S)$$

- مستوى الأجور (W) يعتمد على (I) مستوى الإستثمار:

$$\mathrm{W} = \mathrm{W}(\mathrm{I})$$

- المناخ الإجتماعي ينعكس من خلال توزيع الدخل:

$$X = X(\frac{R}{W})$$

- يتمثل الناتج الوطني الإجمالي في إجمالي الأرباح (R) بالإضافة إلى الأجور (W):

$$O = R + W$$

1.1.2.4. نقد النظرية

تعتبر إضافات Schumpeter في الأدب الإقتصادي واضحة، إلا أنها ليست كاملة لعدة أسباب أهمها:

1- المبالغة في تعظيم دور المنظم، حيث يفقد مكانته كمنظم بمجرد ظهور الخبراء و المتخصصين، بالإضافة لدور الدولة (كشرط مستقل) و الذي من دونه لا تتحقق العديد من الإبتكارات الإقتصادية الجديدة.

2- إفتراضه أن الإدخار يتأثر بسعر الفائدة، رغم أن هذه الفرضية لا زالت غامضة نوعاً ما.

3- إفتراضه أن التمويل يتم عبر الإئتمان المصرفي، إلا أنه في الدول الرأسمالية لا تقدم البنوك القروض طويلة الأجل، بل تمول عن طريق الأرباح المحتجزة أو بإصدار الأسهم و السندات.

4- عدم التطرق لعقبات النمو الإقتصادي كالزيادة السكانية، تناقص الغلة و غيرها بإعتبارها مشاكل تعاني منها أغلب الدول الأقل نمواً. (بخاري، 2017، صفحة 80)

2.2.4. النمو في النظرية الكينزية

قبل التلاثينات من القرن الماضي كان النمو الإقتصادي سريعاً و منتظماً ولم يعاني من أية مشاكل، حتى غاية الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية (1930-1939) و التي مثلت أزمة الكساد الكبير، من هنا برز الإهتمام بعملية النمو الإقتصادي خاصة مع ظهور النظرية الكينزية للدخل من جهة و مشكلة الفقر من جهة أخرى. (القريشي م.، 2007، صفحة 73)

لم يهتم Keynes* بدراسة مشاكل النمو طويل الأجل في البلدان النامية، إلا أنه حلل المعلمات الأساسية للنمو كالطلب الفعال، الميل للإستهلاك و الميل للإدخار و المضاعف..الخ، حيث صارت هذه المعلمات، الركيزة الأساسية للنظريات الحديثة الخاصة بالنمو و التنمية، مثل نموذج Harrod-Domar الذي ينطلق من التحليل الكينزي لمعلمات النمو الإقتصادي. (T.R.Jain, 2009-10, p. 136)

حسب Keynes فإن النمو يتحدد من خلال إرتفاع مستوى الدخل القومي و الذي يعتمد على حجم العمل المستخدم خلال فترة قصيرة للإقتصاد الرأسمالي، لافتراضه ثبات جميع عوامل الإنتاج ماعدا العمل في المدى القصير (T.R.Jain, 2009-10, pp. 136-137).

* John Maynard Keynes (1883-1946): إقتصادي بريطاني و مؤسس الإقتصاد الكلي الحديث، حيث أن أفكاره هي أساس لمدرسة الفكر المعروفة بإسم الإقتصاد الكينزي.

يشير الطلب الفعال إلى المستوى الذي يتساوى فيه الطلب الكلي مع العرض الكلي في الإقتصاد (T.R.Jain, 2009-10، بينما يكمن جوهر المشكلة الرأسمالية في قصور الطلب (القريشي م.، 2007، صفحة 73) و بالتالي فإنه حسب التحليل الكينزي تكون:

$$Y = f(N)$$

هذا يعني أن مستوى الدخل (الناتج القومي) Yيعتمد على مستوى العمالة N، حيث أن هذا الأخير يعتمد على مستوى الطلب الفعال ED، فإنه يمكن كتابة الآتي: (T.R.Jain, 2009-10, p. 137)

$$Y = f(ED)$$

مع أن: $(ED) \rightarrow (AD = AS)$

بحيث أن:

ED: الطلب الفعال.

AD: الطلب الكلي.

AS: العرض الكلي.

كما إعتبر Keynes أن (T.R.Jain, 2009-10, p. 136) الإدخار هو دالة للدخل، بمعنى:

$$S = f(Y)$$

و الإستثمار هو دالة للسعر الفائدة:

$$I = f(r)$$

يركز النموذج الكينزي على نقص الطلب الفعال، كما أن إحتمال حدوث التوازن الإقتصادي يكون عند مستوى منخفض من مستويات الإستخدام الكامل، كما ركز Keynes على الإستقرار الإقتصادي أكثر من ظاهرة النمو الإقتصادي، بينما نموذجه تعامل مع تحديد مستوى الدخل في الأمد القصير جدًا، و حسب التحليل الكينزي فإن حدوث التوازن بين الدخل و الإنتاج في الإقتصاد المغلق يكون عند تساوي الإستثمار المخطط بالإدخار المخطط. (القريشي م.، 2007، الصفحات 73-74)

3.2.4. نموذج " Harrod–Domar"

كل إقتصاد يحتفظ بنسبة معينة من الدخل الوطني الخاص به و هذا لإستبدال السلع الرأسمالية التالفة من المباني، المعدات و المواد، وحتى يتم النمو وجب خلق إضافات إستثمارية جديدة صافية لرأس المال، وهي معروفة اقتصادياً بمعامل رأس المال إلى الناتج فهو من يحدد كيفية حدوث النمو الإقتصادي.

إن النظرية التي صاغها كل من Roy Harrod* و Evesy Domar** و التي عرفت فيما بعد بنظرية أو نموذج "Harrod-Domar" إستندت على التحليل الكنزي الساكن، فقد إعتمدت في متطلبات النمو المستقر على البلدان المتقدمة، فبحثاً في مشكلة الرأسمالية المتمثلة حسب إعتقادهما في مشكلة البطالة فقد حاول كل منهما تبرير التوازن الديناميكي عند مستوى التشغيل وهذا على المدى البعيد، مما جعل نموذج "Harrod" و "Domar" متقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

يرمز لمعدل النمو بـ(g) و هو عبارة عن نسبة مئوية للتغير في الدخل الوطني (Y) بإفتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V).

إذا كانت(K) تمثل رأس المال، و(S) يمثل الإدخار الإجمالي الذي يعتبر النسبة (s) من الدخل الكلي، و كان الإستثمار يعبر عن التغير في رأس المال، و بإفتراض أن الاستثمار يساوي الإدخار (I=S) فإنه بالإمكان كتابة ما يلي: (كبداني، 2013/2012، صفحة 41)

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} \dots\dots (1)$$

$$V = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \dots\dots (2)$$

$$S = sY \dots\dots (3)$$

$$I = \Delta K \dots\dots (4)$$

$$I = \Delta K = V\Delta Y = sY = S \dots\dots . (5)$$

* Henry Roy Forbes Harrod (1900-1978): عالم إقتصاد إنجليزي، ساهم في نظرية النمو من خلال نموذج النمو "Harrod-Domar" الذي أسسه رفقة زميله Domar، و يعتبر أول خبير إقتصادي في فترة مابعد الذي يقدم تعاريفاً مؤسسياً مفصلاً لنظرية المال الداخلي.

** Evsey David Domar (1914-1997): إقتصادي أمريكي روسي قدم مساهمات في ثلاثة مجالات رئيسية للإقتصاد (التاريخ الإقتصادي، الإقتصاد المقارن و النمو الإقتصادي)، من بين أعماله: "عبء الدين و الدخل القومي" سنة 1944 و"التوسع و التوظيف" سنة 1947.

و بتطبيق خواص التناسب وبالرجوع للعلاقة (1) ينتج ما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{\mathrm{Y}} = \frac{\mathrm{s}}{\mathrm{V}} \dots\dots (6)$$

$$g = \frac{s}{V} \dots\dots (7)$$

من خلال العلاقة الأخيرة فإن معدل النمو (g) يتحدد بمعدل الإدخار الوطني (s) و معامل رأس المال/الناتج (V)، وفي غياب الحكومة فإن العلاقة بين معدل الإدخار و معدل نمو الدخل الوطني إيجابية كما يرتبط بشكل سلبي مع معامل رأس المال /الناتج، فكل إرتفاع فيه يؤدي لإنخفاض (GNP).

و بإعتبار أن النموذج توجه بالدرجة الأولى للدول المتقدمة، فقد شهد العديد من الإنتقادات أهمها:

- عدم واقعية فرضية ثبات الميل الحدي للإدخار ($\frac{\Delta S}{\Delta Y}$) و النسبة بين رأس المال و الناتج (K/Y)، حيث يمكن أن تتغير هذه الفرضية على المدى البعيد.
- فرضية ثبات رأس المال و العمل غير مقبولة لأنه يمكن الإحلال بينهما.
- إهمال إمكانية تغير سعر الفائدة و أثر التقدم التكنولوجي، تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به الدول النامية، باعتباره كثير الحدوث و بصفة مفاجئة.

بالإضافة إلى أن النموذج غير قابل للتطبيق في الدول النامية بإعتبارها تعاني من انخفاض معدلات الإدخار وإنتاجية رأس المال وهو عكس ما يفرضه النموذج الذي يسعى لعدم دخول الدول المتقدمة في الركود الإقتصادي بالمقابل هي السمة الرئيسية التي تعان منها الدول النامية، كما أن النموذج ينطلق من معالجة النمو الإقتصادي في الإستخدام الكامل من حالة التوازن، و هو عكس ما يحدث في الدول النامية التي تعاني من حالة الإختلال التام و اللاتوازن، كما أن النموذج قاصر في معالجة مشاكل النمو بالدول النامية و حتى المتقدمة حيث كان له سبب في إستبعاد أثر الإستثمار على النمو طويل الأجل، لإعتقاد أن إنتاجية رأس المال تنخفض مع تزايد الإستثمارات، و هذا هو الإنتقاد الذي وجهته نظرية النمو الداخلي. (كبداني، 2013/2012، صفحة 42)

4.2.4. نموذج Solow

المتغيرات الداخلية في النموذج تتمثل في: الإنتاج (Y)، رأس المال (K) و العمل (L) و مردودية العمل (L) و تشكل هذه العوامل دالة الإنتاج التالية: (دحو، 2017/2016، صفحة 108)

$$\boldsymbol{Y(t) = F(K(t), A(t), L(t))}$$

بحيث t تمثل الزمن، من خصوصيات هذه الدالة أن عنصر الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، كما أن الإنتاج يتغير عبر الزمن بتغير عوامل الإنتاج؛

- **فرضيات النموذج:**

يقوم نموذج Solow* على عدة فرضيات كالآتي: (دحو، 2017/2016، صفحة 108)

- إمكانية الإحلال بين العمل و رأس المال، حيث يمكن تعديل مسار النمو عبر الزمن نحو التوازن بواسطة المعاملات الفنية للإنتاج أي بنسبة $(\frac{K}{L})$، و كدالة لذلك أخذ Solow دالة الإنتاج لـCobb-Douglas ذات غلة الحجم الثابتة كما يلي:

$$Y = F(K, L) = K^{\propto} L^{1-\propto}$$

- يتكون الإقتصاد من قطاع واحد، و ينتج فقط منتج مركب واحد.
- حسب Solow فإن الإقتصاد يكون مغلق و تسود جميع أسواقه المنافسة الكاملة.
- الإستهلاك له نفس دالة Keynes بمعنى: $C = Cy \rightarrow S = (1 - C) = SY$
- مساهمة السكان في التشغيل تكون بنسبة ثابتة، أي عندما يزداد معدل السكان بالنسبة n فان عرض العمل سينمو بنفس المعدل n.
- الإبقاء على معدل قانون تناقص الغلة و قانون المعدل الحدي للإحلال.
- وجود مرونة في الأسعار و الأجور، كما إعتبر Solow التكنولوجيا كمتغير خارجي.

* Robert Solow: خبير إقتصاد أمريكي، توج عمله في نظرية النمو الإقتصادي بنموذج النمو الخارجي المسمى بإسمه، حصل على جائزة نوبل التذكارية للعلوم الإقتصادية سنة 1987 و الميدالية الرئاسية للحرية سنة 2014.

➢ **تقديم النموذج:**

يقوم نموذج Solow على تفاعل خمس معادلات أساسية في الإقتصاد الكلي و هي: (دحو، 2017/2016، صفحة 109)

دالة الإنتاج الكلي الخاصة بCobb-Douglas:

$$Y = AK^{\propto}L^{1-\propto} \dots\dots (1)$$

حيث أن:

Y: الإنتاج الإجمالي.

A: التكنولوجيا.

K: رأس المال.

L: العمل.

➢ معادلة إجمالي الناتج الداخلي:

$$Y = C + G + I \dots\dots (2)$$

حيث أن:

C: يمثل إستهلاك القطاع الخاص.

G: يمثل إستهلاك القطاع العام.

I: يمثل الإستثمار أو الإدخار.

➢ دالة الإدخار:

$$I = SY \dots\dots (3)$$

عبارة هذه الدالة تمثل الجزء S من الإنتاج الكلي Y.

➢ التغير في رأس المال:

$$\Delta K = SY - \delta K \dots\dots (4)$$

δ: تمثل معدل الإهتلاك.

- التغير في قوة العمل:

$$Lt + 1 = Lt(1 + gL) \dots\dots (5)$$

حيث أن:

gL: يمثل دالة النمو بالنسبة لL.

إن النموذج لأول مرة قدم العامل التكنولوجي كجزء من عوامل الإنتاج، حيث أشار Solow إلى أن التكنولوجيا المتضمنة للسلع الرأسمالية تؤدي لزيادة الإنتاجية.

- **نقد النموذج:**

شهد نموذج Solow إنتقادات عديدة منها:

- أهمل هذا النموذج مدى تأثير الإستثمار على النمو الإقتصادي، بينما ركز على الإحلال بين رأس المال و العمل.
- رغم أهمية و تأثير التغير التكنولوجي إلا أن Solow أهمله و أبقاه خارج النموذج.
- الإفتراض بأن النموذج مغلق و إستبعاد التجارة الخارجية منه، يعد إفتراضاً غير واقعي خاصة في الدول النامية.
- إفترض نموذج Solow أن السلع متماثلة وهذا الأمر غير حقيقي على أرض الواقع.

(دحو، 2017/2016، صفحة 111)

5.2.4. نموذج Ramsey*

تتلخص فرضيات النموذج في ما يلي: (Barro.R.J, 1996, pp. 67-68)

- يتم تخصيص الدخل للإستهلاك و الإدخار و الذي يعتبر معدله كمتغير داخلي.
- غياب التقدم التقني في المدى القصير.
- يرمز بi للإستثمار الفردي الخام، و بc. للإستهلاك الفردي، وهما يحققان العلاقة التالية: $f(K) = c + i$
- يرمز لإهتلاك رأس المال بδ ، و لمعدل نمو السكان بn.

* Ramsey صاحب نموذج نيوكلاسيكي للنمو الإقتصادي يحمل إسمه.

عرض النموذج:

يتم تقسيم الأعوان الإقتصادية وفق هذا النموذج إلى عائلات و مؤسسات:

1.**العائلات:**

-حجم العائلات يتزايد بمعدل خارجي قدره n، أما المعدل الكلي لنمو السكان فيكون كالآتي: (Mayer.A, 2005, p. 283)

$$L(t) = L(0).e^{nt} \dots\dots (1)$$

-إستهلاك العائلة في الزمن t يعطى بالصيغة التالية:

$$c(t) = \frac{C(t)}{L(t)} \dots\dots (2)$$

حيث أن: $C_{(t)}$ تعبر عن الإستهلاك الكلي.

-دالة المنفعة للعائلة تعطى بالصيغة التالية: (Schubert.K, 2000, p. 258)

$$U = \int_0^{+\infty} \mu(C).e^{n.t}e^{-\rho.t}dt \dots\dots (2)$$

-تهدف العائلة إلى تعظيم دالة المنفعة الفردية $\mu_{(C)}$ و أيضا دالة المنفعة الكلية $\mu_{(C)}.e^{n.t}$.

- يرمز للمعدل الحالي المشترك للتفضيل بـ $e^{-\rho.t}$ ، و لمعدل تفضيل الحاضر للعائلة الواحدة بـ ρ.

-الدالة μ تحقق شروط inada بمعنى:

$$\mu(+\infty) = 0، \mu(0) = +\infty$$

-دخل العائلات في الزمن t يتكون من دخل عمل $W_{(t)}$ و الدخل المحصل عليه نتيجة توظيف الأصول $[a(t).r(t)]$ حيث أن $a_{(t)}$ يمثل دخل الأصل للفرد الواحد، بينما $r_{(t)}$ هو معدل الفائدة و $a = \frac{A}{N}$ مع A تمثل الدخل الكلي، و N عدد الأفراد.

6.2.4. نموذج John Von Neuman*

من خصائص النموذج ما يلي: (ARROUS, 1999, p. 85)

-وجود n سلعة التي يمكن أن تكون مدخلات أو مخرجات.

-وجود m تقنية للحصول على أعلى نمو، حيث تمثل بمصفوفتين عمود ذات n عنصر، و لكل تقنية j فإن مصفوفة المدخلات تكون a^j، بينما مصفوفة المخرجات هي b^j غير المعدومة، و (A,B) تمثل الإمكانيات التقنية للإقتصاد.

-درجة إستعمال التقنية j تمثل عن طريق العنصر x_j للشعاع X ذو m عنصر.

و عليه يكون الإقتصاد منتجا إذا كان $AX \leq BX$ و ليكون هناك نمو، على الإقتصاد إنتاج فائض لn سلعة، ولخطية تقنيات الإنتاج، فنمو الإقتصاد يستلزم للمتراجحة السابقة الآتي:

$$(I + g)AX \leq BX$$

تمكن Neuman أن يبين وجود (X^*, r^*) الموافقة لقيمة النمو العظمى r^* الخاصة ب r بوضع فرضيات على المصفوفتين A وB ،كما قام بربط النظام السابق بـ (programme dual) نظام ثنائي الخاص بإيجاد نظام للسعر p و معدل الربح (أو الفائدة) n الأصغر، حيث يكون الربح المرافق لإنتاج كل سلعة سالب أو معدوم، وهذا يستلزم أن كل حل للبرنامج الإبتدائي (programme primal) X^*, r^* يرافقه حل للبرنامج الثنائي P^*, n^* حيث يكون معدل النمو الأعظم مرافق لمعدل الربح الأصغر n^*، و هذه النتيجة متوافقة مع النتائج التي تحصل عليها في نموذجه الخاص بسلعة واحدة. (ARROUS, 1999, p. 87)

3.4.نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي)

نظرا للأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسيرها لمصادر النمو طويل المدى، و التي لم تطرح تفسيرا للإختلافات المتعددة في الأداء الإقتصادي مابين البلدان المختلفة، الأمر الذي أدى لعدم الرضا عن هذه النظريات و ظهور نظريات جديدة تمثلت في نماذج النمو الداخلي. (القريشي م.، 2007، صفحة 78)

* John Von Neumann (1903-1957): عالم رياضيات و فيزيائي أمريكي هنغاري، له مساهمات كثيرة في مختلف المجالات كالرياضيات (التحليل الوظيفي و العددي) و في الفيزياء (الميكانيكا الإحصائية الكمية)، الإقتصاد و الإحصاءات.

1.3.4. نظرية AK

يعتبر نموذج AK من أول و أبسط نماذج النمو الداخلي، أين يكون للسياسات الإقتصادية دور و إنعكاس في المدى البعيد على النمو الإقتصادي.

يكمن المشكل في النماذج النيوكلاسيكية للنمو في إنخفاض هذا الأخير على المدى البعيد، و هذا نتيجة تناقص إنخفاض الإنتاجية الحدية خاصة إنتاجية رأس المال، لذا فان نماذج النمو الداخلي و خاصة نموذج AK جاءت لمعالجة هذا المشكل، و لهذا الغرض فإن نموذج AK يفترض فرضية تناقص الإنتاجية الحدية بمعنى: $\alpha = 1$، بينما دالة الإنتاج في النموذج لها الشكل الخطي البسيط التالي (دحمان و البشير، بدون سنة نشر) :

$$Y = AK \dots\dots (1)$$

حيث أن:

A: يمثل معامل ثابت.

K: يمثل رصيد رأس المال.

فهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت.

بينما تراكم رأس المال يكتب بالصيغة المعطاة في نموذج "Solow" بمعنى:

$$\dot{\mathrm{K}} = sY - \delta K \dots\dots (2)$$

بافتراض أن عدد السكان ثابت أي:

$$\dot{\mathrm{L}} = nL = 0$$

من المعادلتين (1) و (2) يمكن إستخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{\mathrm{Y}}}{\mathrm{Y}} = sA - \delta \dots\dots (3)$$

أو:

$$\frac{\dot{\mathrm{K}}}{\mathrm{K}} = sA - \delta \dots\dots (4)$$

أو:

$$\frac{\dot{\mathrm{K}}}{\mathrm{K}} = s\frac{Y}{K} - \delta \dots\dots (5)$$

حيث أن:

Y: يمثل حجم الإنتاج.

K: يمثل رأس المال الموسع و هو يتضمن رأس المال العيني (آلات و معدات) و رأس المال البشري (العمالة).

s: يمثل معدل الإدخار.

A: تمثل متغيرة ثابتة و موجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة.

من هنا يمكن حساب معدل النمو كالآتي: (عموش، 2015)

$$\frac{\dot{\mathrm{Y}}}{\mathrm{Y}} = sA - \delta = g_y \dots\dots (6)$$

بمعنى أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج في الإقتصاد، و الذي يعتبر دالة متزايدة في معدل الإستثمار، أي أن السياسة الإقتصادية الداعمة لنمو رأس المال تؤثر على معدلات النمو في الناتج الكلي وهذا على المدى البعيد.

2.3.4. نموذج Paul Romer

قدم Romer* نموذجه على النحو الآتي: (ميلود، 2013-2014 ، الصفحات 31-32)

إحتواء النموذج على مؤسسة منفصلة عن بعضها البعض، بمعنى أن دالة الإنتاج الخاصة بها من نوع cobb-douglas

$$y_{it} = (K_{it})^{1-B}(A_t l_{it})^B \dots\dots (1)$$

حيث أن:

y_{it}: يمثل إنتاج المؤسسة (i) للفترة (t).

l_{it} و K_{it}: يمثل كمية العمل و رأس المال على التوالي المستخدم من طرف المؤسسة.

* Paul Romer خبير إقتصاد أمريكي، و صاحب نظرية النمو الجديد، حصل على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 2018، و جائزة "لدمج الإبتكارات التكنولوجية في تحليل الإقتصاد الكلي على المدى الطويل".

A: رأس المال المرن أو المعرفة الخاصة بكل المؤسسات و المرتبطة برأس المال الإجمالي $\sum K_t$.

حيث أن:

$$A = (A)^{1/B} \left(\sum K_{it} \right)^{\alpha} \dots\dots (2)$$

و بالتالي تصبح المعادلة (1) كالآتي:

$$y_{it} = (K_{it})^{1-B} \left[A^{1/B} \left(\sum_{i=1}^{n} K_{it} \right)^{\alpha} l_{it} \right]^{\alpha} \dots\dots (3)$$

أما إذا كان العمل و رأس المال موزعين بالتساوي بين المؤسسات، فإن الانتاج الكلي للإقتصاد ككل هو كالآتي:

$$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = \left[\sum_{i=1}^{n} K_{it} \right]^{1-B} \left[(A)^{1/B} \left(\sum_{i=1}^{n} K_{it} \right)^{\alpha} \sum l_{it} \right]^{\alpha} \dots\dots (4)$$

لتصبح العلاقة (4) كما يلي:

$$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = A \left[\sum_{i=1}^{n} K_{it} \right]^{1-B+\alpha B} \left[\sum_{i=1}^{n} l_{it} \right]^{B} \dots\dots (5)$$

بوضع:

$$l_t = \sum_{i=1}^{n} l_{it} \text{ ، } K_t = \sum_{i=1}^{n} K_{it} \text{ ، } y_t = \sum_{i=1}^{n} y_{it}$$

لتصبح المعادلة (5) كما يلي:

$$y_t = A(K_t)^{1-B+\alpha B} (l_t)^{B} \dots\dots (6)$$

و عليه فإن المردودية الخاصة هي:

$$r_{it} = (1-B)(K_{it})^{-B} (A_t K_{it}) B \dots\dots (7)$$

بتعويض A الموجودة في المعادلة (2) في المعادلة (7) نجد:

$$r_{it} = (1-B) A l_t^{B} K_t^{B(\alpha-1)} \dots\dots (8)$$

و تصبح المردودية الإجتماعية كالآتي:

$$r_t = (1 - B + \alpha B) A l_t^B (K)^{B(\alpha-1)} \dots\dots (9)$$

من خلال المعادلتين (8) و (9) فإن المردودية الخاصة تكون أقل من الإجتماعية و هو ما يفسر بالخارجية " Externalité".

3.3.4. نموذج "Lucas,1988" للنمو الإقتصادي

طور Lucas* نموذج عن طريق عوائد ثابتة بالقياس للحجم باستخدام المدخلات التي يمكن أن تكون كلها متراكمة، ففضل رأس المال البشري على العمل المادي و قام بإدخاله لدالة الإنتاج، باعتبار أن الأفراد يستثمرون فيه من خلال دراساتهم، بالإضافة إلى أن دالة الإنتاج تضم مفهوم شامل لرأس المال بنوعيه المادي و البشري، فيتولد النمو بافتراض أن الحافز للاستثمار في رأس المال البشري غير متناقص، كما يرى Lucas أنه يمكن زيادة رأس المال البشري عكس المادي و المحافظة على الأقل على عوائد ثابتة عوض تناقصها الأمر الذي يساهم في زيادة النمو الإقتصادي دون توقف، و أن الإختلاف في معدل النمو بين الدول يعود للإختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بينها.

و عليه يمكن إضافة رأس المال البشري بإعتباره مدخل إنتاج إضافي يمكنه أن يتراكم مثله مثل رأس المال، حيث تستثمر سنوياً حصة من الناتج في تعليم و تدريب القوة العاملة، ومن أهم فرضيات نموذج Lucas:

- إختلاف دالة رأس المال البشري عن بقية السلع (الإختلاف بين رأس المال البشري و المادي).
- تنتج السلع الإستهلاكية بنفس التكنولوجيا.
- يتشكل الإقتصاد من قطاعين فقط، واحد مخصص لإنتاج السلع و الخدمات إنطلاقاً من جزء من رأس المال البشري مع رأس المال المادي أما الآخر فيهتم بتكوين رأس المال البشري غير المستعمل في القطاع الأول، بالإضافة إلى افتراضه أن تراكم رأس المال يكون بإنتاجية حدية ثابتة.
- ينتج رأس المال البشري من تلقاء نفسه، كما تتحدد وتيرة تراكم رأس المال من خلال إختصاص الفرد و الزمن المخصص للدراسة، بالإضافة إلى تماثل المستوى التعليمي لكافة أفراد المجتمع.

نسمي الوقت الذي يكون فيه الأفراد في العمل لإنتاج السلع مثلا Y بـ (μ)، كما نسمي مقياس جودة العمال بـ(h) و عدد الأفراد بـ(l) و منه فإن القوة العاملة الفعالة تكون ($u$hl).

* Robert Emerson Lucas من مواليد 15 سبتمبر 1937 هو إقتصادي أمريكي من جامعة شيكاغو، حاصل على جائزة نوبل للإقتصاد لتطويره و تطبيقه فرضية التوقعات المنطقية.

ينمو السكان بمعدل قدره (n)، و بوضع (n=1) يصبح هذا غير مهم، حيث تكتب دالة الإنتاج على النحو الآتي:

$$y = AK^{\alpha}(\mu h)^{1-\alpha} \dots\dots (1)$$

غالبا ما يسمى رأس المال البشري بـ(μh)، و بهذا فان دالة الإنتاج تعطي عوائد ثابتة بالقياس إلى الحجم بواسطة مدخلات رأس المال البشري (μh) و كذا رأس المال الفردي من الإنتاج العيني(K) (زقرير، 2014-2015، صفحة 48) (بمضاعفة المدخلات تتضاعف المخرجات)، و يتجلى ذلك من خلال تفسير $K^{\alpha}(\mu h)^{1-\alpha}$ بوصفه مقياس موسع لرأس المال، كما يشترط أن يكون الحافز على تراكم رأس المال البشري غير متناقص طوال الفترة، بمعنى أن لا ينقطع عن التراكم، و هذا يعتبر كاف لتوليد النمو الداخلي، كما أن الوقت المخصص للتعليم لا يخلق الناتج في الوقت الحاضر إلا أنه يقوم بزيادته في المستقبل.

إختار Lucas إدراج الوفرات الخارجية في رأس المال البشري لتوضيح حقيقة أن إنتاجية الأشخاص تزداد عندما يحاطون بالأذكياء من حولهم، و ليكن h_{α} متوسط راس المال البشري في القوة العاملة لتكتب دالة الإنتاج على الشكل الآتي:

$$y = AK^{\alpha}(\mu h)^{1-\alpha} h_{\alpha}^{\omega} \dots\dots (2)$$

حيث أن (h_{α}^{ω}) تمثل وفرات خارجية لمتوسط رأس المال البشري.

لم تدرج الوفرات الخارجية للحصول على النمو الداخلي، و إنما لاستنتاج نتائج إضافية عن الهجرة بين الدول، فالأفراد يعظمون منفعتهم الحدية القياسية لتابع الإنتاج بالقياس لتراكم رأس المال المقيد:

$$\dot{K} = AK^{\alpha}(\mu h)^{1-\alpha} h_{\alpha}^{\omega} - c \dots\dots (3)$$

و قصد إستكمال النموذج، يجب تحديد كيفية تراكم المعرفة، و هي من خلال تعلم الأفراد عن طريق الدراسة، و بالتالي فإننا نربط تراكم رأس المال البشري بالوقت الذي يقضيه الأفراد دون عمل، و أيضا يتم تراكم رأس المال البشري من خلال عملية التدريب على العمل، وعليه سيربط التراكم بوقت العمل في هذه الحالة.

طرح نموذج Lucas أن الفرد يقضي معظم وقته ما بين العمل و تراكم رأس المال البشري ولا مجال لوقت آخر، لذا فإن تراكم رأس المال البشري يأخذ الشكل الخطي التالي:

$$\dot{h} = \beta h(1-\mu) \dots\dots (4)$$

حيث أن:

$\dot{h}$: تمثل التغير في تراكم رأس المال البشري.

β: يمثل مقدار فعالية نشاط تراك رأس المال البشري.

h: يمثل تراكم رأس المال البشري.

$(1-\mu)$: يمثل الزمن المخصص للتعلم و الحصول على المعارف الخاصة بتراكم رأس المال البشري.

توضح المعادلة (4) أعلاه طريقة تراكم المعارف لدى الأفراد؛ كما تتضمن عوائد ثابتة بالقياس للحجم في تراكم رأس المال البشري، و بما أن $(\dot{h}/h)$ يتناسب مع فترة الدراسة، فإن هذا الإفتراض يعتبر حاسم، و هو يشكل قوة محركة للنمو المستمر في النموذج، فكلما خصص الأفراد وقتاً كافياً للتكوين $(1-\mu)$ كلما زاد ذلك من رأس المال البشري و بالتالي زاد النمو الإقتصادي، و العكس تماما عند إهمال التكوين و التعليم. (زقرير، 2014-2015، صفحة 49)

4.3.4. نموذج"Barro" لتراكم رأس المال العام

في مقال لBarro* عام 1991 بعنوان " Economic growth in cross section of countries " قام بوضع نموذجه الذي حاول فيه إثبات العلاقة بين رأس المال العام و النمو الإقتصادي، فرأس المال العام الذي يشمل إجمالي التجهيزات و الخدمات العامة التي تملكها الدولة أو المؤسسات العمومية، و التي يمكن أن تتكون بفضل إختيار معدل الضرائب على الدخل، من جهة أخرى يمكن للحصة المخصصة للنفقات العامة الإنتاجية المساهمة في زيادة إنتاجية رأس المال و بالتالي الاقتصادي ككل. قام Barro بصياغة نموذجه إنطلاقاً من فكرة أن النشاطات الحكومية تعتبر كمصدر للنمو الداخلي، حيث تشتري الحكومة جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها لعرض الخدمات العمومية مجانا للمنتجين الخواص. (بن قبلية، 2016/2015، صفحة 102)

كما يؤكد Barro أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات تعتبر محدودة، و أن دالة الإنتاج للمؤسسة (i) لها الشكل التالي: (بن قبلية، 2016/2015، الصفحات 103-104)

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha}K_i^{\alpha}G^{1-\alpha} 0 < \alpha < 1 \dots\dots (1)$$

بحيث أن المردودية الحدية لرأس المال تكون متناقصة، بينما المردودية المشتركة لرأس المال و النفقات العمومية فهي ثابتة، و بإفتراض ثبات (L)، أما بالنسبة للمؤسسات فإن النفقات العمومية تعتبر كعوامل إنتاج خارجية بدون تكلفة.

كما يعتمد Barro على معادلة التوازن لسوق السلع و الخدمات.

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G \dots\dots (2)$$

بحيث أن:

I: تمثل الإستثمار.

* Robert Barro من مواليد سبتمبر 1944 هو عالم إقتصاد كلي أمريكي و أستاذ في الإقتصاد في جامعة هارفارد و أحد مؤسسي الإقتصاد الكلي النيوكلاسيكي، صنف كخامس أكثر الإقتصاديين نفوذاً في العالم سنة 2016 نظراً لمساهماته العلمية.

C: الإستهلاك.

G: الإنفاق الحكومي.

و بإفتراض توازن ميزانية الحكومة بفرض ضريبة على الناتج الكلي و هذا بمعدل ثابت t فإنه يكون:

$$T = G = ty$$

وبالتالي فإن الدخل المتاح للعائلات هو Y(1-t) و عليه تكتب دالة الإستهلاك بالشكل الآتي:

$$C = (1 - S)(1 - t).Y \dots \dots (3)$$

و بتعويض المعادلة (3) في (2) نجد:

$$Y = (1 - s)(1 - t).Y + \dot{K} + \delta K + G \dots \dots (4)$$

و بما أن T=G=ty فان المعادلة (4) تصبح كالآتي:

$$Y = (1 - s)(1 - t)y + \dot{K} + \delta K + ty \rightarrow Y = \frac{\dot{K} + \delta K}{s(1 - t)} \dots \dots (5)$$

و بتعويض ty بـ G في المعادلة (1) نحصل على الآتي:

$$Y = A^{1/\alpha}.K.L^{1-\alpha/\alpha}t^{1-\alpha/\alpha} \dots \dots (6)$$

و بالمساواة بين المعادلة (S) و (6) نجد:

$$\frac{\dot{K}}{K} = s(1 - t).A^{1/\alpha}L^{1-\alpha/\alpha}t^{1-\alpha/\alpha} \dots \dots (7)$$

و بما أن الضريبة تحددها الدولة بمعدل (t) و هذا المعدل يسمح بتحديد حجم الإنفاق الكلي G و معدل نمو الإقتصاد، بمعنى معدل الضريبة الذي يعظم النمو و هذا وفق المعادلة الآتية:

$$\frac{\partial\left(\frac{\dot{K}}{K}\right)}{\partial K} = \left[-t^{1-\alpha/\alpha} + \frac{1+\alpha}{\propto}(1-t)t^{1-\propto/\propto-1}\right] sAL^{1-\propto/\propto} = 0$$

$$t = \frac{1-\propto}{\propto}(1-t) \rightarrow \dot{t} = 1-\propto$$

من خلال هذه النتيجة فإن الدولة بإمكانها تخصيص جزء ثابت من نفقاتها المخصصة للمنشآت القاعدية و التي تعبر عنها العلاقة التالية:

$$\left[\frac{G}{Y}\right]^{\cdot} = \dot{t} = 1-\propto$$

و بناءا على ما سبق فإن Barro توصل إلى جملة من الإستنتاجات التي يمكن حصرها في الآتي:

- وجود تأثير ايجابي لوفرات النفقات العامة، بمعنى وجود علاقة طردية لمعدل النمو الثابت و الحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج.
- النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا خاصة مع ثبات الإيرادات و اعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام و الخاص.
- لمعدل الضريبة دور ايجابي و سلبي في آن واحد على النمو لأن إرتفاعه إلى حد كاف يزيد من مستويات رأس المال العام بفضل الإيرادات العامة الناجمة عنه، ومن ثم مساهمته في زيادة الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص و التالي النمو و التطور، في المقابل إذا إرتفع هذا المعدل إلى مستويات تفوق قدرة القطاع الخاص فإنه سيثبط من أنشطة هذا الأخير وبالتالي إنخفاض معدل النمو، لذا لابد من معرفة المستوى الأمثل الخاص بمعدل الضريبة و الذي بإمكانه إحداث أثر إيجابي على الإقتصاد. (بن قبلية، 2016/2015، صفحة 105)

بالرغم من النتائج التي توصل إليها Barro من خلال نموذجه إلا أنه تعرض لإنتقادات أبرزها ما يلي:

- الطابع الخارجي للنفقات العامة، فقد يكون الإنفاق من الداخل بواسطة القطاع الخاص نفسه الذي يساهم بإنجاز بنى تحتية لباقي القطاع.
- الطابع الداخلي للنفقات العامة، فإيرادات رأس المال غالباً ما تكون مختلطة بين القطاع العام و الخاص، و هو ما يصعب فصل و دراسة كل قطاع على حدا لمعرفة أثره على النمو الإقتصادي. (بن قبلية، 2016/2015، صفحة 105)

4.4. نقد نظرية النمو الداخلي

رغم الإمتيازات العديدة التي تميزت بها نظرية النمو الداخلي إلا أنها تعرضت للعديد من الإنتقادات نذكرها فيما يلي:

- إعتماد النظرية على الفرضيات النيوكلاسيكية و التي هي غير ملائمة للبلدان النامية.
- يواجه النمو الإقتصادي في البلدان النامية عدة عقبات منها عدم الكفاءة الناجمة عن ضعف البنى الإرتكازية وعدم كفاية الهياكل المؤسسية و أسواق رأس المال و السلع غير الكاملة.

- بعض الدراسات بينت أن عنصر تزايد العائد بالإضافة للوفرات الخارجية ليسا ضرورين لإحداث النمو الداخلي، ما دامت هناك سلع رأسمالية لا يتضمن إنتاجه استخدام عوامل غير قابلة لإعادة الإنتاج كالأرض مثلا.
- دافع هجرة العمالة قد يكون بسبب السياسات الحكومية (البحث عن تقدير أعلى) وليس الوفورات الخارجية.
- عدم نمو الدول الفقيرة بالرغم من ارتفاع مستويات معدل الإستثمار البشري فيها (كالتعليم) الذي كان أعلى من الدول المتقدمة الأخرى.
- صعوبة بناء نموذج أو اختبارات تؤكد أهمية الوفرات الخارجية للتعليم في تفسير النمو على المدى البعيد. (دحو، 2017/2016، صفحة 124)

فكرة النمو الداخلي نقيضة للأفكار القائمة على أن النمو يعتمد على مصادر خارجية، فهي تنص على أن النمو الإقتصادي ينشأ نتيجة عوامل موجودة داخل العملية الإنتاجية كوفرات الحجم، التغير التكنولوجي و العوائد المتزايدة.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم التطرق لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني و شرح مختلف المصطلحات المرادفة له مع ابراز اهميته وعلاقته بالنمو الاقتصادي الذي اعتبر محور الدراسات الإقتصادية التي تسعى كل دولة لبلوغها من خلال سياساتها و برامجها التنموية، حيث إختلف الإقتصاديون في تحديد مفهوم للنمو و التنمية الإقتصادية، حيث لا تتحقق التنمية إلا إذا تحقق النمو الإقتصادي مع تغيير في الهياكل الإنتاجية المختلفة للدولة، كما أعتبرت التنمية لفترة من الزمن مرادفاً للنمو الإقتصادي، إلا أنه مع التطور التدريجي أصبحت لتنمية أبعاد ثلاثة (إقتصادية، إجتماعية و بيئية) و مؤشرات قياس مختلفة قصد تقييمها، بالإضافة إلى مفهوم النمو الإقتصادي الذي عرف عدة تطورات عبر مختلف المدارس بدءا بالمدرسة الكلاسيكية بقيادة Adam Smith والتي طرحت أفكار عديدة على غرار تقسيم العمل، و فكرة تراكم رأس المال لـ Ricardo و النظرية المتشائمة لـ Malthusبالإضافة للنظرية النيوكلاسيكية خاصة آراء Schumpeter الذي ركز على عنصر التنظيم بينما إقترح Solow فكرة الإحلال بين العمل و رأس المال، و أيضا نماذج النمو الداخلي التي تلتها نهاية الثمانينات و ألغت فرضية الإنتاجية المتناقصة كما أولت لعملية التعليم و تكوين الأفراد أهمية كبيرة و اعتبرت التقدم التقني بمثابة متغير داخلي في نماذج النمو الإقتصادي.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الاقتصاد الاجتماعي التضامني أو أحد مكوناته و علاقته بالنمو الاقتصادي، حيث أجمع بعضها على وجود علاقة مباشرة و أخرى غير مباشرة بالنمو الاقتصادي مع وجود متغيرات وسيطة بينهما.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع و متغيرات الدراسة بالإضافة إلى ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات الأخرى، حيث قسمنا هذا الفصل إلى دراسات عربية و أخرى أجنبية قصد الاحاطة بالموضوع من كافة جوانبه.

الدراسات العربية

1. **دراسة** (منصور، 2012) **بعنوان "دور الزكاة في محاربة الفقر: دراسة ميدانية على ديوان الزكاة بالسودان** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تلعبه الزكاة في التقليل من الفقر بالسودان للفترة ما بين 1990-2006 حيث تم جمع بيانات أولية عن طريق إدارة الديوان، بالإضافة إلى الكتب و التقارير و إصدارات الجهات ذات الصلة ثم تحليلها باستخدام spss حيث أضيف عنصر الزكاة كمتغير في النموذج الكينزي إلى جانب الإستهلاك العام و الإستثمار والدخل القومي وهذا ضمن النموذج التالي:

$$Y = C(C + Z) + I(I + Z) + G + X - M > Y = C + I + G + X - M$$

حيث أن:

$C(C + Z)$ عبارة الإسهلاك عند إضافة الزكاة.

$I(I + Z)$ عبارة الإستثمار عند إضافة الزكاة.

و من أبرز النتائج المتحصل عليها ما يلي:

- 60% من إيرادات الزكاة مخصصة لإستهلاك الفقراء و هو ما يزيد الطلب الكلي و الذي بدوره يزيد الناتج المحلي الإجمالي.
- ساهمت الزكاة في إعادة توزيع الدخل و زيادة الإنتاجية من خلال دعم و إنشاء مؤسسات تعليمية علاجية.
- تساهم الزكاة في المتوسط بـ 0.5% من الناتج القومي، كما ساهمت في زيادة الاستثمار من خلال إنشاء بنيات تحتية و تمويل مشاريع فردية و جماعية.

2. **دراسة** (مكي، 2013) **بعنوان"دور الجمعيات التعاونية في خلق فرص عمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني"** حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه التعاونيات في الحد من مشكل البطالة و خلق فرص عمل للخريجين في قطاع غزة و الضفة الغربية و هذا للفترة 1995-2010 من خلال جمع معلومات عن الجمعيات التعاونية بفلسطين، بالإضافة إلى بيانات من وزارة العمل الفلسطينية و بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني و مراكز بحثية أخرى، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق تقدير نموذج قياسي باستخدام EVIEWS

$$U = a + b_1 M + b_2 P + e$$

U:نسبة البطالة. P:قيمة المنح و المشاريع.

M:عدد أعضاء التعاونيات. e:حد الخطأ العشوائي.

و خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كلما زادت نسبة البطالة بـ 4.9 % يزداد عدد أعضاء التعاونيات بـ 10000 عضو جديد و هذه الزيادة لا تظهر في نفس العام بل في الأعوام اللاحقة مصحوبة بانخفاض البطالة.
- كلما زادت نسبة البطالة بمعدل 5.8% فان المنح و الهبات المقدمة للتعاونيات تزداد بقيمة 10 مليون دولار أمريكي والأثر الاقتصادي لهذه المنح لا يظهر في نفس العام بل يكون له أثر في السنوات اللاحقة.
- هذه النتائج جاءت متوافقة مع فرضيات البحث و هي أن التعاونيات بمتغيراتها المستقلة تلعب دورا في التخفيف من معدل البطالة في فلسطين و يظهر النموذج أن أعداد التعاونيات كان له التأثير الأقوى على معدل البطالة و أوصت الدراسة في الأخير إلى مساعدة التعاونيات في الترويج لمنتجاتها و تقديم الدعم المالي و الفني اللازم لها.

3. **دراسة** (الواوي، يونيو 2014) **بعنوان "دور الجمعيات الأهلية الفلسطسنية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة(دراسة حالة جمعية الصلاح الاسلامية)"** حيث سعى الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية البحث المتمثلة في الدور الذي تلعبه جمعية الصلاح الإسلامية (تختص بتقديم خدمات اقتصادية ،تعليمية و صحية) في تخفيض معدلات الفقر بقطاع غزة و هذا للفترة 2004-2012 باستخدام المنهج الوصفي و التحليل الكمي، حيث استخدم الباحثون طريقة العينة العشوائية في استطلاع رأي المستفيدين من الجمعية من خلال توزيع 550 إستبانة على عينة الدراسة، و قد تم استرجاع 510 منها أي بنسبة 92.7 % حيث أن النموذج المعتمد في الدراسة كان كالتالي :

$$\log(P) = \beta_0 + \beta_1 \log(X) + \beta_2 \log(H) + \beta_3 \log(S) + \beta_4 \log(NX) + \beta_5 \log(NH) + \beta_6 \log(NS)$$

حيث أن:

P : معدلات الفقر في قطاع غزة. NX:عدد المستفيدين من الكفالات.

X :حجم الكفالات للأسر المستفيدة. NH:عدد المستفيدين من الصحة.

H:حجم الإنفاق على الصحة للأسر المستفيدة. NS:عدد المستفيدين من التعليم.

S:حجم الإنفاق على التعليم للأسر المستفيدة.

تم استخدام طريقة ($denton$) لتقسيم البيانات السنوية إلى بيانات ربعية و استخدمت طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية في تقدير معالم النموذج من خلال برنامج $eviews\ 7$ في حين توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كلما زاد عدد المستفيدين من المؤسسات التعليمية التابعة للجمعية بـ 1 % فان معدل الفقر للجهة المستفيدة سينخفض بـ 7.72 %.
- كلما زاد عدد المستفيدين من المؤسسات الصحية التابعة للجمعية بـ1 % فان معدل الفقر الخاص بالفئة المستهدفة سينخفض بـ 60 % و كلما زادت الكفالات بـ1 % ستنخفض معدلات الفقر بـ 22 % بالنسبة للفئات المستهدفة.

كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير عمل الجمعية في كافة نشاطاتها حتى تساهم أكثر في التخفيف من البطالة وكذا زيادة التنسيق و توحيد الجهود مع الجمعيات الخيرية و المؤسسات الأهلية و هذا لتفعيل العمل الجماعي أكثر، أما بالنسبة للحكومة فعليها تسهيل عمل الجمعية و فتح المجالات أمامها في حل مشاكل التعليم، الصحة و البطالة كما دعتها للتعامل مع مشكل البطالة بشكل حازم باعتبار أن هذه المشكلة يشترك في حلها الجميع.

4. **دراسة** (دحمان، عوماري، و حميميش، ديسمبر 2016) **بعنوان:"استراتيجية الجزائر في علاج البطالة(مقاربة قياسية– أدرار نموذجا"**سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية البحث المتمثلة في قياس أثر برامج الدولة في معالجة مشكل البطالة بولاية أدرار، و هذا من خلال بناء نموذج قياسي يدرس تطور خلق مناصب شغل خلال الفترة 2005-2015، و قياس مدى مساهمة برامج التشغيل في خلق هذه المناصب بشكل دائم في الولاية، حيث كان النموذج المعتمد كالآتي :

$$JOBS = \mathrm{C} + \beta_1 \mathrm{ANDI} + \beta_2 \mathrm{ANSEJ} + \beta_3 \mathrm{ANGEM} + \beta_4 \mathrm{CNAC} + +\mathrm{U_i}$$

حيث أن:

$JOBS$:تمثل عدد الوظائف المستحدثة من خلال برامج الدولة.

$CNAC$:الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

$ANSEJ$:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

$ANDI$:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

$ANGEM$:الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في التقدير و هذا باستعمال برنامج $EVIEWS$.

عند اختبار معنوية المعالم تبين أن $ANDI$ غير معنوي مما أدى إلى حذفه من النموذج و إعادة التقدير من جديد أين كانت النتائج كالآتي:

- وجود علاقة عكسية بينCNAC و التشغيل و هذا راجع لفئة البطالين المستفيدين من هذا البرنامج و التي تتراوح أعمارهم مابين 35 و55 سنة حيث يكون لأغلبهم مناصب عمل في هذا السن و بالتالي عدد المستفيدين من هذا البرنامج قليل ولا يؤثر في امتصاص البطالة.
- إذا تغير ANSEJ بوحدة واحدة يزيد التشغيل ب4.162321 وحدة و هذا راجع لطبيعة البرنامج الموجه لخلق مؤسسات مصغرة و لفئة محددة من الشباب ما بين 19 و35 سنة و في تخصصات و نشاطات حرفية متعددة.
- إذا تغيرANGEM بوحدة واحدة يزيد التشغيل ب2.045131 وحدة وهذا لاستهدافه النساء الماكثات بالبيت والحرفيين و الصناعات التقليدية و كذا الإعانات المقدمة لأصحاب القروض بدون فائدة فكلها شجع على استحداث مناصب شغل بالولاية.
- ANDI له تأثير نسبي في خلق مناصب عمل بأدرار لأن الأسلوب الذي تتبعه الوكالة لا يجبر المستثمر على انجاز جميع المناصب المصرح بها.

5. **دراسة** (برية، 2020-2021) **بعنوان: "الاقتصاد الاجتماعي و التضامني بين النظري و التطبيق–حالة الجزائر–** " سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معرفة واقع الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في الجزائر و حصر اهم الاسباب و الدوافع التي يمكن للقطاع الثالث من خلالها منافسة القطاعين العام و الخاص في احداث تنمية محلية وشاملة، و هذا بالاعتماد على استبان وزع على عينة مكونة من 120 مفردة في سنة 2018 و توصلت الدراسة الى أن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في الجزائر بغض النظر عن حجمها فانها غير كافية لنقل انشغالات المواطنين و مشاكلهم الاقتصادية و الاجتماعية نظرا للاقبال المحتشم لافراد المجتمع على العمل التطوعي المنظم باستثناء التعاونيات الفلاحية التي تساهم بقدر معين في خدمة اعضائها، و أن المشاركة في البرامج التعليمية بين الفاعلين في الاقتصاد التضامني والقطاعات التعليمية و التكوينية في الجزائر لا تساهم في تحسين التعليم بكل اطواره و لا تبسط ممارسة السياحة التضامنية و التجارة العادلة بين فئات المجتمع و أن النظم التقليدية لا تسرع في نشر المبادئ التضامنية الحديثة في المجتمع.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Grávalos Gastaminza et al, 2001) **بعنوان**:

" La adaptación de las sociedades laborales a la evolución del ciclo económico. Un estudio empírico para las diferentes comunidades autónomas "

هدف الباحثان من خلال هذا المقال إلى دراسة تأثير عوامل الإقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي و العمالة) على الإقتصاد الإجتماعي المتمثل في تعاونيات العمال، باستخدام حزمة بيانات لـ16 منطقة بإسبانيا للفترة 1986-1995 حيث تم الحصول على بيانات الإقتصاد الإجتماعي من النشرات و الحوليات السنوية لإحصاءات العمل و بيانات الإقتصاد الكلي من مسح السكان النشطين من قاعدة بيانات tempus بالاعتماد على النموذج التالي الذي تمت معالجته باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية:

$$x_{j_{it}} = c_i + \sum_{m=1}^{11} b_m \, x_{m_{it}} + \mu_{it} \quad (1)$$

حيث أن:

تمثل المعادلة (1) نموذج الأثر الثابت، بمعنى أن التأثيرات المحددة تكون غير عشوائية.

x_j: تمثل عدد التعاونيات العمالية أو شركائها، تأخذ القيم m المرتبطة بكل متغير من المتغيرات المستقلة و المتغير نفسه، أما القيم من 1 إلى 11 تمثل متغيرات الإقتصاد الكلي.

i,t: تمثل الزمن و المناطق على التوالي.

μ_{it} : المتغير العشوائي.

متغيرات الاقتصاد الكلي تمثلت في:

$x_2 =$ الناتج المحلي الاجمالي، $x_3 =$ معدل نمو x_2 ، $x_4 =$ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

$pib = x_5$ بعملة البيزيتا ، $x_6 =$ معدل نمو x_5، $x_7 =$ الناتج المحلي الاجمالي الحالي للفرد

$x_8 =$ الأجور ،$x_9 =$ العمال،$x_{10} = \frac{x_9}{x_2}$ ،$x_{11} =$ معدل البطالة

متغيرات الاقتصاد الاجتماعي:

$x_1 =$ مبيعات التعاونية ،$x_{13} =$ الشركاء الجدد للتعاونية ،$x_{14} =$ دعم التوظيف

بينما المعادلة (2) تمثل نموذج الأثر العشوائي، حيث يتم التعامل مع الثوابت على أنها عشوائية و طبقت عليها اختبار Hausman.

$$x_{j_{it}} = c_i + \sum_{m=1}^{11} b_m x_{m_{it}} + \varphi_{it} + \mu_{it} \quad (2)$$

حيث أن:

φ_{it}: متغير عشوائي.

بعد إجراء الإختبارات تم تجاهل الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للدورة الاقتصادية و استبدل بمعدل البطالة وفي الأخير تحصل الباحثان على النتائج التالية:

- بينت نتائج اختبار Hausman أن نموذج الأثر الثابت له سلوك أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية.
- وجود سلوك معاكس للدورة الاقتصادية لجمعيات العمل في جميع المناطق الاسبانية، كما أن معدل البطالة يعتبر مؤشر جيد لتطور جمعيات العمل و سلوكها الدفاعي.

-هذا المقال عالج موضوع سلوك الدورة الاقتصادية و تأثيرها على التعاونيات العمالية، كان بالإمكان دراسة هذا التأثير على أشكال أخرى لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي مع تغيير أداة القياس.

2. دراسة (Jesús Clemente López, 2009) **بعنوان:**

"Sociedades cooperativas y sociedades laborales España : estudio de su contribucion a la creacion de empleo y al crecimiento economico"

من خلال هذه الدراسة تم تحليل تطور الجمعيات التعاونية في اسبانيا للفترة 1999-2007 ثم دراسة مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية و خلق فرص عمل لمختلف الأقاليم المستقلة بالاعتماد على منهجية تحليل التقارب (β للتقارب المعبر عنه بسنة

الأساس 1999 و δ للتقارب للفترة كاملة 1999-2007) و هذا باستخدام الأساليب البيانية فقط و من ثم مقارنة الطريقة التي يتبعها الاقتصاد الاسباني و الاقتصاد الاجتماعي في الحد من عدم المساواة في pib و العمالة بين مختلف المناطق الاسبانية.

ومن النتائج المتوصل إليها أن:

- من خلال التحليل البياني للانحدار الخطي لمتغير العمالة في الاقتصاد الاسباني و الاقتصاد الاجتماعي، فان العلاقة بينهما مباشرة بمعنى كلما زاد نصيب الفرد من العمالة في الاقتصاد الاجتماعي، كلما ارتفعت معدلات العمالة في الأقاليم المستقلة.
- الاقتصاد الاجتماعي ساهم بشكل كبير في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد بالإضافة إلى أنه راسخ في المناطق ذات الدخل الفردي المرتفع.

3. **دراسة** (Millán Díaz Foncea, Abril 2010) **بعنوان**:

"Impacto económico de las cooperativas. La generación de empleo en las sociedades cooperativas y su relación con el PIB"

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل التأثير المتبادل بين العمالة الناشئة عن الجمعيات التعاونية و المعبر عنها بعدد العمال، وتطور الناتج المحلي الإجمالي في اسبانيا، للفترة ما بين 1995-2008 (بيانات ربع سنوية) حيث قورنت هذه العلاقة مع العلاقة بين PIB والعمالة الكلية في اسبانيا كمتغير متحكم، وهذا بالاعتماد على النموذج التالي:

$$empcoop = \alpha\, pib + \beta \qquad (1)$$

$$emptot = \beta_0 pib + \beta_1 \qquad (2)$$

حيث أن:

Empcoop : العمالة الناشئة عن التعاونيات.

Emptot : إجمالي العمالة في اسبانيا.

Pib : الناتج المحلي الإجمالي.

$\beta_1، \beta_0، \beta، \alpha$: معاملات الانحدار.

تم جمع المعلومات من وزارة العمل و المعهد الوطني للإحصاء و تحليلها بواسطة المربعات الصغرى العادية ومن النتائج المتحصل عليها ما يلي:

- كلما تغير PIB بـ1% فان العمالة في قطاع التعاونيات ترتفع بـ 0.83%.

- يتفاوت عدد العمال على المستوى الكلي أو مستوى التعاونيات بنسبة أقل من الناتج المحلي الإجمالي حيث يكون هذا التأثير أكبر في القطاع التعاوني.
- تم التأكيد على قوة القطاع التعاوني في الحفاظ على العمالة و هذا في الأزمات لكن لم يثبت أنها سترتفع، كما أن PIB يؤثر على العمالة التعاونية أقل في فترات الأزمات منه في فترات النمو.
- تأثير PIB على التوظيف في الجمعيات التعاونية أقل من تأثير هذا المتغير على عدد العاملين في اسبانيا.

4. **دراسة** (Lester M. SALAMON, 2011) **بعنوان:**

"Measuring the economic value of volunteer work globally : concept, estimates, and a roadmap to the future"

الهدف من هذا المقال هو قياس القيمة الإقتصادية للعمل التطوعي في 182 بلد لعام 2005 باستخدام منهجية تكلفة الإستبدال وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد حوالي 971 مليون شخص يتطوعون في عام واحد في جميع مناطق العالم من بينهم 36% من خلال المنظمات و 64% بصفة مباشرة، كما أن البلدان ذات الدخل المنخفض تمثل النسبة الأكبر للمتطوعين في العالم بنسبة 62%.

قدرت القيمة الإقتصادية الإجمالية للعمل التطوعي بـ1.348 ترليون دولار، كما أن القوى العاملة التطوعية لها قوة إقتصادية تعادل 2.4% من الإقتصاد العالمي بأكمله و 17.5% من الإنفاق الإستهلاكي النهائي الحكومي على مستوى العالم، بينما بلغت أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية حوالي 73% من قيمة العمل التطوعي (أي أكثر قليلاً من حصتها البالغة 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) أما حصة الشرق الأوسط من القيمة العالمية للعمل التطوعي فهي أقل من حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي(9% مقابل 17.5%).

5. **دراسة** (Sahar Bahmani, April 2012) **بعنوان:**

" Non-profit organizations, entrepreneurship, social capital and economic growth "

الهدف من هذا المقال هو تحليل الأثر الاقتصادي للمنظمات غير الربحية على النمو الاقتصادي من خلال دراسة عينة لـ11 دولة (الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، اسبانيا، السويد، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية،هولندا) للفترة 2000-2005، باستخدام 66 مشاهدة.

تم جمع المعلومات عن المنظمات غير الربحية و رأس المال الاجتماعي من النقابات العمالية و الجمعيات الرياضية، ريادة الأعمال تم استخدام بيانات عن نشاط ريادة الأعمال الكاملة الذي أنشأته (global entrepreneurship monitor « GEM ») متغير توزيع الدخل عبرت عنه الدراسة بمؤشر (GINI)،أما المتغيرات الباقية فقد كانت من البنك الدولي، أما عن طريقة التقدير فكانت OLS.

استخدمت الدراسة خمسة فرضيات للبحث:

الفرضية 01:الإنفاق العام و رأس المال البشري و الاستثمار لهم أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

للتحقق من هذه الفرضية، استعانة الباحثون بالمعادلة التالية:

$$ln(y)_{it} = \beta_0 + \beta_1 ln(PE)_{it} + \beta_2 ln(I)_{it} + \beta_3 ln(KHU)_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث أن:

y: تعبر عن GDP.

PE: الإنفاق العام.

I: الاستثمار الخاص.

KHU: رأس المال البشري.

من خلال النتائج تبين أن رأس المال البشري و الاستثمار لهما اثر ايجابي على الدخل.

الفرضية 02:المناخ الاجتماعي له أثر ايجابي على ريادة الأعمال.

$$ln(\emptyset)_{it} = \beta_4 + \beta_5 ln(SK) + \beta_6 ln(\lambda)_{it} + \beta_7 (NPO) + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث أن:

$\emptyset$: يمثل المناخ الاجتماعي.

SK: رأس المال الاجتماعي.

λ: توزيع الدخل.

NPO: المنظمات غير الربحية.

من خلال النتائج تبين أن المنظمات غير الربحية لها آثار ايجابية على ريادة الأعمال.

من خلال الدراسة تبين أنه يمكن أن يكون للدخل أثر سلبي على قرارات ريادة الأعمال لذا يمكن تضمين الفرضية الفرعية المعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$ln(\emptyset)_{it} = \beta_4 + \beta_5 ln(SK) + \beta_6 ln(\lambda)_{it} + \beta_7 (NPO) + \beta_8 ln(y)_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2')$$

الفرضية 03: ريادة الأعمال لها أثر ايجابي على الاستثمار.

$$ln(I)_{it} = \beta_9 + \beta_{10} ln(ms)_{it} + \beta_{11} ln\varphi + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث أن:

I: يمثل الاستثمار الخاص.

ms: عرض النقود.

φ: مؤشر ريادة الأعمال.

من خلال النتائج تبين أن كل معاملات النموذج ايجابية.

الفرضية 04:المنظمات غير الربحية لها أثر ايجابي على رأس المال البشري.

$$\ln(KHU)_{it} = \beta_{12} + \beta_{13}\ln(NPO)_{it} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

من خلال النتائج تبين أن العلاقة بينNPO وKHU ايجابية، بمعنى أنه يمكن للمنظمات غير الربحية أن تكون مكملة لعمليات التكوين التي تقوم بها المدارس و الجامعات.

الفرضية05: المنظمات غير الربحية لها أثر ايجابي و غير مباشر على النمو الاقتصادي.

تأكدت هذه الفرضية بالاعتماد على النتائج السابقة، أي أن للمنظمات غير الربحية أثر ايجابي و غير مباشر على النمو الاقتصادي و هذا من خلال ريادة الأعمال، الاستثمار و رأس المال البشري، حيث تعمل المنظمات غير الربحية على تحسين البيئة التي تعزز ريادة الأعمال و عملية الاستثمار، مع تحسين البيئة الاجتماعية التي تعزز الابتكار و توظيف التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية و تحقيق النمو.

– لم تحلل هذه الدراسة التأثيرات على الدول الأقل نموا، كما لم تدرج متغيرات أخرى كالفقر، البطالة، الإقصاء الاجتماعي، الفساد و سيادة القانون

6. دراسة (Inmaculada Carrasco, Agosto 2013) **بعنوان:**

"El tamaño del sector cooperativo en la Unión Europea: una explicación desde la teoría del crecimiento económico"

الهدف من هذا المقال هو دراسة حجم القطاع التعاوني بالإعتماد على بيانات لـ29 دولة من الإتحاد الأوربي باستخدام 15 مؤشر للفترة 2009–2010 تم قياس القطاع التعاوني باستخدام المؤشرات التالية: عدد التعاونيات، عدد الموظفين، عدد الشركاء، عدد الوظائف مدفوعة الأجر في التعاونيات، و قياس رأس المال الإجتماعي من خلال عدد المتطوعين ومؤشر الثقة في الأعمال الاجتماعية، و رأس المال البشري من خلال المؤشرات التالية: الشباب العاطلين عن العمل و بدون تكوين، عدد السكان بين 25 و 65 سنة على الأقل مع تعليم ثانوي، عدد السكان بين 25 و 65 سنة مع التعليم العالي، التكوين المستمر للسكان بين 25 و 64 سنة، المسجلين على مقياس القراءة، الإنفاق العام على التعليم قبل الابتدائي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ورأس المال التجاري من خلال الشركات الجديدة، النشاط التجاري من خلال فرصة، النشاط التجاري حسب الضرورة، ولفحص النموذج السابق تم الإعتماد على طريقة PLS وخلصت الدراسة إلى أن حجم القطاع التعاوني يتحدد من خلال رأس المال الإجتماعي (الذي أظهر علاقة إيجابية قوية مع القطاع التعاوني) و رأس المال البشري (له علاقة إيجابية لكن ضعيفة مع حجم القطاع التعاوني) و النشاط التجاري (المقاولة) و التي أظهرت علاقة عكسية مع القطاع التعاوني وهو ما يفسره الباحثان بأن التعاونيات وليدة الأزمات و أنها تحتاج إلى دعم للبنى التحتية لتشجيع و خلق مقاولات تعاونية.

7. دراسة (UZEA, 2014) **بعنوان:**

" Methodologies to Measure the Economic Impact of Cooperatives: A Critical Review "

الهدف الأساسي من هذا المقال هو إجراء تحليل نقدي للمنهجيات المستخدمة في قياس الأثر الإقتصادي للتعاونيات، من حيث البيانات و التعقيد الحسابي و كيفية جعل النموذج يقترب من الواقع.

توجد أربعة أساليب متبعة في قياس الأثر الإقتصادي للتعاونيات و هي:

1- طريقة 'Head-count تقوم على تقييم الحجم النسبي للقطاع من خلال جرد الأصول، الإستثمار الرأسمالي، الإيرادات و الأرباح المحققة، عدد العمال و أجور، هذه الطريقة بسيطة في الحساب و تتطلب كمية محدودة من المعلومات، إلا أنها لا تقيس الأثر الإقتصادي بشكل كامل.

2- طريقة المدخلات و المخرجات التي تعتبر من أكثر الطرق إستخداماً، ولإجرائها نحتاج إلى بيانات عن الإيرادات، الأجور و الفوائد المدفوعة للموظفين، مجموع الأموال المنفقة على المدخلات المتغيرة الأخرى و توزيع الأرباح، بالإضافة إلى تقديرات المضاعفات هذه توجد تأثيرات أخرى للآثار المباشرة (زيادة إنتاج القطاع المعني" مبيعات، عدد الوظائف المنشأة، الأجور و الاستحقاقات) و غير المباشرة (تتمثل في التغييرات في المعاملات بين الصناعات عند التوريد) والمستحدثة (التغييرات في الإنفاق المحلي الناتج عن تغييرات الدخل"الأجور و الأرباح الموزعة" في الصناعات المتأثرة بشكل مباشر و غير مباشر)، أما الأثر الإقتصادي الكلي فهو مجموع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة و المستحدثة.

3- منهجية مصفوفة المحاسبة الإجتماعية هي أكثر شمولية من طريقة المدخلات و المخرجات و لا تقتصر على عمليات البيع و الشراء بل تشمل المعاملات (شراء سلع وسيطية، توظيف العوامل ...) كما تشمل معاملات الحساب الجاري للمؤسسات (أسر، شركات و حكومة)كالتحويلات بين المؤسسات، دفع الضرائب، معاملات حسابات رأس المال للمؤسسات (مدخرات، إستثمارات) و تشمل أيضا الإستثمار الأجنبي المباشر، المعاملات التجارية الدولية، هذه الطريقة تهتم بالجوانب التوزيعية ولا تأخذ تغييرات السعر بعين الإعتبار.

4- نموذج التوازن المحاسبي العام CGE يقوم بتفصيل كل تدفق في جدول مصفوفة المحاسبة الإجتماعية إلى سعر و كمية وهو يتكون معادلات متزامنة و معادلات العرض و الطلب التي تصف سلوك العوامل الإقتصادية، و قيود الاقتصاد الكلي (إستثمارات، مدخرات و التوازن في المدفوعات) يعطي هذا النموذج مقياس للتغير الكلي في الناتج الإقتصادي، هذا النموذج مبني على افتراضات واقعية وهو يمثل كامل الإقتصاد كما يدرس قيود الموارد و الإستجابات السلوكية للمنتجين و المستهلكين، و ما يعاب عليها أنها تأخذ عدد أقل من القطاعات.

8. دراسة (MILLAN DIAZ-FONCEA, 2014) **بعنوان:**

" the relation between total employment and cooperative employment–a convergence and causality analysis "

من خلال هذه الدراسة تم تحليل تطور العمالة الناشئة عن الجمعيات التعاونية مع إجمالي العمالة في إسبانيا للفترة 1994-2007 و هذا بالإعتماد على منهجيتين للبحث هما تحليل التقارب (convergence analysis) حيث تتم مقارنة تطور التوظيف في الجمعيات التعاونية مع تطور إجمالي التوظيف في إسبانيا و اختبار السببية المباشرة لغرانجر في نموذج VARلإختبار وجود إرتباط إحصائي بين العمل الناتج عن التعاونيات و إجمالي العمالة بالإضافة إلى تأثيرهما على بعض.

تم جمع المعلومات من بيانات معهد الإحصاء الإسباني (NE) ودليل وزارة العمل و الهجرة الاسبانية (MTIN) و صنفت العمالة الكلية و التعاونية إلى 03 مجموعات بالإعتماد على أهمية التعاونيات في كل منطقة، حيث أن المجموعة 01 تمثل المناطق التي يزيد فيها القطاع التعاوني عن 2% من إجمالي العمالة و المجموعة 02 تمثل المناطق التي تقل نسبتها عن 2% و لكنها أكبر من 1% أما المجموعة 03 فتضم المناطق التي لا تصل فيها العمالة التعاونية إلى عتبة 1% من إجمالي التوظيف.

و من ضمن الإستنتاجات المتوصل إليها ما يلي:

- وجود علاقة إيجابية بين إجمالي العمالة في إسبانيا و العمالة التعاونية.
- إرتفاع مستوى العمالة الكلية يؤدي لإنخفاض مستوى التوظيف التعاوني في المنطقتين 01 و 02.
- تتقارب المناطق بمعدل سنوي قدره 3.56% في العمالة التعاونية و بمعدل سنوي 3.69% من إجمالي العمالة (المجموعة 03 أكثر ديناميكية في تقليل الفجوة بين المناطق).
- الأقاليم الاسبانية تحتاج إلى مزيد من الوقت للتلاقي من أجل التوظيف التعاوني مقارنة بالعمالة الإجمالية حيث يظهر هذا الفرق في المجموعة 02 (32.89 سنة لتخفيض الفرق في العمالة التعاونية مقابل 15.32 في إجمالي العمالة).

9. دراسة (Patricia D et al, 2015) **بعنوان:**

"Impacto económico y en el empleo de la Economía Social en España. Un análisis multisectorial "

يهدف هذا المقال إلى تحليل تأثير الإقتصاد الإجتماعي في إسبانيا، و مقارنته مع الإقتصاد الإسباني ككل من حيث عملية التوظيف بالإعتماد على مصفوفة المحاسبة الإجتماعية لسنة 2008 و هذا بتقدير المضاعفات الخطية و أثرها على التوظيف و قد شملت مصفوفة المحاسبة الاجتماعية 84 حساب منها 73 أنشطة إنتاجية 02 عوامل الإنتاج (العمل و رأس المال)

02 لقطاع المؤسسات الخاصة (الأسر و الجمعيات) 03 حسابات للضرائب الصافية من الإعانات (على الإنتاج، على المنتجات و على الدخل) حساب القطاع العام/ الإدارات العامة (AA.PP) حساب رأس المال المشترك (الإستثمار و الإدخار) 02 من حسابات القطاع الخارجي (الإتحاد الأوربي وبقية العالم) و لهذا الغرض تم جمع بيانات عن العمال المأمنين إجتماعياً و التعاونيات كممثل للإقتصاد الإجتماعي، و من ثم حسابها لكل قطاع من القطاعات المتاحة في التصنيف، حيث تقارن النسبة بين العمال و الشركات مع متوسط الإقتصاد الإسباني للفترة 2011 -2013 و خلصت الدراسة إلى أن الإستثمار في مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي له آثار إيجابية في خلق و صيانة العمالة بمقدار 1.91 مرة أعلى من تلك الناتجة عن الإستثمار في الإقتصاد الإسباني ككل و هذا يعود لتركزها في قطاعات معينة كالخدمات، التعليم و التجارة و قبلها الأنشطة المالية و التأمين.

10.دراسة (SALA, 2015) **بعنوان:**

"El empleo de las cooperativas.Un análisis comparativo de sus fases cíclicas y de su grado de sincronización "

الهدف من هذا المقال هو تحليل المراحل الدورية للتوظيف في التعاونيات ومقارنة سلوكها مع النشاط الإقتصادي والعمالة للإقتصاد الإسباني ككل (أي معرفة إلى أي مدى يكون إستخدام التعاونيات غير حساس لتطور الدورة الإقتصادية للنشاط الإقتصادي وإن أظهر سلوك مغاير للعمل في الإقتصاد ككل) و هذا من الربع الأول لسنة 1995 إلى الربع الثالث لسنة 2014، كما يظهر وقوع الأزمة التي بدأت عام 2007 في تزامن الدورات حيث تم الإعتماد على تحليل التزامن و طريقة العزوم المعممة (GMM).

و في الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتسم استخدام التعاونيات بسلوك دوري يختلف بشكل نسبي عن الدورة الاقتصادية ودوران إجمالي العمالة و هذا يعود إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد الإسباني تعرض لعملية إنكماش في منتصف التسعينات لكنه لم يؤثر على التعاونيات ومنذ أواخر التسعينات حتى وصول الأزمة الحالية، يوجد تأخير ملحوظ عند نقاط التحول، من ناحية أخرى لأن مؤشر الاتفاق بين الناتج المحلي الإجمالي و إستخدام التعاونيات يكشف عن مستوى منخفض نسبياً وغير مهم من التزامن.
- معامل الإرتباط بين المكون الدوري للناتج المحلي الإجمالي وعامل توظيف التعاونيات كان سلبياً، رغم أنه ليس ذا دلالة إحصائية، فهذه النتيجة تدعم السلوك المعاكس للدورة الإقتصادية، كما أن للتعاونيات القدرة على خلق فرص العمل في الفترات التي يكون فيها النشاط الإقتصادي في مرحلته التعاقدية، على الرغم من أن تأثيره ليس مهماً بما يكفي لتزويد هذه المؤسسات الإجتماعية بآثار ملجأ كبير.
- تشير النتائج إلى أن التوسع في النشاط الإقتصادي يؤثر في المدى المتوسط على الاختلافات في توظيف التعاونيات، كما يخلق النمو الاقتصادي تأثيراً بديلاً يؤثر سلباً على توظيف التعاونيات.

- التوسع على المدى المتوسط من النشاط الاقتصادي رافقه خسائر في فرص العمل للتعاونيات، على الرغم من أن النتيجة ليست مؤكدة وذلك لتوليد سلوك لمواجهة التقلبات الدورية.
- وأخيراً تدل الأزمة على وجود إقتران بين إستخدام التعاونيات والدورة الإقتصادية للناتج المحلي الإجمالي و العمالة، كما أن التعاونيات أصبحت أكثر حساسية لمراحل الدورة و إختفى تأثير اللجوء، شدة الأزمة وطبيعتها النظامية قلل بشكل جزئي الأسباب التي تعطي إستخدام التعاونيات وضع أفضل في التعامل مع حالات الركود الإقتصادي ومع ذلك، فإن التأثيرات على العمالة أقل كثافة نسبياً من تلك المتعلقة بالعمالة في الإقتصاد ككل.

11.دراسة (Maryam Dunggio et al, 2016) **بعنوان:**

"The Influence of Cooperative Development on Economic Performance and Welfare of Society in Bali Province"

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحليل التأثير غير المباشر للتنمية التعاونية على الأداء الإقتصادي و رفاهية المجتمع في منطقة بالي بنيجيريا، بالاعتماد على بيانات panel لـ09 مقاطعات للفترة 2010-2014.

و تحليلها عن طريق نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM-PLS) حيث استخدمت الدراسة بيانات ثانوية من إدارة التعاونيات والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بالي، بالإضافة للمكتب المركزي للإحصاء، و خلصت الدراسة إلى أن التنمية التعاونية التي تتضح من زيادة عدد التعاونيات، عدد أعضاء التعاونيات، ومقدار حجم الأعمال في الفترة 2010-2014 في المقاطعات التسعة لها تأثير إيجابي و هام على رفاهية المجتمع والأداء الإقتصادي بالإضافة إلى ذلك تؤثر التنمية التعاونية للمقاطعة على رفاهية المجتمع بشكل غير مباشر من خلال زيادة الأداء الإقتصادي بمؤشراته الثلاثة (النمو الاقتصادي، معدلات الفقر و مستوى التفاوت في الدخل) كما يتحسن الأداء الإقتصادي بسبب التنمية التعاونية التي تلعب دورًا في تحسين رفاهية المجتمعات في بالي من خلال أربعة مؤشرات هي متوسط العمر المتوقع، متوسط مدة التمدرس، توقع مدة التمدرس، ونفقات الفرد.

12.دراسة (Feiza El Hancha Sfar, 2016) **بعنوان:**

" Contribution of Cooperative Banks to the Regional Economic Growth: Empirical Evidence from France "

الهدف من هذا المقال هو دراسة مساهمة البنوك التعاونية الفرنسية في النمو الإقتصادي الإقليمي، وهذا من خلال دراسة العلاقة بين مؤشرات التنمية المالية للبنك التعاوني مع نمو الناتج المحلي الإقليمي بإستخدام حزمة بيانات لـ88 بنك تعاوني إقليمي يعمل في 26 منطقة للفترة 2006-2012 بتطبيق طريقة GMM ذات الخطوتين، تم جمع المعلومات المالية عن البنوك التعاونية الإقليمية من قاعدة البيانات bank scope و مؤشرات الاقتصاد الكلي الإقليمي من insee و eurostat و حللت هذه البيانات بإستعمال STATA11 و في الأخير تم التحصل على النتائج التالية:

- مؤشر التنوع المؤسسي كان له أثر إيجابي تظهر هذه النتيجة أن الأسواق التي تعرف وجود أكبر للبنوك التعاونية تعرف أيضا نمو أكبر بكثير و يفسر هذا بأن البنوك التعاونية تتمتع بحصة سوقية كبيرة في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أن زيادة توافر هذه البنوك تخفض من مشاكل الوصول وهو ما يمكن السكان من الازدهار و المشاركة في النمو الاقتصادي.
- صافي هامش الفائدة و نسبة الأسهم لا يرتبطان بشكل كبير بالنمو الاقتصادي.
- تطور البنك التعاوني له آثار هامة على النمو الاقتصادي الإقليمي، كما أن كفاءة هذه البنوك مرتبطة إيجابا بالتنمية الإقتصادية المحلية.
- البنوك التعاونية لها دور فعال في تعزيز النمو الإقتصادي المحلي من خلال تحقيق الإستقرار و الحفاظ على نموها في المناطق التي تعرف نمو منخفض.

13.دراسة (Morris Altman, 2017) **بعنوان:**

"**The importance of co-operatives to the New Zealand economy: Constructing a co-operative economy** "

هدف الباحث من خلال هذا المقال إلى دراسة حجم القطاع التعاوني في نيوزيلندا و مدى مساهمته في الناتج المحلي والعمالة، وهذا باستخدام بيانات لـ55 تعاونية لعام 2012 و بالإعتماد على منهجية القيمة المضافة، حيث تم جمع بيانات عن السنة المالية 2008-2009، بالإضافة إلى التقارير السنوية للتعاونيات و بيانات عن الإيرادات، الأصول، الموظفين و الأعضاء في التعاونيات، حيث توصلت الدراسة إلى أن:

- الأثر المباشر و غير المباشر لعمالة التعاونيات قدر بـ6.3% من إجمالي التوظيف.
- 08% هي المساهمة المباشرة للتعاونيات في PIB بنيوزيلندا، لكن هذه القيمة حسب الباحث لا تعكس الصورة الكاملة لمساهمة التعاونيات في إقتصاد نيوزيلندا لعام 2012.
- ساهمت إيرادات التعاونيات بـ 92% في إجمالي الناتج المحلي بنيوزيلندا، حيث هيمنت عليه تعاونية fonterra التي ساهمت بـ51% من إجمالي الإنتاج المقاس و 40 % من العمالة.

14.دراسة (George Karaphillis, 2017) **بعنوان:**

"**Economic impact of the Canadian co-operative sector (2009 and 2010)**"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأثر الإقتصادي للتعاونيات الكندية لسنتي 2009 و 2010 و المقارنة بينهما، حيث تم جمع بيانات عن التعاونيات و قياس تأثيرها الإقتصادي المباشر (الإيرادات، الضرائب الناتجة عن التعاونيات و الوظائف) و غير المباشر (الإيرادات، الوظائف و الضرائب التي تولدها الشركات التي تطلب التعاونيات) و المستحدث (الإيرادات، الضرائب المتولدة عن الإنفاق المباشر وغير المباشر من قبل التعاونيات و أسرهم و الموردين) و تحليلها بواسطة جداول المدخلات و المخرجات حيث بلغ عدد التعاونيات غير المالية لسنة 2009، 5642 بينما كان عددها 5065 لسنة 2010 و من ضمن النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- يشكل القطاع التعاوني 3.26 % من إجمالي الناتج المحلي الكندي لعام 2009، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 3.43 % عام 2010 و ظلت الوظائف المباشرة و الناتجة عن التعاونيات مستقرة عند 3.25 % من إجمالي الوظائف في كندا.
- أظهرت النتائج أن التأثيرات الإقتصادية للقطاع التعاوني بلغت 9 % في مساهمة إجمالي الناتج المحلي من القيمة المضافة و هي نسبة كبيرة مقارنة بزيادة قدرها 3.3 % في إجمالي الناتج المحلي الكندي من القيمة المضافة و هذا ما بين 2009 و 2010.
- خلال هذه الفترة أيضا لوحظ زيادة الوظائف بنسبة 1.8 % في الإقتصاد الكندي، أما في القطاع التعاوني فقد بلغت 9 % مع زيادة دخل العمالة فيها إلى أكثر من 11% بينما زاد دخل الأسر بـ11.3% إلا أن الدخل الوطني للأسر زاد فقط بـ 3.2%.

15.دراسة (Yidan & Lanying, 2018) **بعنوان:**

"Social organization and its impact on economic growth in China "

الهدف من هذا المقال هو دراسة الأثر الإقتصادي المباشر و غير المباشر للمؤسسة الإجتماعية على النمو الإقتصادي في الصين للفترة 1999-2015، حيث إعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية:

-النفقات الحكومية، الإستثمار و رأس المال البشري (يقاس بـ « edu » متوسط سنوات الدراسة للقوى العاملة و عدد العمال « l ») و ريادة الأعمال (يقاس من خلال مؤشر CDEA الذي يمثل عدد العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة) جمعت هذه المتغيرات من الكتاب السنوي الإحصائي للصين، بالإضافة للمؤسسة الإجتماعية التي تم قياسها من خلال 04 متغيرات: معدل النمو السنوي للمؤسسة الإجتماعية، العدد الإجمالي للموظفين بدوام كامل، القيمة المضافة للمؤسسة الإجتماعية، و عدد المؤسسات الإجتماعية في نهاية كل سنة، حصل الباحثان على هذه المعلومات من نشرية إحصائية عن خدمة المجتمع الوطني، كما إعتمدت الدراسة على خمس فرضيات للبحث و تحققت من صحتها بتطبيق طريقة OLS و الإنحدار التدريجي stepwise regression وخلصت الدراسة الى أن المؤسسة الإجتماعية تؤثر بشكل مباشر على النمو الإقتصادي، و بشكل غير مباشر من خلال رأس المال البشري و ريادة الأعمال، كما أن القيمة المضافة التي تنتجها المؤسسة الإجتماعية لها

تأثير ايجابي على النمو و ريادة الأعمال من خلال تحسين البيئة الإجتماعية و زيادة رأس المال البشري و يتحقق هذا بواسطة رفع معدلات العمالة و مستوى مهارات العمال.

16.دراسة (Muhammad Halilintar, 2018) **بعنوان:**

"cooperatives and economic growth in Indonesia"

من خلال هذا المقال تم دراسة تأثير التعاونيات على النمو الإقتصادي الإندونيسي، و هذا بتوزيع إستبانات على المدن الكبرى فيها و من ثم تحليلها بطريقة probit analysis بالإعتماد على برنامج spss 22 وخلصت الدراسة إلى أن تطور التعاونيات الإندونيسية يتأثر برأس المال البشري و رأس المال النقدي الذي يعمل على تحريكها، وأن البنية التحتية الإقتصادية و رأس المال المعرفي و رأس الإجتماعي بمؤشراته الصحية و الصدق و الرفاهية لهم تأثير إيجابي على نمو التعاونيات، بالرغم من أن هذا النمو لا يزال بطيئاً و أقل قدرة على المنافسة إلا أنه يؤثر في النمو الإقتصادي للبلاد ببطئ و لكن بثبات.

17.دراسة (Edemu Yunusa et al, 2018) **بعنوان**

"contribution of cooperative societies to economic development in Kogi state, Nigeria"

من خلال هذا المقال تم دراسة مساهمة الجمعيات التعاونية في التنمية الإقتصادية و التحديات التي تواجهها لتحقيق ذلك في ولاية kogi بنيجيريا، من خلال توزيع إستبانة على ثمانية جمعيات تعاونية بمجموع 750 مستجوب و تحليلها بإستخدام التكرارات و النسب المئوية، و خلصت الدراسة إلى أن الجمعيات التعاونية تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال خلق فرص عمل و بناء مرافق البنية التحتية (محطات الحافلات و الأسواق و مراكز الرعاية الصحية و الترفيه) كما تواجهها عدة تحديات منها الإفتقار للإدارة الكفؤة و عدم كفاية إستخدام مرافق التعليم و التدريب.

18.دراسة (Aniodoh, 2018) **بعنوان:**

"The Effect of Cooperative Professionals in National Development: A Study of Selected Cooperatives in Enugu State"

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد أثر أنشطة التعاونيات المهنية على التنمية الإقتصادية و السياسية في ولاية Enugu بنيجيريا من خلال أخذ عينة طبقية و إجراء مقابلات شفوية و الاعتماد على الكتب و المجلات ومواقع الأنترنت في الحصول على البيانات بالإضافة لتصميم إستبانة لتوزيعها على أعضاء الجمعيات التعاونية في 17 منطقة حكومية لهذه الولاية بإجمالي 219 عضو و للتأكد من صحة الفرضيات تم استخدام تحليل الإنحدار الخطي بواسطة برنامج spss 20 و توصلت

الدراسة إلى أن أنشطة التعاونيات لها تأثير معنوي على التنمية الإقتصادية من خلال تقديم قروض ميسرة لأعضائها لتأسيس أعمال تجارية و غيرها من المشاريع الحيوية بالإضافة لتوفير التعليم، الصحة و الغذاء و كذا التنمية السياسية من خلال تسهيل الإنخراط في محادثات السلام أوقات الأزمات في الولاية و هذا عند مستوى معنوية 5%، و أوصى الباحث في الأخير بضرورة توفير الحكومة للمزيد من الدعم و السبل الكافية و فتح المجال أكثر لمشاركة التعاونيات في الأنشطة الحكومية.

19.دراسة (ABRAOUZ & CHAKIR, 2020) **بعنوان:**

"**Adéquation entre entrepreneuriat coopératif et développement durable, Étude des aspects coopératifs dans la région Souss–Massa**"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين ريادة الاعمال الاجتماعية و التنمية الاقتصادية، من خلال اجراء استبيان لـ98 تعاونية زراعية بمنطقة أكادير بالمغرب و تمت معالجتها باستخدام تقنية (SEM-PLS) و أكدت نتائج تقدير معلمات النموذج أن جميع العناصر لها قيم مساهمة أكبر من 0.5 بغض النظر عن القدرة التنافسية في السوق وظروف العمل واستهلاك المياه بالإضافة إلى ذلك فإن معامل الارتباط بين التنمية المستدامة والجانب الاقتصادي أقوى نسبيًا مقارنة بتلك المسجلة في الجانب الاجتماعي و البيئي، ليتبين في الأخير أن التعاونيات التي شملها المسح لديها اتجاه إلى حد ما للمساهمة في التنمية المستدامة من جانبها الاقتصادي كشرط ضروري لكنه غير كافٍ لتحقيق التنمية المستدامة.

20.دراسة (l Galindo-Martín, 2020) **بعنوان:**

"**The Relationship between Green Innovation, Social Entrepreneurship, and Sustainable Development**".

حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل دور الاقتصاد الاخضر و الريادة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بوجود متغير ريادة الاعمال التقليدية وهذا في 20 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للفترة 2014-2016 و تقدير لنموذج نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) و توصلت الدراسة الى ان كلا النوعين من ريادة الأعمال لهما علاقة إيجابية بالتنمية المستدامة، مع معامل مسار أكبر في حالة ريادة الأعمال العامة.

21.دراسة (Al-Qudah & al, 2021) **بعنوان:**

"**The relationship between social entrepreneurship and sustainable development from economic growth perspective: 15 'RCEP' countries**."

حيث سعت هذه الدراسة الى تحليل دور ريادة الاعمال الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة و توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين ريادة الأعمال الاجتماعية والتنمية المستدامة، ووجود علاقة إيجابية بين الابتكارات والتنمية المستدامة وفيما يتعلق بمتغير المؤسسات وجدت الدراسة أيضًا أن هناك تأثيرًا غير مباشر على الابتكار.

22.دراسة (Méndez-Picazo & al, 2021) **بعنوان**:

"**Effects of sociocultural and economic factors on social entrepreneurship and sustainable development**"

حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو تحليل سلوك العوامل الاجتماعية و الثقافية وكذا العوامل الاقتصادية على ريادة الأعمال العامة وريادة الأعمال الاجتماعية، بالإضافة إلى تأثير هذين النوعين من ريادة الأعمال على التنمية المستدامة، بإجراء تحليل تجريبي بالمعادلات الهيكلية لـ 15 دولة من OECD بين عامي 2015 و 2016 و أظهرت النتائج ان كلا النوعين من ريادة الاعمال يحفز التنمية المستدامة مع وجود الافضلية لريادة الاعمال العامة و ان كل العوامل تساهم في تحقيق الريادة العامة و الاجتماعية لكن العامل الاجتماعي و الثقافي له تأثير أكبر على العامل الاقتصادي.

III .ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد استعراضنا لمختلف الدراسات السابقة ذات الصلة بصورة مباشرة و غير مباشرة بموضوع دراستنا نجدها قليلة نوعا ما باللغة العربية، أما بخصوص البيئة العربية فتكون شبه منعدمة و أبرز ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات السابقة فنوجزه فيما يلي:

من حيث بيئة الدراسة:

أجريت معظم الدراسات السابقة و الاجنبية منها خاصة على الدول الأوربية و الآسيوية و بعض دول أمريكا اللاتينية، أما دراستنا الحالية فقد ركزت على الدول العربية كالمغرب، تونس و الأردن، مصر و لبنان خلال الفترة الزمنية ما بين 2013-2020.

من حيث هدف الدراسة:

اختلفت الأهداف البحثية في الدراسات السابقة، حيث هدفت دراسات إلى تحديد دور الاقتصاد التضامني في زيادة رأس المال الاجتماعي و خلق مناصب شغل جديدة، و أخرى ركزت على التمويل الأصغر ومساهمته في خلق مشاريع مبتكرة، أما دراستنا الحالية فركزت على معرفة الأثر المباشر و غير المباشر للاقتصاد الاجتماعي و التضامني في تحقيق النمو الاقتصادي ضمن عينة البحث.

من حيث منهج الدراسة:

تعتبر دراستنا تجريبية قائمة على المنهج الكمي، من خلال اجراء دراسة قياسية لعينة من الدول العربية، عكس بعض الدراسات التي اعتمدت على المنهج الوصفي و اخرى اكتفت بدراسة استبيانية تحليلة على جمعيات ناشطة في مختلف المجالات.

من حيث المتغيرات و أساليب القياس المستعملة:

تعددت المتغيرات المعتمدة في دراسة الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في الدراسات السابقة إلا أن دراستنا الحالية حاولت الجمع بين مختلف هذه المتغيرات و إختبار أبرز المتغيرات التي تأثر في الاقتصاد التضامني، حيث اعتمدت دراستنا على متغيرات الانفاق الحكومي و الاستثمار، ريادة الاعمال، مؤشر جيني، اجمالي سنوات الدراسة و القوى العاملة كمتغيرات ممثلة لرأس المال البشري بالاضافة لمؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني كمتغير ممثل للاقتصاد الاجتماعي و التضامني.

من حيث أداة الدراسة:

تم الاعتماد على اجراء دراسة قياسية عكس بعض الدراسات السابقة التي قامت بتوزيع الاستبيان على منخرطي الجمعيات أو إجراء مقابلات معهم.

من حيث الطريقة المستخدمة:

لنظرا لخصوصية البيانات المتوفرة عن متغيرات الدراسة فقد اعتمدنا على التحليل الكميمي (la regression quantile) باستعمال برنامج stata17 عكس الدراسات التي طبقت الاساليب الكلاسيكية المتمثلة في حساب معامل الارتباط و تحليل الانحدار و تحليل التباين (anova).

و أخيرا تتوافق دراستنا الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث الهدف الرئيسي و المتغيرات، إلا أنها تختلف في الأساليب المستعملة و المجال الزماني و المكاني للدراسة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا عرض بعض الدراسات التي عالجت تأثير الاقتصاد الاجتماعي التضامني أو أحد جوانبه على النمو الاقتصادي، حيث تعددت هذه الدراسات و إن كانت قليلة بالعربية، وحاولنا الوقوف على أهم النقاط التي عالجتها للاستفادة منها من حيث الموضوع، الطريقة المتبعة و حتى النتائج المتوصل إليها.

كما تطرقنا لعرض ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات السابقة من حيث الهدف المتغيرات، العينة، الأدوات و الطريقة المستعملة.

الفصل الثالث:

دراسة أثر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على النمو

تمهيد

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها في الفصول السابقة من خلال عرض مختلف المفاهيم لمتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني و كذا النمو الاقتصادي، و عرض الدراسات النظرية و التطبيقية التي تحدد نوع العلاقة بينهما، فإننا في هذا الفصل سنقوم بدراسة تطبيقية لتحديد أثر الاقتصاد التضامني على النمو الاقتصادي في عينة لخمس دول عربية (تونس، المغرب، مصر، الاردن ولبنان) خلال الفترة 2013-2020.

و عليه فان دراستنا التطبيقية ستجرى على مراحل بداية بعرض بعض المفاهيم حول الانحدار الكميمي ثم التعريف بالمتغيرات التي اعتمدنا عليها في الدراسة مع اجراء دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الدراسة المستقلة (الاقتصاد الاجتماعي و التضامني، توزيع الدخل، ريادة الاعمال، الاستثمار، رأس المال البشري و الانفاق الحكومي) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي) و أخيرا الدراسة القياسية التي نختبر فيها صحة الاشكالية التي طرحناها لبحثنا هذا مع تفسير النتائج التي توصلنا إليها في الاخير.

1. منهجية البحث

بما أن هدف دراستنا هو استكشافي توضيحي، حيث نسعى لشرح تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاقتصاد الاجتماعي و التضامني، لذا تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري المتضمن الأدبيات النظرية والدراسات السابقة التي ساعدتنا في تحديد المتغيرات و تطوير نموذج البحث، أما الجانب التطبيقي فقد استخدمنا المنهج الكمي القائم على دراسة تجريبية على عينة من الدول و تحليل نتائجها.

و قصد التحقق من صحة نموذج البحث المقترح و اختبار فرضياته، اعتمدنا على مجموعة من الطرق و الأدوات الإحصائية خاصة الإنحدار الكميمي (la régression quantile) للحصول على نتائج جيدة للإجابة عن الإشكالية المطروحة.

2. الطرق و الأدوات الإحصائية المستخدمة

1.2. الأساليب الإحصائية المستخدمة

على ضوء أهداف الدراسة و فروضها و طبيعة المتغيرات و أساليب قياسها، تم الإعتماد على الأساليب الإحصائية بالاستناد على البرامج الاحصائية (STATA 17) في ادخال و معالجة البيانات المتحصل عليها، اضافة إلى استخدام الانحدار الكميمي (la régression quantile) لاختبار العلاقة بين المتغيرات في النموذج النظري.

2.2. وصف طريقة الدراسة

الانحدار الكُميْـمي (la régression quantile)

يعد الانحدار الخطي احدى طرائق التحليل الاحصائي التي تستعمل في دراسة و تحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة لكافة العلوم، فهو يدرس العلاقة بين متغير توضيحي واحد أو أكثر و يصف العلاقة بين المتغيرات في شكل معادلة، وله عدة استعمالات كوصف البيانات و تقدير المعلمات و التنبؤ و غيرها لكن غالبا لا يمكن استعماله في العديد من الدراسات العلمية و الظواهر المتنوعة لان شروط الانحدار غير قابلة للتطبيق و البديل المناسب لذلك هو الانحدار الكمي (الكميمي/الربيعي/التقسيمي/ la régression quantile) والذي اقترحه Koenker and Basset سنة 1978 و يعد البديل المناسب للانحدار الخطي و قد زاد الاهتمام به في السنوات الأخيرة.

و بفرض أنه لدينا عينة عشوائية (Y_n, X_n) ،.....،(Y_1X_1)،$(0<\theta<1)$ فإن نموذج الانحدار الخطي يمكن صياغته بالشكل الآتي:

$$Y_i = \acute{X}_i\beta' + \epsilon_i \quad i = 1,2,\dots n$$

حيث أن Y_i يمثل متغير الاستجابة و X_i تمثل المتغيرات المستقلة وβ تمثل معلمات النموذج $\beta = \beta_1, \beta_2, \dots \beta_p$ باستعمال الصيغة التالية:

$$\hat{\beta}_{(0)} = argmin_{\beta \epsilon R^p} \sum_{i=1}^{n} \rho_\theta (y_i - \acute{X}_i \beta)$$

حيث أن ρ_θ (t) تدعى بدالة الضبط و التي يعبر عنها بالصيغة التالية:

$$\rho_\theta(t) = \begin{cases} \theta t & if\ t \geq 0 \\ -(1-\theta)t & if\ t < 0 \end{cases}$$

حيث أن: ($0<\theta<1$)

يعد اختيار المتغيرات مهم جدا في ظل وجود عدد كبير من المتغيرات التوضيحية (explanatory variables) إذ أننا لا نعلم أيا من المتغيرات التوضيحية من الممكن أن تؤثر على متغير الاستجابة، لأن هناك العديد من المتغيرات التوضيحية تكون عديمة التأثير أو لها تأثير قليل على متغير الاستجابة و الهدف الرئيسي هو الحصول على النموذج المقلص (parsimonious model) أي نموذج يحتوي على عدد قليل من المتغيرات التوضيحية و الذي يسمى بالنموذج المبعثر (sparse) إذ يصعب تحديد المتغيرات المعنوية التي تؤثر على متغير الاستجابة (response variable) ويحتمل أن تؤدي إلى إسقاط بعض المتغيرات التوضيحية الهامة و يجب معالجة هذه المشاكل بشكل صحيح بطريقة مثالية. (Yousif & Zaher, 2023)

إن الانحدار الربيعي من طرق التقدير الحصينة، حيث لا توجد فروض توزيعية حول حد الخطأ في النموذج، بالاضافة لكونها حصينة حول المشاهدات الشاردة، حيث تستخدم في البيانات غير المتجانسة وهي توفر امكانية دراسة العلاقة بين متغير توضيحي واحد أو أكثر و بين الربيعات الشرطية لمتغير الاستجابة كالوسيط والمئينات (les percentiles) فهي علم منهجي مهم، يكمل انحدار المربعات الصغرى التقليدية على الوسط الشرطي، ويوفر استراتيجية منهجية للبحث في حجم تأثير التباين المشترك على توزيع متغير الاستجابة، كما يوفر نموذجا احصائيا اكثر تكاملا من الانحدار التقليدي، مما يجعل منه تطبيق واسع الانتشار.

من المعروف أن مقدر طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (ordinary least-squares estimator) يجعل من مربعات البواقي (sum squares residuals) أقل ما يمكن و هو ما يطلق عليه بالانحدار الخطي، و الطريقة البديلة هي مقدر الانحرافات المطلقة الصغرى (least absolute deviations estimator) والذي يجعل من مجموع القيم المطلقة للبواقي (Sum of absolute value of residuals) أقل ما يمكن، وهو ما يطلق عليه بالانحدار الربيعي.

حيث يعمل على ايجاد مقدار التغير في العلاقة بين متغير الاستجابة و المتغيرات التوضيحية بالاعتماد على قيم متغير الاستجابة، و يختلف الانحدار الربيعي عن الانحدار الخطي التقليدي في أن الاخير يعتمد فقط على الوسط الحسابي الشرطي، بينما الانحدار الربيعي يسمح بتقدير الاعتماد الدالي بين المتغيرات لكل أجزاء التوزيع الشرطي لمتغير الاستجابة، أي أن الانحدار الربيعي يوسع

اطار التقدير من سلوك الجزء المركزي من نقاط البيانات إلى كل أجزاء التوزيع الشرطي، و يستخدم الانحدار الربيعي عندما تكون نسبة التغير في الربيع الشرطي تعتمد على الربيعات، و هو يستعمل مع البيانات غير المتجانسة (heterogeneous) بمعنى أن طرفي (tails) التوزيع و الموقع المركزي للتوزيعات الشرطية تتفاوت بشكل مختلف مع المتغيرات التوضيحية، و الانحدار الربيعي يعتبر مرنا (flexible) تجاه خطأ التوزيع (error distribution) إذ لا توجد فروض توزيعية حول حد الخطأ في النموذج (أي ممكن أن يكون توزيع الخطأ أي توزيع غير التوزيع الطبيعي) بخلاف طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية التي تستند على فرضية أن حد الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي، كما أنها حصينة (robust) تجاه النقاط الشاردة في البيانات و لا تتضمن دالة رابطة (link function) و التي تربط التباين و الوسط الحسابي لمتغير الاستجابة كما هو الحال بالنسبة للنماذج الخطية المعممة (Generalized linear models) بالاضافة إلى توصيف التوزيع الذي يقع ضمن توزيعات العائلة الاسية. والجذير بالذكر أنه لا يمكن تنفيذ الانحدار الربيعي و ذلك بتجزئة التوزيع غير المشروط لتوزيع متغير الاستجابة ومن تم الحصول على توفيق للمربعات الصغرى للمجموعات الجزئية، حيث تسمى هذه المجموعة بقطع (truncation) متغير الاستجابة و هي تؤدي لنتائج مضللة عندما تتضمن البيانات مشاهدات متطرفة، في حين أن الانحدار الربيعي يستخدم جميع البيانات لتوفيق الربيعات ومن ضمنها الربيعات المتطرفة.

بينما انحدار الوسيط (median regression) هو حالة خاصة من الانحدار الربيعي فهو يقدم صورة كاملة عن العلاقة بين متغير الاستجابة و التغيرات التوضيحية، و له القدرة على بيان الميزات الهامة للبيانات و التي يمكن أن تغيب في حالة نمذجة المعدل على التوزيع الشرطي للوسط الحسابي. (مزاحم، 2019)

3.2. أداة الدراسة

من خلال استعراضنا لجملة من الدراسات النظرية و التطبيقية التي تدرس العلاقة بين الاقتصاد الاجتماعي و التضامني مع النمو الاقتصادي، اتضح وجود عدة عوامل مؤثرة عليه (مفسرة له) و التي يختلف أثرها (ايجابي/سلبي) وشدتها، وعليك فقد اعتمدنا على مجموعة من المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي و الموضحة في الجدول.

الجدول رقم (1): يمثل المتغيرات المستخدمة و مصدرها في الدراسة

الترميز	المتغير و المصدر
Lgdp	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد ومصدر بياناته من البنك الدولي.
over	مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني من الموقع: https://csosi.org
Lnexpen	اجمالي الانفاق الحكومي و مصدر بياناته FMI.
Averyear	يمثل متوسط سنوات الدراسة للبالغين و من بين متغيرات رأس المال البشري مصدر بياناته ourworlddata.org
Labfor	معدل المشاركة في القوى العاملة ومصدر بياناته من البنك الدولي.
gei	مؤشر gei لريادة الأعمال من الموقع: https://www.gemconsortium.org
gini	مؤشر gini من الموقع: ourworlddata.org
Invest	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (ميزان المدفوعات، بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) و مصدر بياناته FMI.

المصدر: من إعداد الطالبة.

4.2. متغيرات الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المتغيرات نوجزها كالآتي:

- **الاقتصاد الاجتماعي و التضامني**:اعتمدنا في قياسه على مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني الذي لا يقيس استدامة هذه المنظمات الفردية و إنما يقيم بوضوح المستوى العام لتطور قطاع منظمات المجتمع المدني ككل و هذا وفق سبعة أبعاد (البيئة القانونية، القدرة التنظيمية، السلامة المالية، المناصرة، تقديم الخدمات، البنية التحتية و الصورة العامة) ويصنف كل واحد من الأبعاد السبعة وكل واحد من المؤشرات داخل كل بعد على مقياس مكون من 1 إلى 7 حيث تشير النقطة 1 إلى مجتمع مدني متطور جدا يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة و يشير 7 إلى قطاع هش غير مستديم يعاني من مستوى منخفض من النمو. (Usaid، 2016)
- **ريادة الأعمال**: تركز ريادة الاعمال على صاحب المشروع الذي يتحمل المخاطر بسبب عدم اليقين من الاسعار المستقبلية للسوق، واقترن هذا المفهوم أيضا بالابتكار حيث يطبق تقنيات جديدة لخفض التكاليف وزيادة الارباح (قريشي و قنون، 2023) وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مؤشر gei
- **توزيع الدخل**: اعتمدنا في تمثيل هذا المتغير على مؤشر جيني الذي يعتبر من أكثر الطرق استعمالا في قياس تفاوت الدخل و هو يدل على أي مدى يبتعد توزيع الدخل بين الافراد في مجتمع ما على خط المساواة، فهو يقيس المنطقة الموجودة بين منحنى لورنز و خط التساوي، التي تعبر عنها بنسبة مئوية من المنطقة الواقعة تحت خط التساوي المطلق وقيمته تتراوح بين الصفر و الواحد. (سراج و ناويس، 2017)

- **الاستثمار الاجنبي المباشر:** تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى التي تعكس المصالح الدائمة و المقدرة على التحكم الاداري بين الشركة الام و شركة أو وحدة انتاجية في بلد آخر. (عبيد و بن البار، 2021)
- **رأس المال البشري:** بالاعتماد على الدراسات السابقة فقد تم قياسه وفق معيارين هما اجمالي القوى العاملة التي تمثل تلك الفئة السكانية في بلد ما القادرة على العمل و الراغبة فيه و التي تشمل جميع الافراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-60 سنة. (عشوي و موسلم، 2022) ومتوسط سنوات الدراسة.
- **الانفاق الحكومي:** يقصد بها المبالغ النقدية التي تقوم الدولة او السلطات الادارية المختصة بإنفاقها بهدف إشباع حاجة عامة. (مكيد و معوشي، 2014)
- **النمو الاقتصادي:** اعتمدنا في دراستنا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد الذي يشير لنصيب كل شخص في الدولة من الناتج المحلي الاجمالي، ويعتبر أداة اقتصادية لمعرفة مدى قدرة الافراد على الحصول على السلع و الخدمات. (بن صديق، 2023)

ولتحليل العلاقة بين الاقتصاد الاجتماعي و التضامني مع النمو الاقتصادي، فإننا نعتمد على نظرية شومبيتر، حيث كان شومبيتر من أوائل المؤلفين الذين سلطوا الضوء على دور العوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي في مقالته عام 1947 بعنوان "المشكلات النظرية للنمو الاقتصادي" بعض هذه العوامل التي حددها هي البيئة المادية والمنظمات الاجتماعية والمؤسسات والتكنولوجيا، ومع ذلك فمن وجهة نظره فإن كل هذه العوامل ليست كافية لتفسير عملية النمو الاقتصادي لأن "النمو الاقتصادي ليس مستقلا، فهو يعتمد على عوامل خارجة عن نفسه، وبما أن هذه العوامل كثيرة، فلا توجد نظرية العامل الواحد" غير أنه يخلص في نهاية المقال إلى أنه «بما أن الاستجابة الإبداعية تعني في المجال الاقتصادي الجمع بين الموارد الإنتاجية الموجودة بطرق جديدة أو لأغراض جديدة، وأن هذه الوظيفة تحدد النوع الاقتصادي الذي نحن عليه» وإذا ربطناها برجل الأعمال، فإنه يمكننا إدراك أهمية ريادة الأعمال كعامل للنمو الاقتصادي ولهذا السبب، من الضروري تحديد العوامل التي تؤثر عليها ودور المنظمات غير الربحية في هذه العملية.(Sahar Bahmani, April 2012)

3. نموذج الدراسة الحالية

1.3. النموذج العام للبحث

اعتمادا على ما جاء في الدراسات السابقة فقد تم بناء نموذج دراستنا وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): يمثل نموذج الدراسة

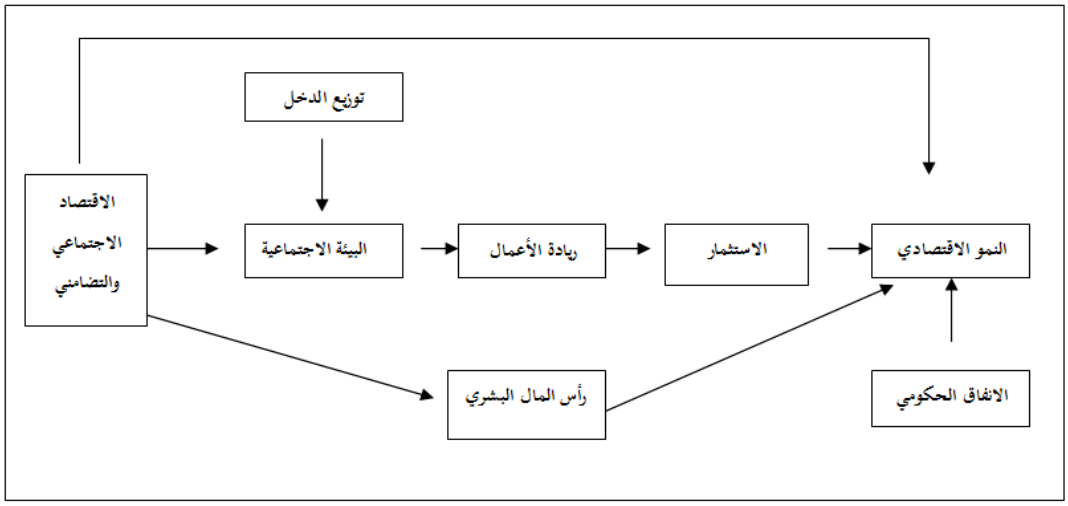

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراستي (2018) Yidan & (2012)Sahar

2.3. عينة الدراسة

كانت عينة البحث عبارة عن خمس دول عربية توفرت حولها بيانات الدراسة للفترة 2013-2020 وهي تونس، المغرب، مصر، الأردن و لبنان.

وقصد معرفة خصائص العينة تم تحليل متغيرات الدراسة من خلال الوسط الحسابي و الانحراف المعياري و الجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (2): الإحصاء الوصفي للمتغيرات

Max	Min	Std.dev	Mean	obs	Variables
26.623	24.179	.7862	25.0899	40	النمو الاقتصادي
5.644	3.909	.566	4.728	40	الاقتصاد الاجتماعي و التضامني
10.194	2.085	2.790	5.656	40	الانفاق الحكومي
48.789	27.806	4.962	43.291	40	القوى العاملة
10.5	4.8	1.717	7.66	40	متوسط سنوات الدراسة
42.44	19	5.327	31.746	40	ريادة الاعمال
32.919	9.548	6.326	21.824	40	الاستثمار
40.375	28.3	3.504	34.332	40	مؤشر جيني

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

بيانات الدراسة عبارة عن متغيرات لسلاسل زمنية سنوية ذات 40 مشاهدة، والجدول أعلاه يمثل الاحصاء الوصفي لهذه المعلمات والتي تبدو انها متجانسة و قريبة من المتوسط، اعتبارا من القيم الصغيرة للانحراف المعياري (Std.dev) حيث أن متوسط الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد بلغ (25.0899) بأعلى قيمة له قدرها (26.623) وبالنسبة لمؤشر التنمية البشرية ممثلا باجمالي القوى العاملة فقد حصل على اعلى متوسط قدره (43.291) وبقيمة قصوى تساوي (48.789) تليه متغير توزيع الدخل ممثلا بمؤشر جيني الذي بلغ متوسطه (34.332) ثم ريادة الاعمال بمتوسط (31.746).

4. انحدار الكميمي بانل (Penel Quantile Regression)

أثناء اجراء الانحدار اخترنا تسعة كميات مختلفة حتى نتمكن من تقديم رؤية شاملة لمختلف الكميات بالاضافة إلى تسهيل المقارنة بين نهج ols و pqr حيث يتمتع الانحدار الكمي بانل (Penel Quantile Regression) الذي اقترحه Koenker and Basset ببعض المزايا مقارنة بانحدار ols حيث تشير هذا الاخير الى المتوسط بينما PQR يشير للوسيط الذي يمثله الكم 50% او نقاط أخرى من التوزيع الشرطي للمتغير التابع مثل الكم 25%،70%،95% ويمكن الحصول على نتيجة اكثر قوة (robust) في الانحدار الكميPQR وليس من الضروري تشكيل الافتراضات التوزيعية من خلال استخدام PQR بالاضافة الى انه يمكن لهذه التقنية ضبط خصائص التوزيع الشرطي الكامل للمتغيرات المختارة كما انه مفيد لفحص السمات غير المتماثلة للتوزيعات المتغيرة. (Michael، 2016)

الجدول رقم (3): يوضح نتائج الانحدار الكميي بانل

lgdp	coefficient	Std.err	t	P>|t|	[95%conf.intervel]	
over	1.079	0.108	9.93	0.000	0.857	1.300
lnexpen	0.128	0.018	6.86	0.000	0.903	0.166
labfor	0.017	0.009	1.82	0.079	-0.002	0.036
Aveyear	-0.218	0.030	-7.22	0.000	-0.280	-0.156
gei	-0.005	0.107	-0.49	0.628	-0.027	0.016
inves	-0.029	0.008	-3.68	0.001	-0.045	-0013
Gininew	-0.0013	0.0183	-0.08	0.941	-0.038	0.035
Cons	21.088	1.499	14.07	0.000	18.035	24.142
Pseudo R2=0. 8209			Number of obs=40			
Ruw sum of deviation=12.266 (about 24.640)						
Min sum of deviation=2.197						

المصدر: مخرجات الدراسة.

تبين نتائج الجدول أعلاه انحدار المتوسط لـ40 مشاهدة حيث يفسر النموذج ما قيمته 82.09% من قيمة التغير الحاصل في النمو الاقتصادي وان كلا من الاقتصاد التضامني، الانفاق الحكومي متوسط سنوات الدراسة، الاستثمار والثابت لهم معنوية احصائية عند 5% أما القوى العاملة، ريادة الاعمال و مؤشر جيني فليس لهم أي دلالة إحصائية.

الجدول رقم (4): يمثل انحدار ols و انحدار qr

	OLS	QR25	QR50	QR75
over	1.033**	0.950**	1.079**	1.103**
	[0.101]	[0.185]	[0.109]	[0.072]
lnexpen	0.104**	0.099**	0.129**	0.136**
	[0.017]	[0.032]	[0.019]	[0.012]
labfor	0.018+	0.013	0.017+	0.020**
	[0.009]	[0.016]	[0.010]	[0.006]
Aveyear	-0.227**	-0.231**	-0.219**	-0.215**
	[0.028]	[0.052]	[0.030]	[0.020]
gei	-0.007	-0.003	-0.005	-0.003
	[0.010]	[0.018]	[0.011]	[0.007]
inves	-0.018*	-0.022	-0.030**	-0.032**
	[0.007]	[0.014]	[0.008]	[0.005]
GININew	-0.015	0.000	-0.001	0.020
	[0.017]	[0.031]	[0.018]	[0.012]
_cons	21.708**	21.714**	21.089**	20.103**
	[1.397]	[2.553]	[1.499]	[0.993]
N	40	40	40	40

Standard errors in brackets
+ p<0.1, * p<0.05, ** p<0.01

المصدر: مخرجات برنامج stata17

يمثل الجدول أعلاه نتائج المقارنة بين الانحدار بطريقة OLS و الانحدار الكميمي عند مختلف الربيعات حيث نلاحظ أن كل متغيرات النموذج كانت معنوية بكلتا الطريقتين بينما نجد أن تأثير المتغيرات على النمو الاقتصادي يظهر في الربيعات الأعلى (Q25-Q75) و أن طريقة OLS لا يمكنها معالجة هذه المشكلة أو لا يمكنها فحص هذا الامر.

ونلاحظ أيضا أن تأثير الاقتصاد الاجتماعي التضامني (ESS) على النمو الاقتصادي يزداد و يظهر أكثر في الربيعات الاعلى حيث كان 0.95 في الربيع الاول ثم ارتفع الى 1.079 في الربيع الثاني ثم 1.103 في الربيع الثالث، مما يشير الى ان الاقتصاد الاجتماعي التضامني يعزز النمو الاقتصادي على المستويات الدنيا، المتوسطة و العليا، وبذلك تؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية القائلة ان للESS تاثير على النمو حيث تتفق هذه النتيجة مع (Wang, 2005) و (Wang R.، 2011) و (Salamon و Anheier، 1999) و(Jesús Clemente López, 2009) و (Patricia D et al, 2015) و (Dogarawa، 2010) الذين أكدوا على وجود علاقة ايجابية مباشرة بين المتغيرين، نفس الشيء بالنسبة الانفاق الحكومي والقوى العاملة لهما تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي ويظهر تأثيرها أكثر في الربيعات الاعلى، بينما تأثر سنوات الدراسة و ريادة الاعمال والاستثمار على النمو الاقتصادي بشكل سالب.

5. تحليل المتانة/ الحصانة (Robustness analysis)

لاختبار صحة النتائج التي توصلنا إليها، نقوم في هذا القسم بفحصها بالنسبة لقيم مختلفة لتقييم اتساق المعلمات المقدرة من الانحدار الكميمي بانل و النتائج موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (5): يمثل Robustness analysis

```
. estout *, cells(b(star fmt(3)) se(par fmt(3))) legend
```

	OLS_res b/se	Q25_res b/se	Q50_res b/se	Q75_res b/se
over	1.033***	0.950***	1.079***	1.103***
	(0.101)	(0.185)	(0.109)	(0.072)
lnexpen	0.104***	0.099**	0.129***	0.136***
	(0.017)	(0.032)	(0.019)	(0.012)
labfor	0.018	0.013	0.017	0.020**
	(0.009)	(0.016)	(0.010)	(0.006)
Aveyear	-0.227***	-0.231***	-0.219***	-0.215***
	(0.028)	(0.052)	(0.030)	(0.020)
gei	-0.007	-0.003	-0.005	-0.003
	(0.010)	(0.018)	(0.011)	(0.007)
inves	-0.018*	-0.022	-0.030***	-0.032***
	(0.007)	(0.014)	(0.008)	(0.005)
GININew	-0.015	0.000	-0.001	0.020
	(0.017)	(0.031)	(0.018)	(0.012)
_cons	21.708***	21.714***	21.089***	20.103***
	(1.397)	(2.553)	(1.499)	(0.993)

* p<0.05, ** p<0.01, *** p<0.001

المصدر: مخرجات الدراسة.

من خلال الجدول (5) نلاحظ توافق نتائج تقدير الانحدار ols مع نتائج الانحدار pqr حيث كانت المتغيرات (الاقتصاد التضامني، الانفاق الحكومي، توسط سنوات الدراسة و الثابت) كلها معنوية بكلتا الطريقين عند مستوى معنوية 1% بينما القوى العاملة و مؤشر جيني غير معنوي بols و pqr عند q50 ونتيجة لذلك توصلنا إلى أن معلمات نموذجنا التي تم جمعها عبر الانحدار الكميمي بانل هي متسقة.

6. نموذج الانحدار الكميمي للبانل باستخدام إعادة المعاينة

وقصد تحسين دقة التقديرات الاحصائية وزيادة موثوقية الاختبارات خاصة في العينات التي يكون فيها عدد المشاهدات قليل فقد اعتمدنا على اسلوب اعادة المعاينة boostrap وهذا لتحسين الاستدلال في نماذج الانحدار، وقد كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (6): يمثل نتائج الانحدار الكمي boostrap

```
Bootstrap replications (20)
----+--- 1 ---+--- 2 ---+--- 3 ---+--- 4 ---+--- 5
..................

Simultaneous quantile regression                Number of obs =        40
  bootstrap(20) SEs                             .05 Pseudo R2 =    0.6633
                                                .10 Pseudo R2 =    0.6368
                                                .15 Pseudo R2 =    0.6742
                                                .25 Pseudo R2 =    0.7233
                                                .40 Pseudo R2 =    0.7786
                                                .50 Pseudo R2 =    0.8209
                                                .60 Pseudo R2 =    0.8555
                                                .75 Pseudo R2 =    0.8711
                                                .85 Pseudo R2 =    0.8843
                                                .90 Pseudo R2 =    0.8846
                                                .95 Pseudo R2 =    0.8882
```

lgdp	Lower order				Medium order			Higher order			
	5th	10th	15th	25th	40th	50th	60th	75th	85th	90th	95th
Over	1.057** (0.264)	1.05** (0.26)	0.93** (0.223)	0.95** (0.22)	1.12** (0.19)	1.08** (0.16)	1.067** (0.21)	1.103** (0.16)	1.08** (0.13)	1.02** (0.11)	1.02** (0.112)
Lnexpen	0.73 (0.05)	0.081 (0.05)	0.101** (0.04)	0.099*** (0.034)	0.106* (0.03)	0.13** (0.223)	0.13** (0.02)	0.14** (0.02)	0.14** (0.02)	0.13** (0.02)	0.13** (0.02)
Labfor	0.08 (0.05)	0.07 (0.05)	0.02 (0.05)	0.013 (0.04)	0.012 (0.02)	0.02 (0.02)	0.02 (0.014)	0.02 (0.013)	0.01 (0.01)	0.01 (0.012)	0.01 (0.012)
Averyear	-0.078 (0.132)	-0.11 (0.132)	-0.205 (0.13)	-0.23 (0.12)	-0.257** (0.06)	-0.22** (0.052)	-0.21** (0.05)	-0.215** (0.05)	-0.245** (0.045)	-0.26** (0.05)	-0.26** (0.05)
Gei	-0.0004 (0.03)	-0.003 (0.03)	-0.0005 (0.02)	-0.003 (0.013)	-0.003 (0.014)	-0.005 (0.013)	-0.01 (0.02)	-0.003 (0.014)	-0.002 (0.01)	-0.001 (0.01)	-0.001 (0.01)
Invest	-0.002 (0.02)	0.004 (0.02)	-0.02 (0.02)	-0.022 (0.015)	-0.024 (0.015)	-0.03** (0.013)	-0.03** (0.013)	-0.032** (0.012)	-0.04** (0.01)	-0.04** (0.01)	-0.04** (0.01)
Gini	-0.024 (0.026)	-0.016 (0.03)	0.002 (0.03)	0.00001 (0.03)	-0.016 (0.02)	-0.0014 (0.03)	-0.003 (0.03)	0.02 (0.02)	0.023 (0.204)	0.02** (0.03)	0.02 (0.03)
Constant	17.26** (5.23)	17.71** (5.23)	21.30** (4.88)	21.71** (4.70)	21.66** (3.35)	21.1** (2.38)	21.15** (2.54)	20.10** (2.04)	20.94** (1.62)	21.74 (2.06)	21.74** (2.001)
Note: Standard errors in parentheses,***p<0.01,**p<0.05,*p<0.1											

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات الدراسة.

من خلال نتائج الجدول (6) يمكننا ملاحظة أن أعلى قيمة لR2 هي في Q95 أي 0.8882 حيث يظهر التأثير الايجابي للاقتصاد التضامني على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% (القيمة الاحتمالية P للاقتصاد التضامني over = 0.000 و هي أقل من 0.05) وأن كل زيادة بـ1% في متوسط الاقتصاد التضامني تؤدي لزيادة بنسبة 1.08% في قيمة متوسط الناتج (lgdp) بينما بقية العوامل من الانفاق الحكومي، متوسط سنوات الدراسة، الاستثمار و حتى الثابت لهم تأثير احصائي معنوي على النمو الاقتصادي، أما الانحدار الكمي عند 0.85 فيظهر قوة تفسيرية قدرها 88.43% حيث يكون للاقتصاد التضامني تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% (Pover=0.000) و أن كل زيادة بـ1% في قيمة متوسط الاقتصاد التضامني تؤدي لزيادة بنسبة 1.086% في قيمة متوسط الناتج المحلي (lgdp) تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Al-Qudah & al, 2021) و (Acs و Audretsch، 2004) و (Benz, 2009) و (Saebi و Linder،

2019) بينما (Baarda، 2006) الذين أجمعوا على أن لريادة الاعمال الاجتماعية علاقة ايجابية بالتنمية المستدامة و أنها فعالة في خلق فرص العمل والتنمية الاجتماعية، بينما بقية العوامل الانفاق الحكومي، الاستثمار، القوى العاملة، متوسط سنوات الدراسة، الاستثمار و مؤشر جيني والثابت فلهم تأثير احصائي معنوي على النمو الاقتصادي ماعدا ريادة الاعمال فلم تظهر اي تأثير احصائي معنوي في كل الانحدار الكمي، كما بينت النتائج ان للاقتصاد التضامني تأثير ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في كل من الانحدار الكميمي (0.05، 0.10، 0.15....حتى 0.95) وهو ما يؤكد قبول فرضية ان الاقتصاد التضامني تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في عينة البحث.

و بالاعتماد على نتائج الجدول أدناه ايضا يمكننا بناء معادلات الانحدار المقدرة لكل انحدار كمي كما يلي:

$Lgdp_{5\%}$=17.26+1.05over+0.0727lnexpen+0.083labfor-0.078aveyear-0.0004gei-0.0017inves-0.024gini

$Lgdp_{10\%}$=17.71+1.05over+0.081lnexpen+0.71labfor-0.107aveyear-0.003gei+0.004inves-0.015gini

$Lgdp_{15\%}$=21.304+0.926over+0.101lnexpen+0.016labfor-0.205aveyear-0.0005gei-0.021inves+0.002gini

$Lgdp_{25\%}$=21.71 +0.95over+0.099lnexpen+0.013labfor-0.231aveyear-0.003gei-0.022inves+0.00001gini

$Lgdp_{40\%}$=21.66+1.12over+0.106lnexpen+0.016labfor-0.26aveyear-0.003gei-0.024inves-0.016gini

$Lgdp_{50\%}$=21.088+1.08over+0.13lnexpen+0.02labfor-0.22aveyear-0.005gei-0.029inves-0.0013gini

$Lgdp_{60\%}$=21.15+1.07over+0.131lnexpen+0.017labfor-0.214aveyear-0.006gei-0.028inves+0.003gini

$Lgdp_{75\%}$=20.10+1.103over+0.135lnexpen+0.02labfor-0.215aveyear-0.003gei-0.03inves+0.03gini

$Lgdp_{85\%}$=20.96+1.086over+0.12lnexpen+0.01labfor-0.245aveyear-0.002gei-0.01inves+0.023gini

$Lgdp_{90\%}$=21.74+1.02over+0.131lnexpen+0.005labfor-0.26aveyear-0.001gei-0.04inves+0.02gini

$Lgdp_{95\%}$=21.74+1.02over+0.131lnexpen+0.01labfor-0.26aveyear-0.001gei-0.04inves+0.02gini

الشكل رقم (2): معنوية المعلمات (ols-pqr) مع فترات الثقة

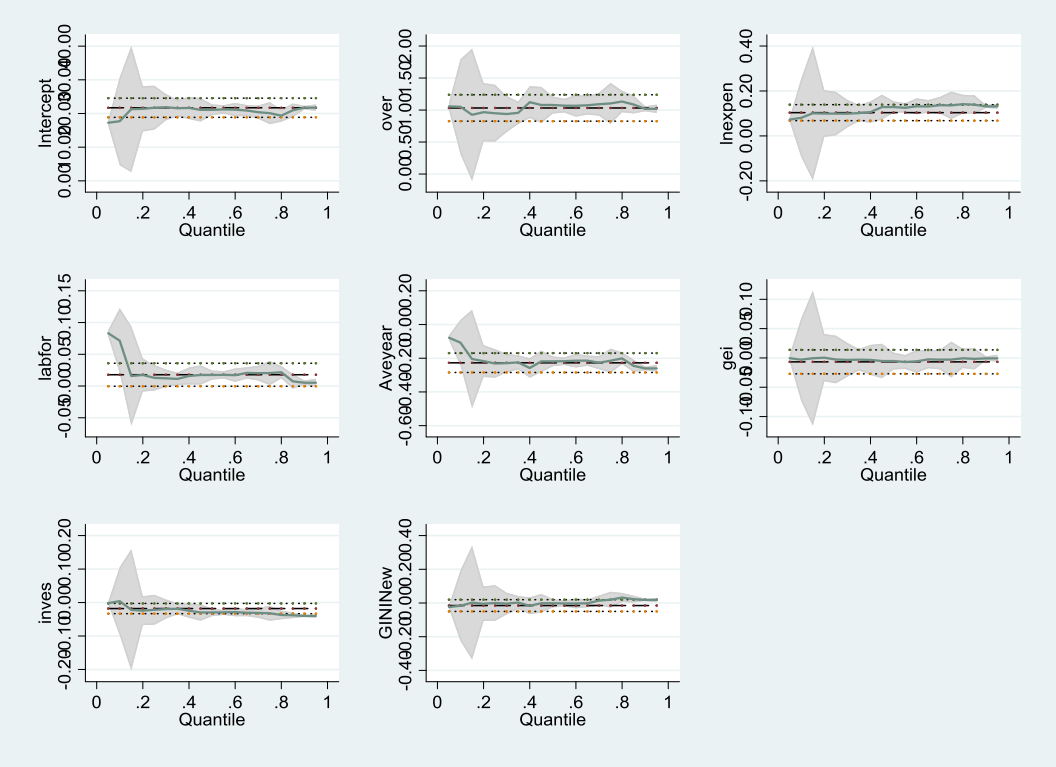

المصدر: مخرجات برنامج Stata 17

في الشكل أعلاه تمثل الخطوط الحمراء المنقطة مجال الثقة 95% للانحدار الخطي، بينما المنطقة الرمادية المظللة هي مجال الثقة 95% لكل تقديرات الانحدار الكميمي، يمكننا ملاحظة أن معاملات ols تقع ضمن فترات الثقة لمعاملات الانحدار الكميمي لدينا وهذا يعني أن نتائج الانحدار الكميمي لا تختلف احصائيا عن نتائج ols

الجدول رقم (7): يمثل نتائج الانحدار الكميمي بانل بطريقة MCMC

```
Adaptive MCMC optimization
.................................................. 50: f(x) = -20.8313588
.................................................. 100: f(x) = -16.451837
.................................................. 150: f(x) = -10.7958479
.................................................. 200: f(x) = -5.68592048
.................................................. 250: f(x) = -4.53944149
.................................................. 300: f(x) = -5.8627157
.................................................. 350: f(x) = -4.53944149
.................................................. 400: f(x) = -4.53944149
.................................................. 450: f(x) = -5.8627157
.................................................. 500: f(x) = -4.53944149
.................................................. 550: f(x) = -5.68592048
.................................................. 600: f(x) = -4.53944149
.................................................. 650: f(x) = -4.53944149
.................................................. 700: f(x) = -4.53944149
.................................................. 750: f(x) = -4.53944149
.................................................. 800: f(x) = -3.18256546
.................................................. 850: f(x) = -3.18256546
.................................................. 900: f(x) = -3.18256546
.................................................. 950: f(x) = -7.54034507
.................................................. 1000: f(x) = -3.18256546

Quantile Regression for Panel Data (QRPD)
      Number of obs:                40
      Number of groups:              5
      Min obs per group:             8
      Max obs per group:             8
```

```
Quantile Regression for Panel Data (QRPD)
      Number of obs:                40
      Number of groups:              5
      Min obs per group:             8
      Max obs per group:             8
```

lgdp	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
over	1.024449	.0227228	45.08	0.000	.9799131	1.068985
lnexpen	.1329473	.0061267	21.70	0.000	.1209392	.1449554
labfor	.008155	.0055693	1.46	0.143	-.0027606	.0190706
Aveyear	-.2669375	.0134846	-19.80	0.000	-.2933668	-.2405082
gei	-.0016962	.0016259	-1.04	0.297	-.004883	.0014906
inves	-.0311764	.0009989	-31.21	0.000	-.0331341	-.0292186

```
No excluded instruments - standard QRPD estimation.

MCMC diagonstics:
      Mean acceptance rate:       0.389
      Total draws:                 1000
      Burn-in draws:                100
      Draws retained:               900
      Value of objective function:
              Mean:                -4.9114
              Min:                -16.4518
              Max:                 -3.0154
MCMC notes:
      *Point estimates correspond to mean of draws.
      *Standard errors are derived from variance of draws.
```

المصدر: مخرجات برنامج stata17

تعرض نتائج الجدول تقدير الانحدار الكميمي بانل (qrpd) مع تحسين 1000 تكرار ضمن طريقة MCMC (Markov chain Monte Carlo) والتي نلاحظ من خلالها تطابق تقديرات (qrpd) مع تقديرات (qr)

الجدول رقم (8): يمثل اختبار فيشر

Test (q05) over= (q95) over
(q05) over =(q95) over =0
F(1,32) =0.02
Prob > F =0.9004

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج STATA17

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ ان تقديرات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني عند الكميم الخامس هي نفسها عند الكميم خمسة و تسعون و أن قيمة فيشر (F) معنوية عند 5%.

7. فحص مدى ملائمة النموذج

من خلال هذا الجزء سنحاول فحص مدى ملائمة النموذج المقدر سابقا من خلال مجموعة من الاختبارات معتمدين في ذلك على حزمة R (Code R) والنتائج موضحة أسفله:

Code en R

```
# Load necessary libraries
library(quantreg)
library(plm)

# Convert categorical variables to factors
df$countries <- as.factor(df$countries)
df$annees <- as.Date(df$annees)

# Define the formula for the quantile regression
formula <- lgdp ~ lnexpen + labfor + aveyear + gei + gini_new

# Convert data frame to panel data frame
pdata <- pdata.frame(df, index = c("countries", "annees"))

# Define the tau values for quantile regression
tau_values <- seq(0.1, 0.9, by = 0.1)

# Run quantile regression with fixed effects for all tau values
quantile_regressions <- lapply(tau_values, function(tau) {
  rq(formula, data = pdata, tau = tau, method = "fn")
})

# Display the summaries of the quantile regressions
lapply(quantile_regressions, summary)
```

الشكل رقم (3): التمثيل البياني لمعاملات الانحدار الكميمي مع مجال الثقة

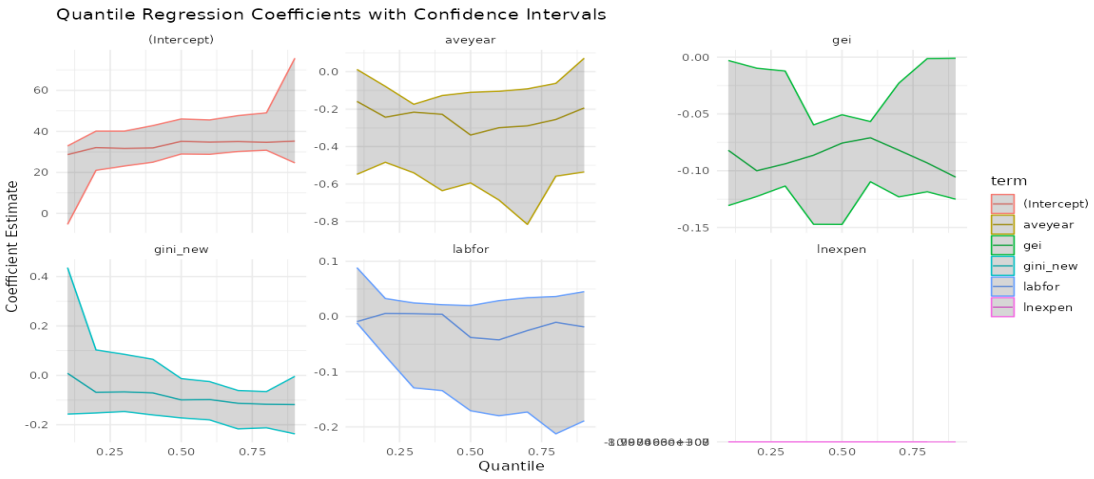

المصدر: مخرجات الدراسة.

انطلاقا من الشكل (3) نلاحظ أن جميع معاملات نموذج الانحدار الكميمي تقع داخل حدود مجال الثقة وبالتالي كلها معنوية.

8. التقييم القياسي

في هذا الجزء سنختبر مدى توافر شروط الطريقة المستخدمة في تقدير معالم نموذج الانحدار الكميمي اهمها الاستقلال الذاتي للبواقي، ثبات تباين البواقي، اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (التوزيع الطبيعي) وعدم وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين النموذج

1.8.الارتباط الذاتي بين البواقي

تشير مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء إلى وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائيε وفي هذه الحالة تكون قيمة معامل الارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي (أو معامل التغاير)$0 \neq (\varepsilon t , \varepsilon t')$ Cov غير مساو للصفر وهي تعني أن خطأ ما حدث في فترة ما، ثم أخذ يؤثر في الأخطاء الخاصة بالفترات المتتالية بطريقة تؤدي لتكرار نفس الخطأ أكثر من مرة، مما يؤدي لظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية، ترجع أهمية دراسة الارتباط الذاتي للبواقي في تحليل الانحدار إلى أن وجود هذا الارتباط من شأنه أن يجعل قيمة التباين المقدر للخطأ يكون أقل من قيمته الحقيقية وبالتالي فإن قيمة إحصاءات الاختبار التي تعتمد على هذا التباين مثل (T) ، (F)، (R2) تكون أكبر من قيمتها الحقيقية مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته. (سلامي و حجاب، 2018) وقد اعتمدنا في ذلك على الطريقة البيانية و الطريقة الحسابية (اختبار DW) و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4): التمثيل البياني لتوزيع (انتشار) البواقي

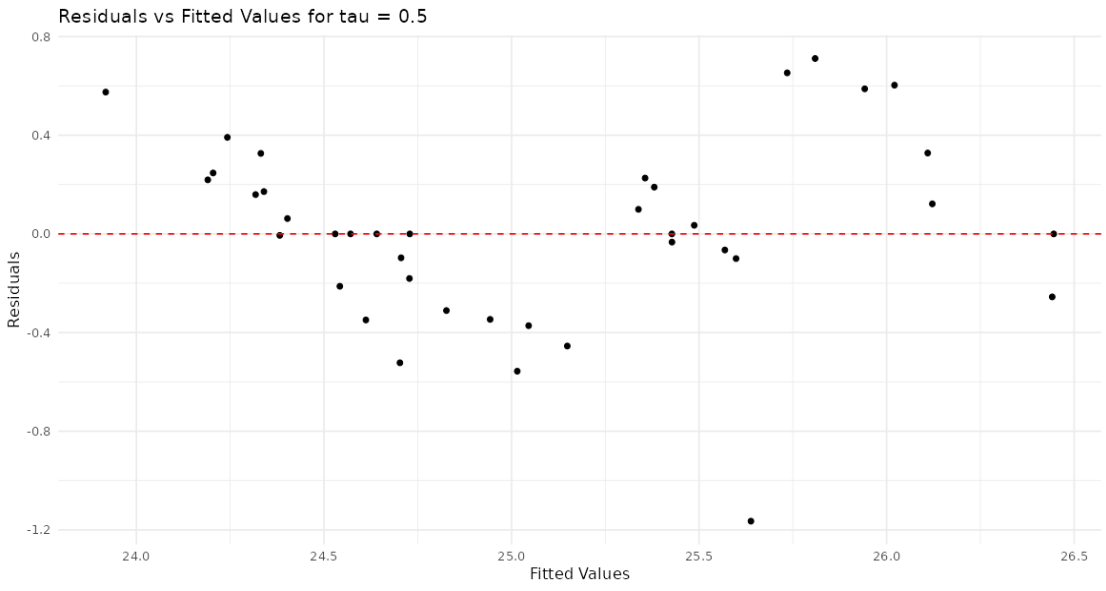

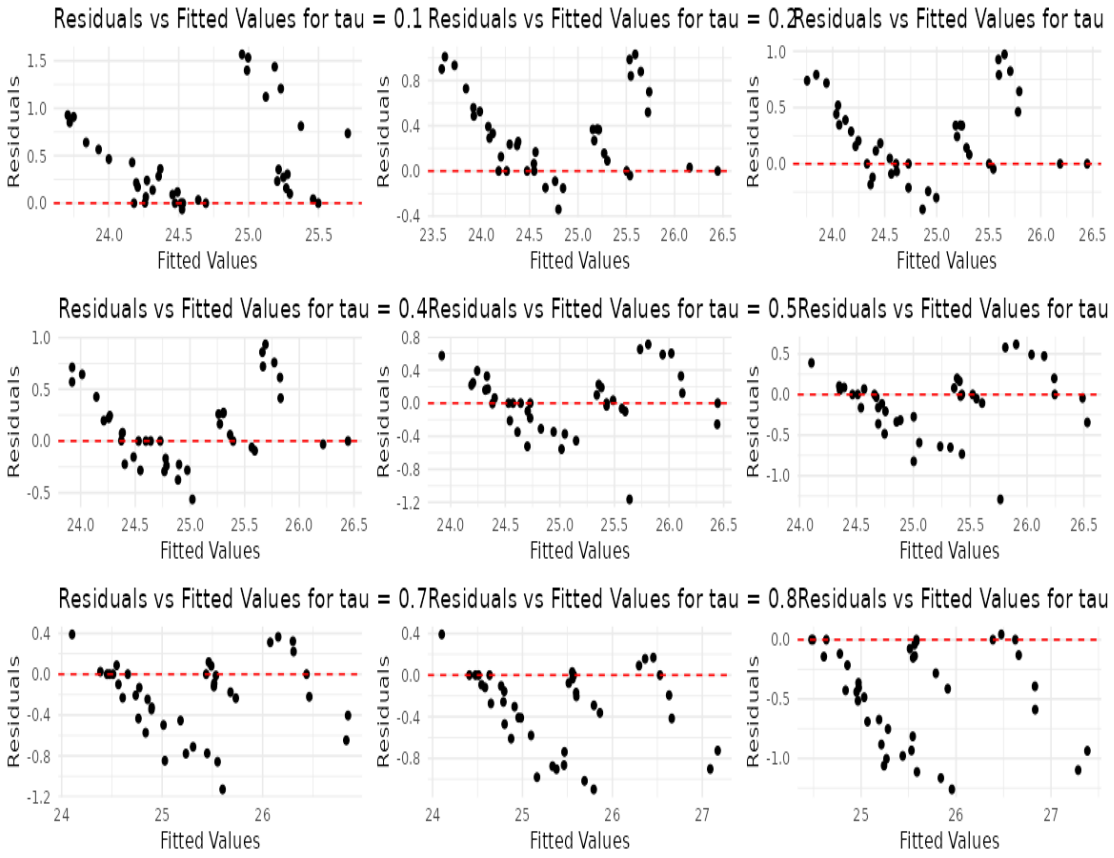

المصدر: مخرجات الدراسة.

من الشكل (4) نلاحظ ان البواقي تتميز بتجانس تباينها، أي أن تذبذبها ثابت عبر الزمن كما انها تتوزع حول متوسطها الحسابي و بالتالي متوسطها الحسابي ثابت عبر الزمن وهذا يعني أن البواقي عبارة عن ضجيج أبيض و أيضا يمكن أن تتبع التوزيع الطبيعي.

2.8.الطريقة الحسابية للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء:

يمكن الاعتماد على الاسلوب الاحصائي لاختبار Durbin-Watson حيث يقوم على الفرضيات التالية:

H0 :$\rho = 0$ الاستقلال الذاتي بين الاخطاء (عدم الارتباط)

H1 :$\rho \neq 0$ الارتباط الذاتي بين الاخطاء

الجدول رقم (9): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

	tau	dw_statistic	dw_p_value	bp_statistic	bp_p_value
DW	0.1	1.613477	0.02471044	8.655748	0.1236085
DW1	0.2	1.613477	0.02471044	8.655748	0.1236085
DW2	0.3	1.613477	0.02471044	8.655748	0.1236085
DW3	0.4	1.613477	0.02471044	8.655748	0.1236085
DW4	0.5	1.613477	0.02471044	8.655748	0.1236085
DW5	0.6	1.613477	0.02471044	8.655748	0.1236085
DW6	0.7	1.613477	0.02471044	8.655748	0.1236085
DW7	0.8	1.613477	0.02471044	8.655748	0.1236085
DW8	0.9	1.613477	0.02471044	8.655748	0.1236085

المصدر: مخرجات الدراسة.

من خلال النتائج اعلاه نلاحظ ان قيمة DW=1.61 وهي قريبة من 2 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية و البيانات خالية من الارتباط الذاتي.

3.8.اختبار عدم تجانس تباين الخطا

ان عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار سيترتب عنه نفس الآثار المترتبة في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث تكون الاخطاء المعيارية مقدرة باقل من قيمتها الحقيقة و بالتالي تصبح هذه التقديرات متحيزة، الامر الذي يجعل نتائج الاستدلال الاحصائي مشكوك في صحتها. (سلامي و حجاب، 2018)

لفحص هذا المشكل اعتمدنا على اختبار مضاعف لاغرونج الذي طرحه الباحثين (Breusch and Pagan) سنة 1979 حيث يقوم هذا الاختبار على الفروض التالية:

H0 :Homoscedasticity تجانس البواقي (ثبات التباين)

H1 :Heteroscedasticity عدم تجانس البواقي (عدم تساوي التباينات)

و فيما يلي نتيجة الاختبار:

الجدول رقم (10): يمثل نتائج اختبار ثبات التباين

	tau	bp_statistic	bp_p_value
BP	0.1	8.655748	0.1236085
BP1	0.2	8.655748	0.1236085
BP2	0.3	8.655748	0.1236085
BP3	0.4	8.655748	0.1236085
BP4	0.5	8.655748	0.1236085
BP5	0.6	8.655748	0.1236085
BP6	0.7	8.655748	0.1236085
BP7	0.8	8.655748	0.1236085
BP8	0.9	8.655748	0.1236085

المصدر: مخرجات الدراسة.

نلاحظ من النتائج بأن قيمة اختبار (Breusch-pagan-Godfrey) تساوي (8.6557) و باحتمال بلغ (Prob=0.1236) وهو يفوق 0.05 (5%) وهو ما يجعلنا نقبل الفرض الصفري القائل بأن البواقي المقدرة تتمتع بصفة ثبات التباين وهذا يعني أن البيانات لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

مناقشة النتائج:

-في البحث عن مساهمة الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في النمو الاقتصادي تشير نتائج دراستنا الى أن هناك علاقة ايجابية مباشرة بينهما حيث تتفق هذه النتيجة مع (Wang, 2005) الذي أكد على وجود ارتباط بين المؤسسات الاجتماعية (social organization) والاقتصاد الاجتماعي وان هذا التفاعل بينهما يعزز النمو الاقتصادي، ويشير (Wang R.، 2011) و (Salamon و Anheier، 1999) أن له تأثير ايجابي على النشاط الاقتصادي و أن هناك علاقة مباشرة بين متغير العمالة في الاقتصاد الاسباني و الاقتصاد الاجتماعي، بمعنى كلما زاد نصيب الفرد من العمالة في الاقتصاد الاجتماعي، كلما ارتفعت معدلات العمالة في الأقاليم المستقلة و أن الاقتصاد الاجتماعي ساهم بشكل كبير في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد بالإضافة إلى أنه راسخ في المناطق ذات الدخل الفردي المرتفع (Jesús Clemente López, 2009) و حسب (Patricia D et al, 2015) فإن الإستثمار في مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي له آثار إيجابية في خلق و صيانة العمالة بمقدار 1.91 مرة أعلى من تلك الناتجة عن الإستثمار في الإقتصاد الإسباني ككل و هذا يعود لتركزها في قطاعات معينة كالخدمات، التعليم والتجارة و قبلها الأنشطة المالية و التأمين، كما يشير (Dogarawa، 2010) إلى أن أنشطة التعاونيات لها تأثير معنوي على التنمية الإقتصادية من خلال تقديم قروض ميسرة لأعضائها لتأسيس أعمال تجارية و غيرها من المشاريع الحيوية بالإضافة لتوفير التعليم، الصحة و الغذاء و كذا التنمية السياسية من خلال تسهيل الإنخراط في محادثات السلام أوقات الأزمات في الولاية و هذا عند مستوى معنوية 5% وحسب (Al-Qudah & al, 2021) فإن هناك علاقة إيجابية بين ريادة الأعمال الاجتماعية والتنمية المستدامة، كما أن ريادة الأعمال عامل مهم للغاية في تعزيز النمو الاقتصادي حسب (Acs و

Audretsch، 2004) وسيقوم رواد الأعمال بتطوير أنشطتهم في بيئة اجتماعية مناسبة حيث يلعب التنظيم الاجتماعي دورًا مهمًا في إنشاء بيئة اجتماعية متناغمة ومستقرة (Benz, 2009) بينما توصف ريادة الأعمال الاجتماعية بأنها آلية قوية للتخفيف من حدة الفقر وإحداث تغيير مؤسسي (Saebi و Linder، 2019) بينما (Baarda، 2006) يفترض أن المنظمات التعاونية تظهر ككيانات مساعدة ذاتية لمكافحة أوجه القصور الاقتصادية والاجتماعية مثل هذه المنظمات التعاونية بمثابة أداة فعالة لتنمية المجتمع بطبيعتها ولها دور متزايد الأهمية في تسهيل خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

-كما توصلنا إلى أن للاقتصاد التضامني علاقة سالبة غير مباشرة بالنمو الاقتصادي من خلال رأس المال البشري (متوسط سنوات الدراسة) من جهة وريادة الاعمال و الاستثمار من جهة أخرى، حيث تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Sahar Bahmani, April 2012) التي توصلت إلى أن للمنظمات غير الربحية أثر ايجابي غير مباشر على النمو الاقتصادي و هذا من خلال ريادة الأعمال، الاستثمار و رأس المال البشري، حيث تعمل المنظمات غير الربحية على تحسين البيئة التي تعزز ريادة الأعمال وعملية الاستثمار مع تحسين البيئة الاجتماعية التي تعزز الابتكار وتوظيف التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية و تحقيق النمو، وحسب (Muhammad Halilintar, 2018) فان المؤسسة الإجتماعية تؤثر بشكل مباشر على النمو الإقتصادي، و بشكل غير مباشر من خلال رأس المال البشري وريادة الأعمال، كما أن القيمة المضافة التي تنتجها المؤسسة الإجتماعية لها تأثير ايجابي على النمو و ريادة الأعمال من خلال تحسين البيئة الإجتماعية و زيادة رأس المال البشري و يتحقق هذا بواسطة رفع معدلات العمالة و مستوى مهارات العمال (Yidan & Lanying, 2018) وحسب (Bosma، Content، Stam، و Sanders، 2018) و (l Galindo-Martín, 2020) فان لريادة الأعمال العامة والاجتماعية علاقة إيجابية بالتنمية المستدامة من خلال متغير المؤسسات، وهي تنطوي على فرص وإجراءات تحاول حل المشكلات الاجتماعية والبيئية من خلال البحث عن حلول مبتكرة (Méndez، Ribeiro، و Galindo، 2015) ويرى (Aniodoh, 2018) أن تطور التعاونيات الإندونيسية يتأثر برأس المال البشري و رأس المال النقدي الذي يعمل على تحريكها، وأن البنية التحتية الإقتصادية و رأس المال المعرفي و رأس الإجتماعي بمؤشراته الصحية والصدق والرفاهية لهم تأثير إيجابي على نمو التعاونيات، بالرغم من أن هذا النمو لا يزال بطيئاً و أقل قدرة على المنافسة إلا أنه يؤثر في النمو الإقتصادي للبلاد ببطئ و لكن بثبات، كما بينت دراسة (Inmaculada Carrasco, Agosto 2013) أن حجم القطاع التعاوني يتحدد من خلال رأس المال الإجتماعي (الذي أظهر علاقة إيجابية قوية مع القطاع التعاوني) ورأس المال البشري (له علاقة إيجابية لكن ضعيفة مع حجم القطاع التعاوني) والنشاط التجاري (المقاولة) والتي أظهرت علاقة عكسية مع القطاع التعاوني وهو ما يفسره الباحث بأن التعاونيات وليدة الأزمات و أنها تحتاج إلى دعم للبنى التحتية لتشجيع و خلق مقاولات تعاونية.

-كما توصلنا إلى أن متوسط سنوات الدراسة يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Ding و Yuan، 2004) الذي يرى أن متوسط سنوات الدراسة للقوى العاملة له علاقة كبيرة بالنمو الاقتصادي.

-توزيع الدخل له علاقة سالبة مع النمو تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Tsagkanos, 2017) الذي يرى أن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء قد يؤدي إلى خفض مستوى الادخار في الاقتصاد، وهذا هو السبب الرئيسي لانخفاض النمو الاقتصادي، وتصر وجهة نظر أخرى على أن عدم المساواة في توزيع الدخل يزيد من العوامل غير المستقرة في المجتمع وعدم اليقين في السوق، ثم يؤدي إلى قدر أقل من الابتكار ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي (Alfranca و Galindo، 2006) كما قد يؤدي ارتفاع عدم المساواة وسوء توزيع الدخل إلى خلق ضغوط اجتماعية وسيكون له تأثير سلبي على قرارات ريادة الأعمال (Tsiddon، 1992) هناك علاقة سلبية بين عدم المساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (Galor و Zeira، 1993) (Alfranca و Galindo، 2006) و (Zou و Li، 2000) وفي مجتمع غير متكافئ يصوت الناخبون الفقراء لصالح البرامج المالية التي تَعِد بتوزيع أفضل للدخل من خلال الضرائب أو الإنفاق العام مثل هذا الإجراء يعني تمويل إعادة التوزيع المالي عن طريق فرض الضرائب التشويهية التي تشوه القرارات الاقتصادية، وتثبط الاستثمار، وأخيراً النمو الاقتصادي (Alesina و Rodrik، 1994) وقد شددت بعض الأدبيات على تأثير عدم المساواة في الدخل على عدم الاستقرار السياسي والتوترات الاجتماعية(Alesina & Perotti, 1996) بينما تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Saint-Paul و Verdier، 1993) الذي يرى أن سياسة إعادة التوزيع سيكون لها آثار إيجابية على الاستثمار من خلال طرق مختلفة مثل زيادة الاستثمار العام، أو الحد من عيوب سوق الائتمان أو قيود السيولة التي لها تأثير سلبي على الاستثمار في رأس المال المادي والبشري وهذا حسب (Galor & Zeira, 1993) كما يؤدي ارتفاع مستوى عدم المساواة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وهذا حسب النظرية الكينزية القائلة بأن المدخرات مرتبطة بالدخل وتلعب دورًا مناسبًا في عملية النمو الاقتصادي وهذا يعني ضمنيا استخدام سياسة مالية لإعادة التوزيع تعمل على تحويل الدخل من الأفقر إلى الأكثر ثراء والذين لديهم ميل أكبر للادخار (Kelly و Williamson، 1968)

و الشكل الموالي يلخص أبرز نتائج الدراسة:

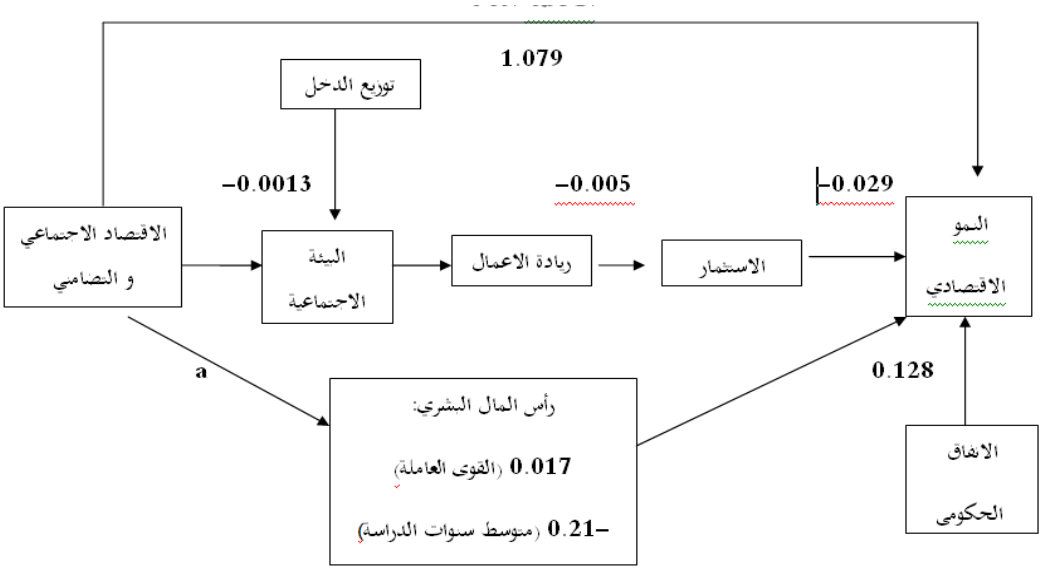

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على نتائج البحث.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الطريقة و الأدوات المعتمدة في الدراسة التطبيقية، اضافة الى عرض النتائج تحليلها و مناقشتها حيث تطرقنا لتحديد عينة البحث ثم عرفنا بأداة الدراسة و مختلف الاساليب و البرامج الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات التي تم جمعها معتمدا في ذلك على الانحدار الكميمي (quantil regression) و في الأخير تم اختبار نموذج الدراسة و توصلنا من خلاله للنتائج التالية:

-للانفاق الحكومي تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

-للاقتصاد التضامني علاقة ايجابية مباشرة بالنمو الاقتصادي و علاقة سلبية غير مباشرة به من خلال متغير سنوات الدراسة من جهة، ومتغير توزيع الدخل، ريادة الاعمال والاستثمار من جهة أخرى.

-للاقتصاد التضامني علاقة ايجابية غير مباشرة بالنمو الاقتصادي من خلال متغير القوى العاملة.

الخاتمة

لقد فرضت العولمة و الانفتاح على البلدان النامية وتيرتها السريعة رغم أن معظمها لم يكن جاهزا لهذه التحولات، من هذه الزاوية أصبح الحديث عن الاقتصاد الاجتماعي التضامني عند البعض مضيعة للوقت ومفارقة لتطور محلي مع طغيان العولمة، لكن الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو منبع لتكوين رجال أعمال المستقبل في جميع المجالات، فالاندماج الايجابي في العولمة يحتم على الاقتصاد الاجتماعي التضامني توفير عرض تنافسي في الاسواق الداخلية والخارجية وكذا الصمود أمام المنافسة المفروضة جراء هذا الانفتاح، حيث يركز اهتمامه على العنصر البشري كأولوية ويهدف لاعطاء ديناميكية للمؤسسات التي من شأنها تعزيز التماسك الاقتصادي و الاجتماعي و خلق توازن عن طريق الحد من الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية وبعث نفس جديد للنمو الاقتصادي.

إن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يبنى على اسس وقواعد مهمة تميزه عن باقي الانماط الاقتصادية الاخرى و يأخذ أشكالا تنظيمية متنوعة الجمعيات، التعاونيات، التعاضديات و المؤسسات الخيرية...وغيرها كل هذه المنظمات تعد عنصرا هاما في توفير شبكات الحماية الاجتماعية ويزداد دورها و يتنوع من حيث وسائل المساعدة الاجتماعية التي تقدمها للفئات المحتاجة بشكل يدعم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية معا، حيث يختلف دورها من دولة لأخرى تبعا للقيود و الشروط التي تفرضها الحكومات على إنشائها، أما المساعدات الدينية الخيرية القائمة على الزكاة بمقدار ما يقدمه الاغنياء و المحسنين لدعم نشاطات اجتماعية كبناء المساجد والمدارس وغيرها فهي تشكل مصدرا للمساعدات الخيرية وهي أكثر فعالية من حيث تكيفها مع المتغيرات و قدرتها على التعبئة الشعبية وتعزيز الحس المدني و بعدها عن البيروقراطية التي تحد من أثرها.

من هذا المنطلق سعت هذه الدراسة في المقام الاول للاجابة عن التساؤل الرئيسي الذي جسد المشكلة البحثية والذي يدور حول أثر الاقتصاد الاجتماعي و التضامني على النمو الاقتصادي، والاسئلة التي تفرعت منه، حيث اعتمدنا على عينة بحث من خمس دول عربية (تونس، المغرب، مصر، الاردن ولبنان) للفترة 2013-2020 وأجرينا الدراسة على مراحل بدءا بالتعريف بالاسلوب الاحصائي المستعمل (الانحدار الكميمي/la régression quantile) وباستخدام برنامج Stata17 ثم التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر جمعها فقد اعتمدنا على سبعة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد هو النمو الاقتصادي و بعد اجراء مختلف الاختبارات وفق طريقة الانحدار الكميمي تم الحصول على النتائج التالية:

-وجود علاقة ايجابية مباشرة بين الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في النمو الاقتصادي حيث تتفق هذه النتيجة مع (Wang, 2005) الذي أكد على وجود ارتباط بين مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وان هذا التفاعل بينها يعزز النمو الاقتصادي ويشير (Wang R.، 2011) و (Salamon و Anheier، 1999) أن له تأثير ايجابي على النشاط الاقتصادي من خلال متغير العمالة وقد ساهم بشكل كبير في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الاسباني خاصة في المناطق ذات الدخل الفردي المرتفع (Jesús Clemente López, 2009) و حسب (Patricia D et al, 2015) فإن الإستثمار في مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي له آثار إيجابية في خلق و صيانة العمالة بمقدار 1.91 مرة، كما يشير (Dogarawa، 2010) إلى أن أنشطة التعاونيات لها تأثير معنوي على التنمية الإقتصادية عند مستوى معنوية 5% وحسب (Al-Qudah & al,

(2021فإن هناك علاقة إيجابية بين ريادة الأعمال الاجتماعية والتنمية المستدامة، كما أن ريادة الأعمال عامل مهم للغاية في تعزيز النمو الاقتصادي حسب (Acs و Audretsch، 2004) و (Benz, 2009) و(Saebi و Linder، 2019) فان انشطة ريادة الأعمال ستتطور في بيئة اجتماعية مناسبة اين يلعب التنظيم الاجتماعي دورًا مهمًا في إنشاء بيئة اجتماعية متناغمة ومستقرة وان ريادة الأعمال الاجتماعية تعتبر آلية قوية للتخفيف من حدة الفقر وإحداث تغيير مؤسسي، بينما (Baarda، 2006) يفترض أن المنظمات التعاونية لها دور متزايد الأهمية في تسهيل خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

-كما توصلنا إلى أن للاقتصاد التضامني علاقة سالبة غير مباشرة بالنمو الاقتصادي من خلال رأس المال البشري (متوسط سنوات الدراسة) من جهة وريادة الاعمال و الاستثمار من جهة أخرى، حيث تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Sahar Bahmani, April 2012) التي توصلت إلى أن للمنظمات غير الربحية أثر ايجابي غير مباشر على النمو الاقتصادي و هذا من خلال ريادة الأعمال، الاستثمار و رأس المال البشري، وحسب (Muhammad Halilintar, 2018) و (Yidan & Lanying, 2018) فان المؤسسة الإجتماعية تؤثر بشكل ايجابي ومباشر على النمو الإقتصادي، و بشكل غير مباشر من خلال رأس المال البشري وريادة الأعمال، وتختلف نتائجنا أيضا مع دراسة (Méndez، Ribeiro، و Galindo، 2015) و(Bosma، Content، Stam، و Sanders، 2018) و (Galindo-Martín, 2020 l) التي توصلت الى ان لريادة الأعمال العامة والاجتماعية علاقة إيجابية بالتنمية المستدامة من خلال متغير المؤسسات، ويرى (Aniodoh, 2018) أن تطور التعاونيات الإندونيسية يتأثر برأس المال البشري و النقدي الذي وانه يؤثر ببطئ على النمو الإقتصادي للبلاد.

-كما توصلنا إلى أن متوسط سنوات الدراسة يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Ding و Yuan، 2004) الذي يرى أن متوسط سنوات الدراسة للقوى العاملة له علاقة كبيرة بالنمو الاقتصادي.

-توزيع الدخل له علاقة سالبة مع النمو تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Tsiddon، 1992) و (Alesina و Rodrik، 1994) و(Galor و Zeira، 1993) (Alesina & Perotti, 1996)و(Alfranca و Galindo، 2006) و (Zou و Li، 2000) و(Alfranca و Galindo، 2006) و(Tsagkanos, 2017) التي ترى أن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء قد يؤدي لانخفاض النمو الاقتصادي، بينما تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Saint-Paul و Verdier، 1993) و(Galor & Zeira, 1993) التي ترى أن سياسة إعادة التوزيع سيكون لها آثار إيجابية على الاستثمار وحسب (Kelly و Williamson، 1968) فان عدم المساواة في توزيع الدخل تعزز النمو الاقتصادي وهذا حسب النظرية الكينزية.

توصيات وآفاق البحث:

ان الاقتصاد التضامني في الدول العربية بمختلف تنظيماته الرسمية وغير الرسمية يعتبر قطاعا حيويا له أدواته التي يعمل من خلالها يعتبر فرصة لتجنيد مختلف الطاقات الاجتماعية من خلال آلياته لخلق تغيير للافضل، فهو شريك مؤهل للقطاع العام و الخاص قصد تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية، إلا أنه وبالرغم من دور هذه التنظيمات فإنه توجد مجموعة من العوامل المؤثرة في صياغة الدور التنموي لها (عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية وحتى ثقافية) وبناءا عليه يمكننا اقتراح انشاء اطار قانوني واضح يسهل عمل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني و يحد من البيروقراطية و الفساد خاصة فيما يتعلق في الحصول على التصاريح و المنح وكذا سهولة وصول للجهات الداعمة وتوسيع نطاق القرض المصغر بالإضافة الى التركيز الأكاديمي على الريادة الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي قصد التعريف به أكثر خاصة في مجتمعاتنا العربية و العمل على نشر ثقافة التضامن والتكافل داخل المجتمع بقطاعيه العام و الخاص من خلال دورات تكوينية لموظفيه وتحفيزهم على خلق ديناميكية حقيقية للتغيير، الاستعانة والاستفاد من التجارب الدولية (الفرنسية، المغربية..) التي اعتمدت على الاقتصاد التضامني في خططها التنموية وتوطينها في الداخل والاسترشاد بها، أما من ناحية الدراسة التجريبية التي قمنا بها فانه يمكن للبحوث القادمة في هذا الموضوع اضافة العوامل غير الاقتصادية وتحليل دورها في النمو الاقتصادي في البلدان النامية، بما فيها الفساد وسيادة القانون وغيرها، أو اعتماد عينات أخرى باعتبار أن بيانات عينتنا ليست كافية نظرًا لتطور الاقتصاد الاجتماعي التضامني في البلدان العربية القصير نسبيًا، فلا توجد بيانات كافية يتم جمعها للحصول على نتائج أكثر دقة.

قائمة المصادر

والمراجع

كتب:

1. أحمد رمضان نعم الله، وآخرون.(2015). *التنمية الإقتصادية ومشكلاتها*.الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
2. أحمد سهيل و مصطفى محمد. (1999). *النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية*. الإسكندرية، مصر: مطبعة الإشعاع.
3. ايمان ناصف عطية و محمد عبد العزيز عجمية. (2003). *التنمية الاقتصادية.مصر*. قسم الاقتصاد.
4. توفيق سالم النجفي، (2000) أساسيات علم الإقتصاد، الدار الدولية، القاهرة،.
5. جهينة سلطان عيسى وآخرون.(1999). *علم اجتماع التنمية*.الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
6. حامد سهير.(2007).اشكالية التنمية في الوطن العربي الأردن: الاصدار الأول، دار الشروق.
7. حمدية زهران. (1988). *التنمية الاقتصادية، الفكر الاقتصادي*. القاهرة، مصر: مركز عين شمس.
8. خلاوة صالح.(2011).مدخل الى علم التنمية.عمان، الاردن: دار الشروق للنشر
9. الدعمي, العذاري ,ع .د .(2010) .*قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي* .الأردن :دار جرير.
10. روبرت بارو.(1998). *محددات النمو الاقتصادي، ترجمة نادر إدريس التل*.الأردن: دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع .
11. سانية ,ع .عبد اللطيف,م .(2014) .*دراسات في التنمية الاقتصادية* .الأردن :مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
12. صافي وآخرون .(2010) .*الإقتصاد الكلي* .الأردن :دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية.
13. صلاح الدين نامق. (1966). *نظريات النمو الاقتصادي* . مصر: دار المعارف .
14. طارق عبد العال حماد. (2005). *حوكمة الشركات و الأزمات المالية*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
15. عادل أحمد حشيش. (بدون سنة). *تاريخ الفكر الإقتصادي*. مصر: دار النهضة العربية للطباعة و النشر.
16. عباس المهدي العوض. (2015). دور التعاونيات الزراعية في تنمية صغار المنتجين وتخفيض الأسعار. واقع ومستقبل التعاونيَّات بالسودان. مؤسسة السودان دائرة منافذ البيع والجمعيَّات التعاونيَّة.

17.عبد الرزاق مقري. (2008). *مشكلات التنمية البيئية و العلاقات الدولية* . الجزائر: الطبعة الأولى، دار الحلزونية.

18.عبد الظاهر أحمد سهير و محمد مصطفى مدحت. (1999). *النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية*. مصر: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية.

19.عبد القادر عطية. (2003). *اتجاهات حديثة في التنمية*. الاسكندرية، مصر: الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع.

20.عبد القادر محمد عطية. (2000). *اتجاهات حديثة في التنمية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

21.عبد الله مكسور. (1966). *التنمية الاقتصادية* .دمشق: مطابع وزارة الثقافة و السياحة و الإرشاد القومي.

22.عبلة عبد الحميد بخاري. (2017). *التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، الجزء الثالث* .جدة: كلية الاقتصاد و الإدارة، جامعة الملك عبد العزيز.

23.عريقات ,ح .م .(1997) .*مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي* .الأردن :دار الكرمل، الطبعة الثانية.

24.علي جدوع الشرفات. (2010). *التنمية الاقتصادية في الوطن العربي* . الأردن: دار جليس الزمان.

25.غازي محمود ذيب الزغب. (2009). *البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن(1989-2003)*. الأردن: علم الكتب الحديث.

26.فتحي السروجي. (2015). *إصلاح و تطوير القطاع التعاوني الفلسطيني*. القدس و رام الله: معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني(ماس).

27.فليح حسن خلف. (2006). *التنمية و التخطيط الاقتصادي* .عمان: عالم الكتاب الحديث الطبعة الأولى.

28.فليح حسن خلف. (2007). *الاقتصاد الكلي*.الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

29.كرم أنطونيوس. (1980). *اقتصاديات التخلف و التنمية*.لبنان:مركز الانماء القومي، مطابع دار الهدف.للنشر.

30.محمد السلومي. (2017). *القطاع الثالث ودوره في تحقيق التنمية المستدامة*.مركز ابن خلدون للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى.

31.محمد حسن دخيل. (2009). *إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة-دراسة مقارنة*.منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى.

32.محمد صالح تركي القريشي. (2009). *علم إقتصاد التنمية*. عمان: دار إثراء النشر و التوزيع.

33.محمد صالح تركي القريشي. (2010). *علم اقتصاد التنمية*. الأردن: مكتبة الجامعة، إثراء للنشر و التوزيع.

34.محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف. (2000). *التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية و تطبيقية"*. الإسكندرية: كلية التجارة.

35.محمد علي الليثي و محمد عبد العزيز عجمية. (2003). *التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

36.محمد مدحت مصطفى. سهير عبد الظاهر أحمد. (1999). *النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية*. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

37.محمود الأشرم. (1981). *التعاون الزراعي* . حلب: مديرية الكتب والجمعيات التعاونية.

38.مدحت القريشي. (2007). *التنمية الاقتصادية :نظريات، سياسات و موضوعات*.الأردن:دار وائل للنشر الطبعة الأولى.

39.منذر قحف. (2006). *الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته*. دمشق: دار الفكر، الطبعة الثانية.

40.ميشيل تودارو. (2006). *التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسف حسني، محمود حامد محمود*. المممكة العربية السعودية: دار المريخ.

41.نامق ,ص .ا .(1966) .*نظريات النمو الاقتصادي*.مصر: دار المعارف.

42.نزار سعد الدين العيسى.(2001).*مبادئ الاقتصاد الكلي* .الأردن:الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

43.الوادي ,م .ح. العيساوي ,ك .ج .(2007) .*الاقتصاد الكلي* .الأردن :الطبعة الأولى، دار المسيرة.

مقالات:

1. آدم أحمد تيراب، مصطفى حمد أحمد منصور. (2012). دور الزكاة في محاربة الفقر:دراسة ميدانية على ديوان الزكاة بالسودان. عمان البحث العلمي، مجلة الالعلوم الاقتصادية العدد 13(2) ، 54-72.

1. بلحنافي أمينة. (2014). أثر رأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة العدد 05 .

2. بلقاسم سلاطنية، أسماء بن تركي. (2012). تشكل صور من الإستبعاد الإجتماعي-الفقر و البطالة-في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع و العشرون .

3. بن صديق ,ز .(2023) .علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام على تطور أمل الحياة في الجزائر دراسة قياسية للفترة .(2021-1990)مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 19العدد . 32

4. بن عبد الفتاح دحمان،أعائشة عوماري ،نرجس حميميش. (ديسمبر 2016). استراتيجية الجزائر في علاج البطالة مقاربة قياسية- أدرار نموذجا. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية-العدد السادس ، ص ص 202-220.

5. جعفر باقر محمود عموش. (2015). حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور للمدة (1980-2014). مجلة واسط للعلوم الإنسانية المجلد 11، العدد 31 ، 22.

6. خليل أحمد النمروطي، م.ماهر فايز مكي .(2013) .دور الجمعيات التعاونية في خلق فرص عمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني .مجلة جامعة فلسطسن للأبحاث و الدراسات، العدد, 5ص ص .123-109

7. رابح بحشاشي و عبد الحكيم عمران. (2012). مبادرات التجارة المنصفة كأسلوب للشراكة التجارية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية، المركز الجامعي لتمنغاست، الجزائر .

8. رابح بوعراب. (2017). التمويل الأصغر و دوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015. مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، المجلد 06 العدد 01 .

9. رائد إسماعيل عبابنة و محمد علي العقيل. (2006). تمويل الجمعيات الخيرية المتخصصة في الأردن: دراسة ميدانية لآراء العاملين و المتطوعين فيها. رائد إسماعيل عبابنة و محمد علي العقيل ، تمويل الجمعيات الخيرية المتخصصة في الأردن: دراسة ميدانية لآراء العاملين و المتطوعين فيها، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال المجلد 2، العدد4،

10. رغدة رشا عشوي، و حسين موسلم. (2022). القوى العاملة وتخطيط التشغيل. دفاتر MECAS .

11.زاهد الديري.(جوان 2017).الوظيفة الإقتصادية للوقف و دوره في التنمية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 22.

12.ساري سهام. (2014).دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة.مجلة الباحث الاقتصادية، العدد الأول .

13.ساندي عبد اللة العتوم ، د.لبنى مخلد العضايلية .(2018) .الجمعيات الخيرية و دورها في الحد من الفقردراسة الى عينة من الجمعيات الخيرية في محافظة جرش .(مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الانسانية.26(6) ,ص ص .384-411

14.سراج ,و & .,ناويس ,ا .(2017) .التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر .مجلة الاقتصاد و المالية المجلد 03العدد. 01

15.شراز توري و محمد لمين مراكشي. (2017). دور الوقف و الزكاة في دعم المنظمات غير الحكومية. مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية، الحجم 08،العدد 01 .

16.عبد الجبار حمد عبيد السبهاني. (2010). شبكات الأمان و الضمان الإجتماعي في الإسلام، دراسة تقديرية. مجلة جامعة الملك غبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي، العدد الاول، الأردن .

17.عزة ,هـ .ب .(جوان 2015) احياء نظام الوقف في الجزائر –نماذج عالمية لاستثمار الوقف. مجلة البحوث الاقتصادية.العدد الثالث .143-131 ,

18.غادة بنت عبد الرحمن الطريف. (2018). إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة آفاق للعلوم جامعة الجلفة العدد الحادي عشر .

19.فلة زردومي.(جوان 2018).معالم الاقتصاد التضامني من منظور إسلامي–الزكاة أنموذجا– الشهاب، مجلد 04،العدد 02 .

20.فوزي محيريق. (ديسمبر 2015). تقييم أداء مؤسسات الزكاة الماليزية مع صندوق الزكاة بالجزائر بالمقاربة مع إحصائيات إجمالي الناتج المحلي (GDP). مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9 ، 298-310.

21.قريشي ,ب & .,قنون ,ع .ا .(2023) .ترقية ريادة الاعمال عبر الانترنت–دراسةتحليلية لتجارب دولية .–مجلة آفاق علمية المجلد 15العدد. 02

22.ماجد صواب و آخرون. (بلا تاريخ). جمعيات القروض الصغرى بالمغرب و دورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي و التضامني.

23.محمد ابراهيم مقداد، سمير خالد صافي، أحمد رزق الواوي (يونيو 2014) دور الجمعيات الأهلية الفلسطسنية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة دراسة حالة جمعية الصلاح الاسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني.

24.محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي. (2009). التعاونيات و مستقبل التمويل الأصغر. حاضر ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر في السودان: الواقع والتحديات. النشيشيبة . ود مدني: جامعة الجزيرة.

25.محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي. (2010). الجمعيات التعاونية وأسس قيام المشروع التعاوني – خطوات أنشاء وتأسيس الجمعية التعاونية. الحوار المتمدن.

26.مكيد ,ع & .,معوشي ,ع .(2014) .دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر .مجلة الاستراتيجية و التنمية العدد . 6

27.موسى كاسحي. (2017). دور الزكاة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية. مجلة الشريعة و الإقتصاد، العدد الحادي عشر .

28.مولاي الحاج مواد، و قويدر بن دبلة. (2018). الجمعيات الإجتماعية و تنظيمها. مجلة آفاق الفكرية، المجلد الرابع العدد الثامن .

29.مولاي لخضر عبد الرزاق. (2012). تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011. مجلة الباحث، العدد 10 .

30.ميلود عبيد، و أمحمد بن البار. (2021). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في سنغافورة. المجلة الجزائرية للأمن و التنمية المجلد10 العدد03 .

ملتقيات و ندوات:

1. بواعلي سمير دحمان، و عبد الكريم البشير. (بدون سنة نشر). ورقة مقدمة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة "قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الاقتصاد الجزائري". تطورات نظريات النمو الاقتصادي، (الصفحات 14-15).

2. عبد الرحمان بن سانية، و مصطفى عبد اللطيف. (يومي 23-24 فبراير 2011). انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهج الاقتصاد الاسلامي. الملتقى الدولي الأول حول : الاقتصاد الاسلامي: الواقع ورهانات المستقبل (الصفحات 10-11). غرداية: المركز الجامعي، معهد العلوم الاقتصادية، و التجارية وعلوم التسيير.

3. عبد المحسن عايض القحطاني، نورة راشد الهاجري. (2012). إقتصاديات القطاع الثالث و واقع المجتمع: مقدمات و نموذج القطاع الثالث اليهودي في الولايات المتحدة. مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع في البحرين . مملكة البحرين: جمعية التربية الإسلامية.

4. محمد فاتح عبد الوهاب العتيبي.(2009). أضواء على الحركة التعاونية عالميا و محليا. مؤتمر أكاديمية السودان للعلوم. السودان.

5. مراد زايد، صبرينة ترغيني. (6-7 ماي 2012). البعد الإستراتيجي لحوكمة الشركات. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

6. منظمة العمل الدولية . (19-21 أكتوبر 2009). المؤتمر الإقليمي الثلاثي بشأن الاقتصاد الاجتماعي . جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا.

7. منظمة العمل الدولية. (2008). العدالة الاجتماعية من أجل عولمة منصفة. الملتقى الدولي للعمل.

8. مؤتمر العمل العربي. (أبريل 2009). دور الاقتصاد الاجتماعي و التضامني "التعاونيات" في زيادة فرص التشغيل، الدورة43 . القاهرة.

9. وليد ناجي الحيالي. (2007). محاسبة الجمعيات التعاونية. منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، بدون رقم الطبعة.

الرسائل و الأطروحات:

1. أحمد محمد عبد العظيم محمد. (2009). رسالة دكتوراه . التأثيرات المتبادلة بين السياسة المالية و سياسة الاستثمار في تحقيق الإصلاح الإقتصادي المصري-دراسة مقارنة- كلية الحقوق، مصر: جامعة عين شمس.

2. بن عبيزة دحو. (2017/2016). أطروحة دكتوراه. سياسة سعر الصرف و النمو الاقتصادي-دراسة قياسية-سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة جيلالي اليابس.

3. جاسم بن ناصر بن جاسم آل ثاني. (1996). رسالة دكتوراه. السياسة المالية في تطورها التاريخي مع دراسة خاصة عن السياسة المالية و التنمية الاقتصادية في دولة قطر.كلية الحقوق، قطر.

4. جميلة قنادزة. (2018/2017). أطروحة دكتوراه. الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الإقتصادية في الجزائر كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تلمسان، الجزائر.

5. دليلة طالب.(2015/2014).أطروحة دكتوراه.الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائردراسة قياسية للفترة 1980-2013 قسم العلوم الاقتصادية، تلمسان، الجزائر:جامعة أبي بكر بلقايد.

6. رابح حمدي باشا. (2007/2006). أطروحة دكتوراه غير منشورة. أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر.

7. زين الدين بن قبلية. (2016/2015). أطروحة دكتوراه. أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

8. سيد أحمد كبداني. (2013/2012). أطروحة دكتوراه. أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية.تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.

9. سيف الدين برية. (2021/2020).أطروحة دكتوراه.الاقتصاد الاجتماعي و التضامني بين النظرية والتطبيق-حالة الجزائر-الجزائر: جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس.

10. عادل زقرير. (2015/2014).أطروحة دكتوراه. أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2012/1998)قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

11. عبد الحفيظ عطار. (2010/2009).أطروحة لنيل دكتوراه في الأنثروبولوجيا. التشغيل غير الرسمي بين الدافع الإقتصادي والإجتماعي في الجزائر.جامعة أبي بكر بالقايد، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، معهد الثقافة الشعبية، تلمسان، الجزائر.

12. قندوسي طاوش. (2014/2013). أطروحة دكتوراه غير منشورة. تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي-دراسة حالة (2012/1970)كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر:جامعة تلمسان.

13. الهادي عبدو ابوه. (2014/2015) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريتانيا.جامعة بوبكر بلقايد –تلمسان.

14. وعيل ميلود. (2014/2013). أطروحة دكتوراه .المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها.حالة: الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990.جامعة الجزائر3 .

تقارير:

1. مداد. (1438). تمكين منظمات القطاع الثالث- تجارب دولية و ممارسات عالمية.جدة: المركز الدولي للأبحاث و الدراسات .

2. مركز التدريب لمنظمة العمل الدولية.(2013).دليل الاقتصاد الاجتماعي و التكافلي، الطبعة الأولى . تورين، إيطاليا.

3. منظمة العمل الدولية. (2002). التوصية رقم 193 بشأن تعزيز التعاونيات، الجزء 1.

4. اليونيسكو. (2013). الإدماج الإجتماعي و الديمقراطية و الشباب في العالم العربي، شقير.

5. Usaid. (2016). تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2016 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. Washington, DC 20523: 1300 Pennsylvania Avenue, NW.

6. Usaid. (2016). تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2016 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. Washington, DC 20523: 1300 Pennsylvania Avenue, NW.

7. المقالات:

8. احمد سلامي، و عيسى حجاب. (2018). كيفية تقييم واختبار نماذج الانحدار في القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية: حالة نموذج الانحدار لدالة الادخار في الجزائر). مجلّة البديل الاقتصادي .

9. بن صديق ,ز .(2023) .علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام على تطور أمل الحياة في الجزائر دراسة قياسية للفترة .(1990-2021)مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 19العدد . 32

10. رغدة رشا عشوي، و حسين موسلم. (2022). القوى العاملة وتخطيط التشغيل. دفاتر MECAS .

11. سراج ,و & .,ناويس ,ا .(2017) .التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر .مجلة الاقتصاد و المالية المجلد 03العدد. 01

12. قريشي ,ب & .,قنون ,ع .ا .(2023) .ترقية ريادة الاعمال عبر الانترنت-دراسةتحليلية لتجارب دولية .-مجلة آفاق علمية المجلد 15العدد. 02

13. مكيد ,ع & .,معوشي ,ع .(2014) .دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر .مجلة الاستراتيجية و التنمية العدد . 6

14.ميلود عبيد، و أمحمد بن البار. (2021). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في سنغافورة. المجلة الجزائرية للأمن و التنمية المجلد10 العدد03 .

مواقع الكترونية:

1. الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). السنة الدولية للتعاونيات 2012. تاريخ الاسترداد 12 7, 2018، من موقع الأمم المتحدة: http://www.un.org/ar/events/coopsyear/about.shtml

2. سهام رزق الله. (بلا تاريخ). القطاع الثالث هو الحل ... نحو اقتصاد اجتماعي تضامني تكافلي. تاريخ الاسترداد 20 9, 2018، من

https://www.lebanese-forces.com/2017/11/07/third-sector

المراجع الأجنبية:

Ouvreges:

1. Ailenei, O., & Moulaert, F. (october 2005). social economy, third sector and solidarity relations : a conceptual synthesis from history to present. *third sector and urban studies, vol 42,no 11* , 2034-2053

2. ARROUS, J. (1999). *les théories de la croissance.* paris: Edition du seuil.

3. Barro.R.J, S.-I.-M. (1996). *la croissance économique* . France: ediscience international.

4. Cunha, J., & al. (2015). social entrepreneurship and social innovation : a conception distinction. In L. M. al., *handbook of research on global competit research on global competitive advantage throuth innovation and entrepreneurship.* 616-639: IGI Global.

5. Huybrechts, B. (2015). *fair trade and social entreprise.* Edward ElgarEditors.

6. Laville, J. L. (2010). the solidarity economy: an international movement. *RCCS annual review, 2* .

7. Schubert.K. (2000). *macro-économie,comportement et croissance.* France: vuibut,2éme édition.

8. T.R.Jain, A. M. (2009-10). *development economic.* New Delhi: T. V.K.publication.

9. Taylor, R. (2010). third sector research. *springer-verlag newyork , edition number 1.*

Articles, **Etudes** :

1. A.Effiom, R. (2014). impact of cooperative societies in national development and the Nigerian economy. *global journal of social sciences, vol 13* , 19-29.

2. albassam, B. a. (2011). the new role of the nonprofit sector. *mediterranean journal of social science, vol 3(1)* .

3. Al-Qudah, A., & al, e. (2021). the relationship between social entrepreneurship and sustainable development from economic growth perspective: 15 'RCEP' countries. *JOURNAL OF SUSTAINABLE FINANCE & INVESTMENT* .

4. Ani, M., & Dorobantu, A. D. (2015). social economy-add value for local development and social cohesion. *procedia economics and finance* .

5. Aniodoh, A. N. (2018). The Effect of Cooperative Professionals in National Development: A Study of Selected Cooperatives in Enugu State . *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, 7(3)* , 441–456.

6. Aniodoh, A. N. (2018). The Effect of Cooperative Professionals in National Development: A Study of Selected Cooperatives in Enugu State. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, 7(3)* .

7. bennour, L. (2019). problématique de transition du secteur informel au troisième secteur. *international social science & management journal*.

8. Borowiak, C. (2018). navigating the fult lines : race and class in philadelphia's solidarity economy. *Antipode, vol 50, no 3* .

9. Catalina, q.-n., & Murga-M, m. a. (2017). social and solidarity economy, sustainable development goals, and community development : the mission of adult education & training sustainability. *Sustainability* .

10. Cheligeme, G. (Mar 2015). , Les mutations de la ville saharienne – Approches croisées sur le changement social et les pratiques urbaines. *halshs-01247881* .

11. Defourny, J., & Nyssens, M. (2013). social cooperatives : when social entreprises meet the cooperative tradition. *, journal of entrepreneurial and organizational diversity, volume 2, issue 2* .

12. demoustier, D., & rousseliere, D. (8-11 juin 2004). social economy as social science and practice : historical perspectives on France. *elventh world congress of social economics « social economics : aparadigm for a global society ».* Albert ville.

13. Edemu Yunusa et al. (2018). contribution of cooperative societies to economic development in Kogi state, Nigeria. *IIARD international journal of economics and business management, vol4, no 6* .

14. Engelke, H., & al. (2014). opportunities for social entreprise in germany, evidence from an expert survey. *Technol.Soc.change* .

15. Enjolras, B., & al. (2018). *the third sector as a renewable resource for europe, concept, impacts challenges and opportunities.* Palgrave Macmillan.

16. Fatima Zahra ABRAOUZ ،Kamal CHAKIR .(2020) .Adéquation entre entrepreneuriat coopératif et développement durable ,Étude des aspects coopératifs dans la région Souss-Massa . *Revue Internationale des Sciences de Gestion Volume 3 : Numéro 2* ، pp : 287 - 303.

17. Favreau, L. (2014). économie informelle, économie populaire et économie sociale et solidaire : une mise en perspective nort-sud. *Haiti perspectives, vol 3, n°3* .

18. Feiza El Hancha Sfar, O. B. (2016). Contribution of Cooperative Banks to the Regional Economic Growth: Empirical Evidence from France . *International Journal of Economics and Financial Issues | Vol 6 • Issue 2* , 508-514.

19. Fotheringham, S., & Sannders, C. (2014). social entreprise as poverty reducing strategy for women. *social entreprise journal*.

20. George Karaphillis, F. D. (2017). Economic impact of the Canadian co-operative sector (2009 and 2010). *International Journal of Social Economics, Vol. 44 Issue: 5* , 643-652.

21. Gonin, M., & al. (2013). Toward a statistically robust assessment of social and solidarity economy actors.conceptual development and empirical validation. *4th EMES International Research Conference on Social Enterprise.* University of Zurich.

22. Gouverneu, M. (mars 2012). l'économie sociale et le tiers secteur en Allemagne et en France-étude comparative. *collection working paper* .

23. Grávalos Gastaminza et al. (2001). La adaptación de las sociedades laborales a la evolución del ciclo económico. Un estudio empírico para las diferentes comunidades autónomas. *CIRIEC-España, Revista de Economía Pública, Social y Cooperativa, núm. 38* , 33-55.

24. Hulgård, L. (2011). Social economy and social enterprise: an emerging alternative to mainstream market economy? *China Journal of Social Work, 4:3* .

25. Inmaculada Carrasco, I. B.-M. (Agosto 2013). El tamaño del sector cooperativo en la Unión Europea: una explicación desde la teoría del crecimiento económico. *CIRIEC-España, Revista de Economía Pública, Social y Cooperativa, nº 78* , 125-148.

26. Jelovac, D., & Rihtarsic, T. (2014). social entrepreneurship and fair trade. *innovative issues and approaches in social sciences, vol 7, no 1* .

27. Jesús Clemente López, M. D. (2009). SOCIEDADES COOPERATIVAS Y SOCIEDADES LABORALES EN ESPAÑA: ESTUDIO DE SU CONTRIBUCIÓN A LA CREACIÓN DE EMPLEO Y AL CRECIMIENTO ECONÓMICO. *REVESCO Nº 98 - Segundo Cuatrimestre* , 35-69.

28. jilenga, M. T. (2017). social entreprise and economic growth : a theoretical approach and policy recommendations. *international journal of academic research in accounting finance and management sciences, vol 7,No1* .

29. Kay, A. (2006). Social capital, the social economy and community development. *community development journal, vol 41, n°2* .

30. Kummitha, & Reddy, R. K. (2016). social entrepreneurship as a tool to remedy social exclusion: a win-win scenario. *south asia research, vol. 36(1)*

31. Kuznets, S. (1973). *" Modern Economic Growth : Findings and Reflections ".* The American Economic Review ; Vol. 63 ; N°. 3.

32. l Galindo-Martín, e. a. (2020). The Relationship between Green Innovation, Social Entrepreneurship, and Sustainable Development. *Sustainability* .

33. Lasida, E. (2008). l'économie solidaire : une maniére nouvelle de penser l'économie. *les éditions des récollets, N° 63* .

34. Lester M. SALAMON, S. W. (2011). Measuring the economic value of volunteer work globally : concept, estimates, and a roadmap to the future. *Annals of Public and Cooperative Economics 82:3* , 217–252.

35. Lewis, M., & Swinney, D. (2007). social economy ? solidarity economy ? exploring the implications of conceptual nuance for acting in a volatile world. *Balta Working Paper Series* .

36. Madhooshi, M., & Jafari samim, M. h. (2015). social entrepreneurship & social capital : theoretical analysis. *American journal of economics, finance and management, vol 1,n°03* .

37. Maliha Safri, S. H. (2017). "Putting Solidarity Economy on theMap,". *Journal of Design Strategies 9 No1* , 71-83.

38. Maryam Dunggio et al. (2016). The Influence of Cooperative Development on Economic Performance and Welfare of Society in Bali Province. *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 7, Issue 5* , PP 28-38.

39. Mayer.A. (2005). *Traite de macro choix collectifs et raison d'éta* . France: PUF.

40. Mendell, M., & Lévesque, B. (2005). l'économie sociale :divercité des définitions et des constructions théoriques. *revue interventions économiques, 32* .

41. Méndez-Picazo, & al, e. (2021). Effects of sociocultural and economic factors on social entrepreneurship and sustainable development. *Journal of Innovation & Knowledge* .

42. Mercè Sala Ríos, T. T. (2015). El empleo de las cooperativas. Un análisis comparativo de sus fases cíclicas y de su grado de sincronización. *CIRIEC-España, revista de economía pública, social y cooperativa Nº 83* , pp. 115-141.

43. Millán Díaz Foncea, C. M. (Abril 2010). Impacto económico de las cooperativas. La generación de empleo en las sociedades cooperativas y su relación con el PIB. *CIRIEC-España, revista de economía pública, social y cooperativa, nº 67*, pp. 23-44.

44. MILLAN DIAZ-FONCEA ,CARMEN MERCUELLO . (2014). the relation between total employment and cooperative employment-a convergence and causality analysis. *Spatial Economic vol. 9,no. 1* , p p 71-92.

45. *Michael, H. (2016). The Inequality-Emissions Nexus in the Context of Trade and Development A Quantile Regression Approach. Germany: Leibniz Universit¨at Hannover, Institute for Environmental Economics and World Trade,K¨onigsworther Platz 1, 30167 Hannover*

46. Miller, E. (2010). solidarity economy : key concept and issues. In *Solidarity Economy I: Building Alternatives for People and Planet.* Center for Popular Economics.

47. Monitor, W. C. (2018). *exploring the cooperative economy.*

48. Morris Altman. (2017). The importance of co-operatives to the New Zealand economy: Constructing a co-operative economy. *International Journal of Social Economics, Vol. 44 Issue: 12* , 2086-2096.

49. Muhammad Halilintar. (2018). cooperatives and economic growth in indonesia. *european research studies journa,l volume xxi, issu,2* .

50. Nazura, A. M., & Pardie Moslemzadeh, T. (2014). The Contribution of Cooperative Law to Economic Development in Malaysia. *Asian Social Science; Vol. 10, No. 15* .

51. Novkovic, S., & Golja, T. (2015). Cooperatives and civil society : potential for local cooperative development in Croatia. *JEOD, vol 4, issu 1* .

52. Noya, A., & Clarence, E. (2007). *Social economy building inclusive economies.* OECD

53. O.Odetunde, J. (2017). economy and nonprofit-sector. *springer international puplishing AG* .

54. Onyx, S. H. (2008). *comparative third sector governance in Asia, structure, process, and political economy.* non profit and civil society studies-an international multidisciplinary series.

55. P.Osborne, S. (2008). the third sector in Europe prospects and challenges. *Routledge studies in the management of voluntary and non-profit organisations, Taylor & Francis* .

56. Patricia D et al. (2015). "Impacto económico y en el empleo de la Economía Social en España. Un análisis multisectorial". *CIRIEC-España, Revista de Economía Pública, Social y Cooperativa* , 63-81.

57. Petrella, F. (2014). social entrepreneur, social entrepreneurship and social enterprise: semantics and controversies. *journal of innovation economics & management, n° 14* .

58. Philip p, w. (1974). dictionary of the history of ideas,studies of pivotal. *studies of pivotal, 5 vol new york,scripner* .

59. poirier, Y. (july 2014). social solidarity economy and related concepts origins and definition : an international perspective, quebec, canada.

60. Potts, J., & Hartley, J. (2015). how the social economy produces innovations. *review of social economy* .

61. Prelipcean, G., & al. (2016). social economy and informal economy, integrations and effects. *ecoform, volume 5, issue 2(9)* .

62. Rafael Chaves, J. L. (2012). ,beyond the crisis : the social economy, prop of new model of sustainable economic developmen. *Serv Bus,6 :5-26* .

63. Sahar Bahmani, M.-A. G. (April 2012). Non-profit organizations, entrepreneurship, social capital and economic growth. *Small Business Economics, Springer, vol. 38(3)* , 271-281.

64. SALA, M. T. (2015). "El empleo de las cooperativas.Un análisis comparativo de sus fases cíclicas y de su grado de sincronización. *CIRIECEspaña, Revista de Economía Pública, Social y Cooperativa, 83* , 115-141.

65. Stasik, M. (2018). the popular niche economy of a ghranian bus station : departure from informality in Africa . *Spectrum 53,1* .

66. Teasdale, S. (2009). can social entreprise address social exclusion? Evidence from an inner city community. *Third Sector Research Centre Working paper 3* .

67. UZEA, F. N. (2014). Methodologies to Measure the Economic Impact of Cooperatives: A Critical Review. *JOURNAL OF RURAL COOPERATION, Vol. 42 No. 2* , 101–121.

68. Yidan Chen, Lanying Sun. (2018). Social organization and its impact on economic growth in China. *,Journal of Economic Studies, Vol. 45 Issue: 1* , 126-143.

Rapports:

1. ciriec, l. (2017). *évolutions récentes de l'économie sociale dans l'union européenne.* Belgique: visites et publications .

2. ILO, T. r. (2011). *The reader-social and solidarity economy : our common road towards decent work.* Montreal, Canada.

3. International labor organization. (2017). *public policies for social and solidarity economy , assessing in seven contries.* Geneva.

4. UNRISD. (2018). *social and solidarity economy for the sustainable development goals-spot light on the social economy in seoul-.* Geveva, Switzerland.

Sites:

1. http://www.copac.coop

2. http://www.essfi.coop

3. http://www.ripess.org

4. www.aim-mutual.org

5. www.ica.coop

6. www.icmif.org

7. www.ifad.org

8. www.ritimo.org
www.diffen.com/difference/Economic_Development_vs_Economic_Growth

أثر الاقتصاد الاجتماعي و التضامني على النمو–دراسة قياسية"

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر الاقتصاد الاجتماعي و التضامني على النمو الاقتصادي في عينة من خمس دول عربية للفترة الممتدة ما بين 2013-2020 تم إتباع المنهج الاستقرائي في الجانب النظري، بينما في الجانب التطبيقي تم اتباع المنهج الكمي باستخدام الانحدار الكميمي (QR) ومن النتائج المتحصل عليها وجود علاقة ايجابية مباشرة وغير مباشرة بين الاقتصاد الاجتماعي التضامني و النمو الاقتصادي عن طريق القوى العاملة، وعلاقة عكسية غير مباشرة بينهما عن طريق رأس المال البشري (متوسط سنوات الدراسة) من جهة و ريادة الاعمال و الاستثمار من جهة أخرى، بالاضافة لوجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:الاقتصاد الاجتماعي و التضامني، النمو الاقتصادي،الانحدار الكميمي، الدول العربية.

« The impact of the social and solidarity economy on growth – an empirical study »

Abstract :

This study aims to measure the impact of the social and solidarity economy on economic growth in a sample of five Arab countries for the period extending between 2013-2020. The inductive approach was followed in the theoretical aspect, while in the applied aspect the quantitative approach was followed using quantil regression (QR), and the results obtained are There is a direct and indirect positive relationship between the social solidarity economy and economic growth through the labor force, and an indirect inverse relationship between them through human capital (average years of schooling) on the one hand and entrepreneurship and investment on the other hand, in addition to the existence of a direct relationship between Government spending and economic growth.

Key words :Social and solidarity economics - economic growth – quantil regression - Arab countries.